الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

القضية الجزائرية في ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة (1946م-1958م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- عواطف ورزالديني
- أسماء الحسناء موقاس

إشراف الأستاذ:

أ.د. شايب قدادرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
د.ياسر فركوس	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
أ.د.شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
أ.السبتي بن شعبان	أستاذ مساعد -أ-	ممتحنا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2024/2023

قال الله تعالى:

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"

[المجادلة، آية: 11]

شكر وتقدير

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزيمتنا لإكمال مذكرتنا،
وألهمنا الصبر الجميل
لنجعل من عملنا هذا علمنا ينتفع به.
ومن هنا تتقدم الطالبتان أسماء وعواطف بأجمل عبارات الشكر والامتنان من
قلوب تفيض بالمحبة لوالدنا
المشرف الأستاذ الدكتور شايب قدادرة
على كل ما قدمه لنا من توجيهات وإرشادات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء
موضوع دراستنا واصراره على إخراج هذا العمل في أحسن حلة فله منا كل الشكر
والامتنان والعرفان.
كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة،
وإلى كافة أستاذة قسم التاريخ بجامعة قالمة.
ونتقدم بالشكر الخاص إلى حياة بن رجم ومريم براهيمة العاملتان بمكتبة الكلية اللتان
كانتا عونا لنا طلية عملنا في المكتبة.
والشكر الموصول
إلى امال ساحلي العاملة بمتحف الوطني للمجاهد بقالمة على دعمها الدائم لنا .

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من منحتني الحياة وأحاطتني بحنانها وحرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها إلى من كان دعاؤها سر نجاحي "أمي الغالية" حفظها الله.

إلى الذي دعمني في مشواري الدراسي وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم والمعرفة "أبي الغالي" رعاه الله.

إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي أخي "أيمن" وأخواتي "فريال ونهاد".

كما لا يفوتني كذلك أن أخص إهدائي إلى رفيقتي في المشوار التي قاسمتني هذه اللحظات رعاها الله ووفقها "أسماء الحسناء موقاس"، وإلى كل عائلتي والأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير.

إلى أرواح شهداء ثورتنا المجيدة الذين أناروا بدمائهم درب الحرية.

عواطف

إهداء

الحمد الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

أهدي هذا العمل إلى من علمني أن الدنيا الكفاح وصلحها العلم والمعرفة إلى من سعى لأجلي راحتي ونجاحي

"أبي الغالي حفظه الله"

إلى منبع الحنان التي ساندتني في صلاتها ودعائها وكانت الصديقة التي رافقتني طيلة مشواري العلمي

"أمي الغالية أطال الله في عمرها"

إلى سندي في الحياة إلى من كانوا عونا لي في رحلة بحثي إلى إخواني معاذ وإبراهيم ومهدي.

كما لا يسعني أن اتقدم بالشكر الجزيل إلى من شقت معي طريق النجاح في مسيرتي العلمية وإتمام عملي "عواطف ورز الديني" أطال الله في عمرها.

إلى أروع صديقات أدامهم الله لي.

وشكر خاص إلى كل من ساعدني في إتمام دراستي لكم مني كل الحب والتقدير.

إلى أرواح شهداء ثورتنا المجيدة، الذين أناروا بدمائهم درب الحرية.

أسماء الحسناء

قائمة المختصرات List des abréviations:

باللغة العربية:

- ل. ف. ن. و: لجنة فرنسا للتحرير الوطني.
- إ. د. ب. ج: الاتحاد الدمقراطي للبيان الجزائري.
- ح. ش. ج: الحزب الشيوعي الجزائري.
- ح. ا. ح. د: الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية.
- م. خ: المنظمة الخاصة.
- ج. ث. و. ع: اللجنة الثورية للوحدة والعمل.
- ج. ت. و: جبهة التحرير الوطني.
- ج. ت. و: جيش التحرير الوطني.

باللغة الفرنسية:

- A L.N: Armée de libération nationale.
- C.F.L.N. : Comité français de libération nationale.
- C.R.U.A : Comité révolutionnaire d'unité et d'action.
- F.L.N : Front de libération national.
- M.T.L.D: Mouvement pour la victoire des libertés démocratiques.
- O.S : Organisations Spéciale.
- P.C.A: parti communiste algérien.
- U.D.M.A: union démocratique du manifeste algérien.

المقدمـــــــة

المقدمة:

شهدت القضية الجزائرية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية تطورات جديدة، حيث أقدمت السلطات الفرنسية وطلبت من قيادات الحركة الوطنية الوقوف إلى جانبها في حربها مقدمة وعودا بعد انتصارها على النازية في نهاية الحرب العالمية الثانية والتي كان من أهمها منح الشعب الجزائري الاستقلال.

لكن سقوط فرنسا امام المانيا 1940 جعل القضية تأخذ مسار آخر مستغلة هذا الحدث ليظهر مصالي الحاج حرا طليقا واقدامه على جمع الاحزاب الوطنية لتحرير وثيقة سياسية تمثلت في بيان الشعب الجزائري الذي حرر في مطلع فيفري 1943رفقة أنصار حزب الشعب المنحل وجمعية العلماء المسلمين وأنصار فرحات عباس وعملوا على تسليم البيان وملحقيه إلى ممثل الحلفاء في الجزائر خاصة بعد نزولهم في 8نوفمبر 1942 بالجزائر ومن هنا يمكن القول ان الحركة الوطنية عرفت تطورا ملحوظا خاصة بعد تأسيس حركة احباب البيان والحرية 14 مارس 1944 كرد فعل على مرسوم شارل ديغول المتمثل في امرية 7مارس 1944 وبذلك أصبحت الحركة الوطنية تمثل خطرا على فرنسا في هذه الفترة بذات وهو ما جعل المستوطنين الفرنسيين في الجزائر خاصة يخططون لمؤامرات لإجهاض تطور الحركة الوطنية الجزائرية وهو ما تجسد في مجازر 8ماي 1945 الرهيبة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أدرك قادة الحركة الوطنية بدرس مجازر 8 ماي وسارعوا إلى ضرورة التحذير لإتباع استراتيجية جديدة تمثلت في:

- التحضير للعمل العسكري السري.

- النشاط السياسي العلني .حيث بادرت حركة الانتصار للحريات إلى عقد مؤتمر 16 فيفري 1947 الذي تمخض عنه انشاء المنظمة الخاصة (L'OS) للتحضير للعمل المسلح العلني المنظم.

هذه التطورات الجديدة للقضية الجزائرية واجهتها الجمهورية الفرنسية الرابعة التي تأسست 1946 باستراتيجية مضادة للقضاء على تطورات القضية الجزائرية وهو ما سنعالجه في بحثنا هذا.

أهمية الموضوع:

إن دراسة موضوع القضية الجزائرية في ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة يكتسي أهمية كبيرة في إبراز استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة الإجراءات والأساليب القمعية التي مارستها السلطات الاستعمارية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيار موضوع بحثنا إلى مجموعة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي:

- التعرف على أهم الأساليب والإجراءات التي طبقتها الجمهورية الفرنسية الرابعة في الجزائر وصدى تأثيرها على الثورة الجزائرية.
- تبيان مدى قوة الثورة الجزائرية في إفشال المخططات الاستعمارية.
- الرغبة في الاطلاع على حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة وأسباب سقوطها.
- التطرق لمحاولات ومجهودات فرنسا في استمالة الشعب الجزائري وتفكيكه إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك.
- فضح وكشف سياسة القمع والإبادة المرتكبة من طرف الجمهورية الفرنسية الرابعة في حق الشعب الجزائري.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية موضوع بحثنا أساسا حول التطورات التي عرفتها القضية الجزائرية خلال الجمهورية الفرنسية الرابعة وبالتالي: كيف تعاملت الجمهورية الفرنسية الرابعة مع القضية الجزائرية 1946- 1958؟ وهل وفقت في ذلك؟

الأسئلة الفرعية:

انبثقت من هذا الإشكال مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- كيف أثرت مجازر 8 ماي 1945 على القضية الجزائرية؟
- ما هي الظروف الممهدة لقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة؟
- كيف كان رد فعل السلطة الفرنسية على أحداث الفاتح من نوفمبر 1954؟
- ما هي الاصلاحات التي تبنتها فرنسا لاستمالة الشعب الجزائري؟
- كيف واجهت الثورة الجزائرية الاستراتيجيات الفرنسية الداعمة لفكرة الجزائر فرنسية؟
- ما هو الدور الذي لعبه تمرد 13 ماي 1958 في إسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة؟
- هل كان سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة نتيجة ضد الثورة الجزائرية أم أنه كان راجعا لضعف سياساتها؟

حدود الدراسة:

تمتد حدود دراستنا في الفترة الممتدة ما بين 1946- 1958 وهي الفترة التي عرفت فيها فرنسا قيام الجمهورية الرابعة وتم فيها إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية بتوجهات ومبادئ جديدة وتبلورت فكرة الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال.

إلا أننا وجدنا أنفسنا مجبرين أن نتعامل مع موضوع بحثنا من جذوره وهو ما تجسد في الفصل التمهيدي الذي كان أثناء الحرب العالمية الثانية وتوضيح ما جاء بعدها من تطورات وتحولات وهو ما تم عرضه وتحليله إلى غاية 1958.

مناهج البحث:

اعتمدنا في معالجة عناصر بحثنا على ثلاثة مناهج رئيسية تمثلت في:

1. **المنهج التاريخي الكرونولوجي:** وظفناه في ترتيب الأحداث التاريخية وفق تسلسلها الزمني.
2. **المنهج الوصفي:** اعتمدنا على المنهج الوصفي في وصف الأحداث التاريخية حسب سيرورتها الزمنية خاصة ما تعلق بالفترة الممتدة من 1946 إلى 1958.

3.**المنهج التحليلي:** يعتبر من المناهج الأساسية والمهمة التي يحتاجها الباحث في دراسة الوقائع وتحليلها فقد وظفناه في تحليل محتوى "20 سبتمبر 1947" واستخلاص أهم ما جاء فيه.

الدراسات السابقة:

تعددت وتنوعت الدراسات التاريخية العلمية التي تطرقت لهذا الموضوع بكل جوانبه وأبعاده، سعى من خلالها الباحثين إلى تقديم زاد معرفي كبير نذكر من بينها مذكرة الماجستير لعبد الكامل جويبة في التاريخ الحديث والمعاصر والتي جاءت تحت عنوان الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946- 1958.

خطة البحث:

لإنجاز موضوع بحثنا اعتمدنا على خطة بحث مقسمة إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق والتي تتصل مضامينها بموضوع البحث اتصال وثيق إلى جانب فهرس الإعلام وقائمة بيبليوغرافية لأهم المصادر والمراجع المعتمدة.

اشتملت المقدمة على التعريف بالموضوع وأهميته ودوافع اختياره ثم طرح الإشكالية وحدودها ومناهج البحث المعتمدة، بعدها قمنا بعرض الدراسات السابقة ثم طرح الخطة وأهم المصادر والمراجع مع ذكر النتائج والصعوبات التي واجهتنا.

أما المدخل فقد تناولنا فيه أوضاع فرنسا والحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث تضمن ثلاثة مباحث فكان المبحث الأول عن سقوط فرنسا أمام ألمانيا، والمبحث الثاني تضمن الحديث عن نزول الحلفاء بالجزائر ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية، أما المبحث الثالث كان بعنوان أثر نهاية الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية.

جاء الفصل الأول بعنوان الجمهورية الفرنسية الرابعة وتطور الحركة الوطنية الجزائرية 1946- 1954 اندرجت تحته أربعة مباحث: المبحث الأول درسنا فيه قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، والمبحث الثاني تضمن إعادة تأسيس تيارات الحركة الوطنية ونشاطها، أما في المبحث

الثالث خصصنا الحديث عن الإصلاحات السياسية والإدارية الفرنسية، والمبحث الرابع تضمن الحديث فيه عن ظهور المنظمة الخاصة ونشاطها.

أما الفصل الثاني الرابعة والثورة الجزائرية 1954- 1956 وجاء تحت ثلاثة مباحث كان المبحث الأول بعنوان التحضير للكفاح المسلح والمبحث الثاني بعنوان اندلاع الثورة التحريرية وانتشارها والمبحث الأخير تضمن المواقف الفرنسية والوطنية من الثورة الجزائرية.

ناقش الفصل الثالث الجمهورية الفرنسية الرابعة وتطور أحداث الثورة الجزائرية 1956- 1958 وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث تحدث المبحث الأول عن انعقاد مؤتمر الصمام وموقف السلطات الاستعمارية منه. أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه للحديث عن سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة والمبحث الثالث تحت عنوان تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ونشاطها.

وجاءت الخاتمة على شكل استنتاجات توصلنا إليها بعد دراسة موضوع بحثنا.

المصادر والمراجع:

لإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع أهمها:

- من المصادر المهمة نذكر:

- مولود قاسم نايت بلقاسم، "ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غزة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر"، فقد اعتمدنا عليه في التعرف على موقف الحركة الوطنية الجزائرية من ثوره التحرير.
- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون الجزء3، "الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر"، أعاننا هذا الكتاب في التعرف على موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة التحريرية.
- أحمد مهساس، "الحركة الثورية في الجزائر 1914- 1954"، اعتمدنا على هذا الكتاب في التعرف على مراحل التحضير للكفاح المسلح.
- يوسف بن خدة، "شهادات ومواقف" اعتمدنا عليه في التعريف بمؤتمر الصمام ومراحل انعقاده.

كما اعتمدنا كذلك على مراجع متنوعة نذكر:

- إيف بونو، "مجازر استعمارية الجمهورية الرابعة 1944- 1950 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية" اعتمدنا عليه في التعرف على ظروف تأسيس الجمهورية الفرنسية الرابعة.
- محمد العربي الزبيري، " تاريخ الجزائر المعاصر ج2"، اعتمدنا على هذا الكتاب في الحديث عن هجومات الشمال القسنطيني وأهدافها.
- محمد عباس، "رواد الوطنية" ارتأينا إليه في التعرف على انعكاسات مؤتمر الصمام على مسار الثورة التحريرية.
- صالح بلحاج، "تاريخ الثورة الجزائرية" استفدنا من هذا الكتاب في الحديث عن المنظمة الخاصة وكذلك في التعرف على أسباب سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة.
- الغالي غربي، "فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958" اعتمدنا عليه في الحديث عن الثورة التحريرية.
- زغيدي محمد الحسن، "مؤتمر الصمم وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962" أفادنا هذا الكتاب في التعرف على هيكلة وتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ومن الدراسات الجامعية التي كانت وسيلة لفهم بحثنا نذكر:

- رسالة الماجستير لشايب غزواني قدادرة، "الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939- 1945" والتي تطرقنا من خلالها إلى توضيح أسباب سقوط فرنسا أمام ألمانيا.
- أطروحة الدكتوراه لكوثر هاشمي، "الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955-1962" اعتمدنا عليها في التعرف على موقف الجمهورية الفرنسية من ثوره التحرير.
- أطروحة الدكتوراه لعبد الكامل جويبة، "الجزائر والجمهورية الفرنسية 1946- 1958" ساعدنا في التعرف على حادثة اختطاف طائرة قادة الثورة 1956 وكذلك عالجنا من خلاله أحداث معركة الجزائر 1956.

ومن المصادر المعتمد عليها باللغة الفرنسية نذكر:

"Mouhammed harbi, "les archives de la révolation algérienne ارتئينا في هذا الكتاب للحديث عن سقوط حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة.

"Charles degaulle, "mémire de guerre عالجنا من خلال هذا الكتاب تأسيس الجمهورية الفرنسية الرابعة.

الصعوبات:

كأي دراسة أو بحث فقد واجهتنا صعوبات وعراقيل أهمها:

- كثرة المادة التاريخية تشابهها وهذا ما جعلنا نواجه صعوبة في استخلاص النقاط الأساسية لإثراء دراستنا.
- كما واجهتنا صعوبة في الحصول على المادة العلمية المتعلقة بنشأة الجمهورية الفرنسية الرابعة.

وبالرغم من كل هذه الصعوبات التي واجهتنا فقد استطعنا بفضل الله عز وجل، وبفضل كل من قدم لنا يد المساعدة إنجاز هذا البحث.

وفي الختام نشكر والدنا وأستاذنا الأستاذ الدكتور شايب قدادرة المشرف على هذا العمل الذي كان لنا خير سند ودليل حفظه الله وأطال في عمره. كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة لاطلاعهم على بحثنا هذا.

وكذلك الشكر الخاص لكل أساتذة قسم التاريخ ونتوجه أيضا بالشكر الجزيل إلى عمال مكتبة الجامعة وبصفة خاصة المساعدة بن رجم حياة.

وأيضا الشكر الجزيل إلى متحف المجاهد بولاية قالمة وبصفة خاصة ساحلي أمال.

سائلين الله عز وجل التوفيق والسداد

المدخل: أوضاع فرنسا والحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: سقوط فرنسا أمام ألمانيا

المبحث الثاني: نزول الحلفاء بالجزائر ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية

المبحث الثالث: أثر نهاية الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية

عالج هذا المدخل أوضاع فرنسا والحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية. كما تناول هزيمة فرنسا وسقوطها محطمة أمام ألمانيا وكيف كان تأثير مجازر 8 ماس 1945 على نشاط الحركة الوطنية الجزائرية.

المبحث الأول: سقوط فرنسا أمام ألمانيا:

كانت هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة 1940 صدمة بالنسبة للجزائريين إذ انهارت أسطورة الاستعمار وجيشه الذي لا يقهر وبذلك انهيار الجمهورية الفرنسية الثالثة أي سقوط حكومة بول رينو"paul Reno" على يد الألمان[1].

ففي سنة 1940 وجهت ألمانيا أنظارها إلى الحدود البلجيكية وذلك تمهيدا لاحتلال فرنسا وبدأت القوات الألمانية في تنفيذ خطتها وتمكنت من احتلال هولندا في ظرف أربعة أيام، وفي 14 مايو 1940 تمكنت القوات الألمانية من تحطيم خط ماجينو MAGINAUX واختراق منطقة سيدان SEDAN وبذلك انهار الجيش الفرنسي. ليعلن موسوليني MUSSOLINI الحرب على فرنسا وبريطانيا وفي الأخير تبين أن النصر كان لصالح ألمانيا[2].

لتسقط فرنسا في 15 يونيو عام 1940 على يد الألمان واستقالة حكومة بول رينو وتم الإعلان عن قيام حكومة موالية لألمانيا والتي أصبحت تعرف باسم حكومة فيشي برئاسة المارشيال بيتان "Pétain" الذي اقتنع بالخطة الألمانية، فقام هذا الأخير بإدخال تغيرات على شعارات الجمهورية الفرنسية من حرية مساواة إخاء إلى شعار العمل، الأسرة، الوطن[3].

أما عن أول عمل قامت به حكومة فيشي فهو مطالبة الألمان يوقف القتال وقد استجابة له القيادة الألمانية وجدت حكومة فيشي أو حكومة بيتان نفسها أمام خياران إثنين هما إما

---

[1] أني راي غولدزيغر، جذور حرب الجزائر من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، تر: وردة لبنان، مرا: حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 23.

[2] شايب عزواني قدادرة، الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار المصرية ولإسلامية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1991، ص 108-109.

[3] يمينة مجاهد، "السياسية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية وانعكاسها على مسار الحركة الوطنية 1940-1945"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة أحمد بن بلة، الجزائر، ص142.

التوقيع الهدنة مع ألمانيا وهذا يعني خضوع لألمانيا دون قيد أو شرط أو الانتقال إلى شمال إفريقيا لمتابعة ومواصلة الحرب هناك إلى جانب بريطانيا وفي الأخير قامت حكومة فيشي بتوقيع على الهدنة مع الألمان يوم 22 يونيو عام 1940[1].

ويرجع سبب قبول ألمانيا على توقيع على الهدنة هو خوف القوات الألمانية من أن تضطر فرنسا إلى ضم أسطولها القوي إلى جانب الأسطول البريطاني لاسيما أن لفرنسا أملاكا في البحر المتوسط، أهم ما جاء في شروط الهدنة:

- تقسيم فرنسا إلى قسمين شمال وجنوب يخضع القسم الشمالي إلى الاحتلال الألماني أما القسم الجنوبي فهو صغير المساحة فيبقي حرا تحت سلطة حكومة "بيتان" وأيضا على الأسطول الفرنسي أن يتجرد من السلاح ولا يمكن استعماله حتى القوات الألمانية والبريطانية لا يمكنها استخدام السلاح[2].

لكن بريطانيا رأت في هذا الاتفاق خطر عليها لأن ألمانيا بإمكانها استعمال الأسطول الفرنسي في حالة اصطدامها مع بريطانيا، لهذا قامت بريطانيا بتحطيم قسم كبير من الأسطول الفرنسي سنة 1940.

لتدخل حكومة فيشي وبريطانيا في خلاف لتقوم بريطانيا بدعم اللجنة الفرنسية الحرة بقيادة "ديغول " الذي لم يرضى بدخول فرنسا إلى المانيا[3].

لقد كان رد فعل الجزائريين اتجاه هزيمة فرنسا أمام ألمانيا تلك الهزيمة التي أدركت من خلالها الجماهير الجزائرية ضعف فرنسا وأعجبوا بألمانيا النازية واعتقدوا أنها محررة الشعوب المستعمرة خاصة وأن إذاعة برلين كانت تنشر للعالم أجمل المبادئ عن حرية الشعوب[4].

---

[1] شايب قدادرة، المرجع السابق، ص 110.

[2] المرجع نفسه، ص 111.

[3] شايب قدادرة، المرجع السابق، ص 112 .

[4] يمينة مجاهد، المرجع السابق، ص 142.

كما كان متوقع تغير الأوضاع في فرنسا انعكس سلبا على الجزائر حيث السلطة الاستعمارية بتنصيب لجان الهدنة الالمان وإيطاليا وقام "بيتان" بإرسال الاميرال "أبريال "ABrial ليحل مكانه "لوبو "le peaux كحاكم عام على الجزائر والملاحظ أن سياسة فرنسا خلال حكومة فيشي لم يطرأ عليها تغيير كبير فالقوانين الاستثنائية ظلت سارية المفعول وبقي القمع متسلطا على الحركة الوطنية الجزائرية كإجراء منها لكسب ثقة الجزائريين[1].

حيث قامت حكومة "بيتان " بإلغاء مرسوم كريمو الصادر عام 1870 الذي يمنح حق التجنس لليهود حيث صدر في حقهم أكثر من مرسوم بتاريخ 17 اكتوبر 1940، تقضي بتحرير يهود الجزائر من منازلهم ومتاجرهم ومناصبهم في الدولة وكذا نزع جنسيتهم الفرنسية فأصبحوا بذلك رعايا مثل بقية الجزائريين[2].

وقد حاول "أبريال " استمالة بعض زعماء الحركة الوطنية إلى صف فياشي نذكر من ذلك مصالي الذي رفض الولاء له. ولقد أدت عملية تمرد فرقة الرماة في الجزائر ناحية الحراش 26 جانفي 1941 والتي استقرت عن مقتل أكثر من عشرة جنود فرنسيين وادعاء حكومة فيشي بأن سبب ذلك العصيان راجع إلى وجود مندسين في حزب الشعب الجزائري ضمن تلك الفرقة فقامت على تحريض بقية الجنود على التمرد وفي هذا الصدد يذكر فرحات عباس أن 80% من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر كانوا مؤيدين لحكومة فيشي والألمان خلال تلك الفترة.

والمتتبع الدقيق للدعاية الألمانية بالجزائر يجد بأنها لم تكن تهدف إلى تحرر الجزائر ولا الدفاع عن مصالح شعبها وإنما كانت تسعى إلى كسب ثقة الأهالي الجزائريين إلى صفها مستغلة عواطف عداءهم لفرنسا[3].

---

[1] محمد شبوب، "الجزائر على عهد حكومة فيشي عام 1941"، قضايا تاريخية ،العدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص113.

[2] المرجع نفسه، ص113.

[3] محمد شبوب، المرجع السابق، ص 115.

المبحث الثاني: نزول الحلفاء بالجزائر ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية:

1. نزول الحلفاء وأثره على الحركة الوطنية:

انطلق العمل الوطني مباشرة على إثر نزول الحلفاء بالجزائر يوم 8 نوفمبر 1942 وقيام الاتصالات بين قادة النضال الوطني فرحات عباس والممثل الشخصي الرئيس الأمريكي روزفلت السيد ميرفي، وتمحور برنامج العمل الوطني في الرسالة التي وجهها عدد من الشخصيات السياسية إلى السلطات (الولايات المتحدة، إنجلترا، فرنسا). وفي 20 ديسمبر 1942 أعلن الموقعون على الرسالة استعدادهم للمساهمة في تعبئة الشعب الجزائري للاشتراك في الحرب ضد قوات المحور ولكي يتمكن الشعب الجزائري من المشاركة يجب أن تتوفر لديه الإرادة الذاتية والحرية[1].

غير أن ممثلي الولايات المتحدة وإنجلترا قد اكتفيا باستلام الوثيقة دون الرد عليها، ورفض ممثل فرنسا استلامها بحجة أنها ليست موجهة إلى حكومة فرنسا وإنما إلى السلطات ولم يتوقف فرحات عباس عن هذا الحد وبعث برسالة ثانية معدلة إلى ممثل فرنسا يوم 22 ديسمبر 1942 فوعدت الإدارة بتكوين لجنة مهمتها تقديم مشروع إصلاحات تخفف من قلق السكان المسلمين، غير أن هذه الوعود تأخرت وهو ما أدى إلى أخذ منحى آخر سلكه فرحات عباس والكثير من العناصر الوطنية[2].

2. بيان الشعب الجزائري:

لعب فرحات عباس دورا هاما هدف من خلاله إلى توحد الحركة الوطنية وكذا مطالبها وهو ما تجسد في بيان 10 فيفري 1943 الذي كان عبارة عن نداء في شكل مذكرة طويلة موجهة إلى الحاكم العام في الجزائر تضمنت جملة من المطالب أهمها:

- التنديد بالاستيطان وإلغائه.

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 192-193.

[2] المرجع نفسه، ص 193.

- تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- منح الجزائر دستور خاص يتضمن:

- الحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز عرقي أو ديني.
- إلغاء الملكية الإقطاعية.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية تماما مثل الفرنسية.
- حرية الصحافة وقانون الجمعيات.
- التعليم الإجباري والمجاني لكل الأطفال من الجنسين.
- حرية العبادة لكل السكان وتنفيذ مبدأ فصل الدين عن الدولة[1].
- المشاركة الفعلية للمسلمين الجزائريين في حكم بلادهم.
- إطلاق سراح كل المعتقلين والمحتجزين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية[2].

كلف فرحات عباس بتحرير البيان في إطار المبادئ المتفق عليها وحرره في مدينة سطيف، وتحت المصادقة عليه في 10 فيفري 1943.

لقد سلم نص البيان إلى الحاكم العام بيرتون Peyroutonونسخ إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وروسيا، وبعثوا نسخا أخرى إلى الندوة ولجنرال ديغول وحكومة القاهرة حيث وعد الحاكم العام الوفد بدراسة البيان وتكوين لجنة الاعداد لإعداد مشروع إصلاحات التي تكونت في 3 أفريل 1943 باسم لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي[3].

ثم يليه الملحق بالبيان: المحرر في 26 ماي 1943 والذي هو عبارة على مشروع إصلاحات اقتصادية واجتماعية مستعجلة خاصة بالمسلمين وتم الموافقة عليه من طرف لجنة

---

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 223-224.

[2] المرجع نفسه، ص 224.

[3] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 106.

الدراسات في 26 جوان 1943 بحضور المدير العام للشؤون الإسلامية بالولاية العامة والقائم بمهام محافظ الحكومة أوغستين بيرك Augustin Berque[1].

وضمن هذا المشروع إصلاحات ومطالب عاجلة وآجلة ملخصها:

- إشراك المسلمين الجزائريين فعليا في حكم وإدارة الجزائر، وذلك بتغيير الولاية العامة إلى حكومة جزائرية تتشكل من وزارات يتولاها ملمون وفرنسيون، وإدارتها الحالية تصبح إدارات لوزارات، ويكون رئيس الحكومة هو الوالي العام الذي سيحمل لقب سفير ومحافظ سام لفرنسا بالجزائر.
- أما المطالب المؤجلة إلى ما بعد الحرب فهي: إقامة دولة جزائرية مدعمة بدستور خاص من طرف مجلس جزائري تأسيسي ويقترع بالاقتراع العام من جميع سكان الجزائر[2].

3. الإصلاحات السياسية (أمرية 7 مارس 1944):

تأكدت سياسة ديغول بعد صدور مرسوم 7 مارس 1944 الذي عمل على تحديد نسبة المنتخبين في المجالس، كما تم بموجبه إلغاء القوانين الاستثنائية التي تمس بالفرنسيين المسلمين الذين يتمتعون بجميع حقوق الفرنسيين غير المسلمين وسيخضعون لجميع واجباتهم. كما عمل على منح ستة عشر نوع من الشخصيات صفة المواطنة مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية[3].

إن أهم ما يقضي إليه هذا المرسوم رفع عدد الجزائريين الذين يتمتعون بحقوق المواطنة الفرنسية من عشرين ألف إلى حوالي خمسين ألف، هذه الحقوق محصورة فقط في حق الانتخاب والترشح في لوائح واحدة مع الأوروبيين ولا تشمل الحقوق السياسية الأخرى[4].

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 224.

[2] المرجع نفسه، ص 224-225.

[3] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية، تر : المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، ص 327.

[4] جمال قنان، المرجع السابق، ص 197.

لقد كان رد فعل القوى الوطنية على أمرية 7 مارس 1944 حاسما وصريحا، فهو لم يكن ليرضي حتى القوى السياسية الإصلاحية المنطوية تحت لواء المؤتمر الإسلامي، حيث ندد فرحات عباس والبشير الإبراهيمي لهذه الأمرية ورفضها، أما بالنسبة لحزب الشعب فقد أعلن مصالي الحاج الذي لا يزال في المنفى رفضه لهذا المرسوم. وبذلك عملت القوى الوطنية على الإعلان بقيام تجمع جماهيري واسع يضم جميع القوى السياسية الوطنية ما عدا الحزب الشيوعي الرافض للمشاركة في أي عمل وطني يهدف إلى تحرير البلاد، وقد حصل هذا التجمع اسم "أحباب البيان والحرية"[1].

4. أحباب البيان والحرية:

أعلن فرحات عباس عن تأسيس حزب جديد في 14 مارس 1944 تحت اسم أحباب البيان والحرية، أنظم إليه الموافقون على بيان الشعب الجزائري وهم مصالي الحاج، الشيخ البشير الإبراهيمي، لمين دباغين، وأحمد فرنسيس. وحصل الحزب شعار "الجزائر الحرة" وكان هدفه الترويج لفكرة الأمة الجزائرية التي هدفها تشكيل جمهورية مستقلة مرتبطة فيديراليا بفرنسا[2].

وتتمثل أهم مبادئ الحزب فيما يلي:

1. المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة هي الدفاع عن بيان الشعب الجزائري وتحقيق مطالبه.
2. نشر الأفكار الجديدة التي هي روح الحركة.
3. استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها.
4. إسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية وضحايا القمع والاضطهاد لإقناع الجماهير بمشروعية الحركة وخلق تيار مؤازر للبيان.
5. ترويج فكرة إنشاء جمهورية جزائرية مرتبطة فيديراليا مع فرنسا.
6. خلق روح التضامن في الجزائريين[3].

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص 198.

[2] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 101.

[3] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 111.

وهكذا سارت هيئة أحباب البيان على منهج البيان السابق واستجاب العلماء وحزب الشعب لرغبة التعاون وتبنت جريدة المساواة مهمة لإقناع الأوروبيين بأن قضية الجزائر قضيتهم ومصلحة الجزائريين مصالحهم، وأن إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية سيتيح لهم دورا هاما في تدعيمها وتطويرها رغم ذلك لم يستجب إلا قليل منهم.

أما الشيوعيين فقد رفضوا الانضمام إلى الحركة وقاموا بتأسيس منظمة جديدة لهم سموها "أحباب الديمقراطية والحرية للمطالبة بالإدماج"[1].

المبحث الثالث: أثر نهاية الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية:

1. مجازر 8 ماي 1945:

تعود أصول أحداث 8 ماي 1945 إلى ميلاد أصدقاء البيان والحرية في شهر مارس 1944، وما ترتب عنه من نشاط الدعاية واليقظة، حصل بين قادة الحركة الوطنية الجزائرية اتصالات سرية وعلنية محاولين تأسيس جبهة متحدة وذلك من أجل تحقيق أهداف البيان المعلنة عنها والمؤجلة إلى ما بعد الحرب[2].

- هذا النشاط أقلق فرنسا فهي غير معتادة عليه ولكنها كانت عاجزة لتصدي لهم ذلك بسبب ضعفها أيام الحرب عن ضربهم، فكتمت نواياها الإجرامية إلى حين سنوح فرصة الانتقام[3].
- بمناسبة اليوم العالمي لعيد العمال، وسقوط مدينة برلين بأيدي الحلفاء نظم مناضلو حزب الشعب وأنصاره[4] استعراضات في المدن الرئيسية قصد المطالبة بتحرير مصالي الحاج[5].

---

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 111-112.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 225.

[3] بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، د س ن، ص 455.

[4] بشير سعدوني، "مجازر 8 ماي 1945 الخلفيات والانعكاسات"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 01، العدد02، جامعة الجزائر (2)، بوزريعة، جوان 2019، ص199.

[5] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر، تر: محمد المعراجي، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008، ص 344.

تعالت هتافات المتظاهرين كل من الجزائر، قسنطينة، تلمسان، سعيدة، مطالبين بالاستقلال الجزائر، وعرفت مظاهرات في سطيف وقالمة بالاضطهاد والقمع، ففي مدينة سطيف تدخلت الشرطة الفرنسية لمنع الجماهير الجزائرية من رفع العلم الجزائري وتم من خلال هذه التظاهرات إطلاق النار على الشاب بوزيد شعلال لتحول هذه المظاهرات السلمية إلى اضطرابات دامية[1].

كانت هذه النهاية التي لم يتوقعها أحد بهذا الشكل المأساوي والدموي[2].

بدأ الجزائريون يقاومون قوات والمعمرين ويدافعون عن أنفسهم متصديين لسلاح المحتل، وتم تدخل الطائرات والقوات البرية والبحرية يوم 10 ماي في عمليات الإبادة وتم تفجير في مدينة خراطة حوالي 44 قرية يصل عدد سكانها إلى ألف نسمة[3].

أما في مدينة قالمة فقد نظم المناضلون بقالمة مسيرة سلمية على غرار المسيرات التي دعا إليها حزب الشعب الجزائري PPA وقد شارك في هذه التظاهرات عدد كبير من الجماهير رافعين علم الجزائر وشعارات أخرى مثل: تحيا الجزائر حرة مستقلة، ويسقط الاستعمار الغاشم" وغيرها من الشعارات التي رفعت، ليصل عدد المتظاهرون حوالي 500 شخص.

فقد تم تجهيز هذه المظاهرات في سرية تامة من قبل المناضلون تحت غطاء حركة أحباب البيان والحرية فكانت الأوامر تمنح بطريقة سرية لحزب الشعب الجزائري[4].

---

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 177.

[2] عبد القادر الجيلالي بلوفة، محمد رابح، "الموقف النخبة الجزائرية من مجازر 8 ماي 1945"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد 17، عدد خاص، جامعة وهران 02، الجزائر، جانفي 2022، ص 977.

[3] فوزية زنقوفي، "وقائع مظاهرات وجرائم 8 ماي 1945"، مجلة دراسات تاريخية، المجلد 08، العدد 01، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020، ص 104.

[4] إسماعيل سامعي، انتفاضة 8 ماي 1945 بقالمة ومناطقها، دار الهدى للطبعة والنشر، قالمة، 2004، ص 62.

قام المسؤولون بتحضير اللافتات والأعلام التي سيحملها المشاركون في مسيرة يوم 8 مايو 1945، وأعدت هذه المظاهرات بحذر شديد وحيطة تامة وتم ذلك تحت إشراف مناضلين موثوق فيهم وهم مراد التهامي، أحمد سريدي، مبارك بن شيخة، وغيرهم من المناضلين[1].

أسباب مظاهرات الثامن ماي 1945:

لقد تعددت أسباب وقوع مجازر الثامن من ماي 1945 التي ارتكبتها السلطة الاستعمارية في حق الإنسانية وانعكاساتها على مسار الحركة الوطنية الجزائرية.

إن خروج الجماهير الجزائرية في مسيرات لم تكن صدفة بل كان من ورائها أسباب جعلت الشعب الجزائري الخروج لتظاهر ذلك لتحقيق مطالبه، ومن العوامل التي أدت إلى ظهور المظاهرات هي:

- التجنيد الإجباري التي فرضته الحكومة الفرنسية على الجزائريين لانضمام في صفوف المحتل الغاشم لمحاربة النازية مقابل نيل حريتهم أي حق الشعوب في تقرير مصيرها[2].
- تصاعد نمو الوعي الوطني وإعلان ميثان الأطلسي الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتأسيس جبهة أحباب البيان والحرية 1944، ونفي مصالي الحاج إلى برازفيل في أفريل 1945.
- وفي مارس 1945 تم تأسيس الجامعة العربية وهذا ما أدى إلى زيادة الأمل لدى الجزائريين في استقلال الجزائر وانضمامها إلى الأمة العربية.
- الحقد الدفين الذي تكنه فرنسا للجزائريين وحرصها على استعبادهم وإذلالهم.
- احتفال الجزائريين بالنصر على المحو، ومطالبتها إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في مقدمهم مصالي الحاج واستقلال الجزائر.

[1] إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 64.

[2] الطيب لباز، "مظاهرات الثامن ماي 1945 في الجزائر، الأسباب والنتائج-"، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 05، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021، ص 619-620.

- رغبة فرنسا الاحتفاظ بالجزائر مهما كان الثمن والقضاء على الحركة الوطنية الجزائرية[1].
- تأكد صحيفة النيويورك تايمز من باريس بأن السبب وراء هذه الحادثة كان سببا سياسيا، أكد توبير Swrmatels في تقريره أن الحادثة اتخذت الطابع الثوري السياسي إضافة إلى الطابع الاقتصادي. ومن جهة أخرى انتقد كازينو فرحات عباس ولامه على خلقه جوا ساخنا جدا بدعوته إلى التضحيات من أجل استقلال الجزائر وهذا تسبب بدوره بحوادث كثيرة عجز فرحات عباس عن السيطرة عليها، بالإضافة إلى أن المواطنين كانوا ينشدون نشيدا منه هذا المقطع:

يا نشئ أنت رجاؤنا وبك الصباح قد اقترب

خذ للحياة سلاحها وخذ العروبة ولا تهب

وبهذا النشيد أثار الوطنيون في الجماهير الجزائرية روح الاستقلال والحرية[2].

لقد كان لبيان الشعب الجزائري تأثيرا كبيرا على مسار الحركة الوطنية الجزائرية، في نمو الشعور الوطني لدى الجزائريين فقد تمكن من توحيد كافة الأطراف وأخرج الساحة السياسية من الركود، لكن السلطة الاستعمارية تظاهرت بقبولها لبيان الشعب وذلك سعيا منها لاكتساب وتوفير الوقت من أجل امتصاص النمو الوطني في فترة عرفت فيها فرنسا عدم الاستقرار[3].

نتائج المجازر:

تحتل حوادث 08 ماي مكانة في تاريخ الحركة الوطنية واختلفت أسبابها ونتائجها عن الحوادث التي عرفتها البلاد، وكان لهذه المجازر دورا شعبا بالعمل الثوري المسلح، أما عن نتائج المجازر فهي تتلخص فيما يلي:

- استشهاد 45 ألف شهيد وآلاف الجرحى والمعطوبين، فقد اختلفت التقارير في تحديد عدد الضحايا الجزائريين في تلك المجازر، لقد جاء في تقرير وزير الداخلية الفرنسية حيث يذكر

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 458-459.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 242.

[3] الطيب لباز، المرجع السابق، ص 621.

أن عدد الجزائريين اللذين شاركوا في الحوادث 50 ألف شخص، أما الجانب الجزائري فمن 1200 إلى 1500. أما التقارير الجزائرية فتتراوح ما بين 40 ألف إلى 70 ألف.

- لم تكتفي فرنسا بما قامت به للجزائريين بل قامت أوقفت 4560 شخص وصدر في شأنهم 1307 حكما منها 99 بالإعدام و64 أخرين بالأعمال الشاقة و329 من الأشغال المؤقتة والبقية بعدة أعوام فقد اعتقل في مدينة سطيف وحدها 1000 جزائري الذي تعرضوا للقمع القضائي[1].
- صدرت وثيقة أرشيفية من الأرشيف البريطاني نشر في جريدة "لوبوان Le point" يوم 2010/09/30 فهو عبارة عن تقرير أصدره القنصل البريطاني العام في الجزائر "جون إيريك ماكلين كارفال John Eric Melean Carval" في يوم 23 ماي 1945 يؤكد في هذا التقرير مسؤولية السلطات الفرنسية عن مجازر 8 ماي 1945 ومقتل الآلاف من الجزائريين دون أن يحدد العدد ويكشف أنه بعد تأزم الوضع أعطت السلطة الاستعمارية الأمر للقوات المسلحة الجوية للتدخل وجندت 1200 طيار من الفرقة 13 في مختلف النواحي العسكرية للهجوم على الشمال القسنطيني بالضبط المنطقة الممتدة من سطيف إلى سوق أهراس[2].
- قام ضباط الشرطة الفرنسية باستفزاز المتظاهرين وذلك من خلال القيام بمحاولة نزع الأعلام الوطنية من أيدي المناضلين الذين رفضوا التفريط فيها والموالاة لأوامر السلطة الاستعمارية، فبدأت الشرطة الفرنسية إطلاق النار على المتظاهرين بطريقة عشوائية، فذهب المتظاهرين إلى القرى والمداشر لإعلان إطلاق الجهاد في سبيل الله[3].
- لم يتوقف القمع الفرنسي ففي مدينة قالمة أمر الجنرال "ديفال Deval" القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر والجنرال "فايس" قائد القوات الجوية البحرية في الأسبوع الثاني من

[1] الطيب لباز، المرجع السابق، ص 625.

[2] بشير سعدوني، المرجع السابق، ص 201.

[3] عبد الوهاب كيدار، "مجازر الثامن من ماي 1945 ودورها في بلورة الوعي الثوري"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ص 162.

شهر ماي 1945 باستعمال الأفران التي أحرق فيها مئات الجثث البريئة، كما أن قادة الميليشيات كانوا يتنافسون حول من يتألق أكثر في ممارسة أنواع التعذيب في حق الجزائيين[1].

- نمو الوعي الوطني القومي الثوري لدى الجزائريين أنه ضرورة القيام بثورة مسلحة أي التفكير بالعمل المسلح خاصة بعد أحداث الثامن من ماي وتأكد الجماهير الجزائرية بعقم النضال السياسي الذي مارسوه عام 1919 لا يجدي مع الاستعمار الفرنسي[2].
- يرى البشير الإبراهيمي أن ما ارتكبته فرنسا من جرائم وحشية تكفيها لتلطيخ تاريخها، فقد قامت فرنسا بإحراق المنازل وإتلاف المحاصيل ونهب الأموال وتجسد ذلك من خلال قوله الشهير: "... لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من ونر ثم كتب في آخر فصل من هذه الفصول المخزية بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة، لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله"[3].

رد فعل فرنسا على المسيرات:

قامت فرنسا إطلاق النار على المتظاهرين ومنعهم من المشاركة في الاحتفال السنوي بعيد العمال، وقد أصابت حامل العلم الجزائري محمد زكال بجروح، فقد كان المتظاهرين يحملون الرايات التي كتب عليها يسقط الاستعمار، وتحيا الجزائر حرة مستقلة ولكن السلطة الاستعمارية تصدت للمسيرة السلمية فقد قتل أربعة مناضلين من حزب الشعب وهم: محمد بن الحقاف عبد القادر زيار، محمد العميش وأحمد بوغالم الله كما أصيب سبعة آخرون بجروح خطيرة فقد وصف أحد إطارات حزب الشعب هذه الحالة في قوله: "وكانت الجماهير تعجل حمل الموتى وإخلاء الجرحى وشيئا فشيئا أخذ شارع الإبادة الجامعية يخلو من موتاه ومن

[1] عبد الوهاب كيدار، المرجع السابق، ص 162.

[2] الطيب لباز، المرجع السابق، ص 626.

[3] وهيبة بشرير، "أحداث الثامن ماي 1945 دراسة تاريخية وقانونية"، مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد: 06، العدد 01، جامعة الشهيد زيان، عاشور، الجلفة، 2022/03/31، ص 128.

اللذين أخطأتهم المنية ولم يعد المرء يرى في الشارع بعد المذبحة إلا بقع دم واسعة وخروقا من ثوب وأحذية عتيقة[1].

لما اقتربت الجماهير الجزائية من مقهى تسمى فرنسا الكبير، تدخل محافظ الشرطة وحاول نزع العلم من يد الكشاف بوزيد سعال الذي كان في الصف الأول من المسيرة، وكان رد الفعل الفرنسي كعادتها دمويا قمعيا في وجه المسيرة السلمية[2]، وبعدها عوزت مدينة سطيف من قوتها الأمنية لتطويق المسيرة، لمواجهة الوضع تدخلت كل من محافظة الشرطة القضائية ،وطلبوا من أحباب البيان والحرية إبعاد اللافتات والعلم الوطني عن المسيرة، ليقوم المحافظ بإطلاق النار في الهواء وإطلاق الرصاص على المتظاهرين واستعمال الذخيرة ضد العزل وسقط الشاب "بوزيد سعال" على الساعة 9:30 وبذلك أصبح الوضع غير مستقر.

تذكر جريدة نيويورك تايمز في 29 أفريل 1946 أن فرنسا استخدمت كل قواتها من أجل إطفاء لهيب المقاومة التي امتد صداها إلى الكثير من المدن والقرى ومناطق عديدة من التراب الجزائري وقد استخدمت السلطة الاستعمارية القوات البرية، البحرية والجوية[3].

اعتبر الشاذلي المكي ما حدث في الثامن من ماي 1945 مجزرة في حق الشعب الجزائري ففي هذا اليوم تم إنشاء الميليشيات وألغيت كل الحريات الديمقراطية، كما أنها أعلنت حالة الطوارئ وصدرت القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية في حق الشعب الجزائري فيقول الشاذلي المكي في هذا الصدى: "رضيعا ملوثا بالدماء يبحث عن ثدي أمه المقطوعة الرأس دون أن تستجيب الفرنسية لصراخ ابنها وإنه لمنظر مؤلم اختلطت فيه مسكنة الرضيع بمصيبة الأم الذبيح". ومن خلال هذا القول الذي صف لنا مدى بشاعة الاستعمار الفرنسي الذي لم يفرق في عملياته الإجرامية بين شاب ورضيع واستخدامه كل الطرق اللاإنسانية ليحقق غايته[4].

[1] أحمد مريوش، "مجازر 8 ماي 1945 وأثرها على القضية الوطنية المدرسة العليا للأساتذة"، بوزريعة، ص 175،147.

[2] المرجع نفسه، ص 175.

[3] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 176-177.

[4] وهيبة بشرير، المرجع السابق، ص 131.

يقول محمد قناش في كتابه آفاق مغاربية عن المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945 أن العبرة المستخلصة من أحداث 8 ماي 1945 فإن أول ما يتبادر إلى أذهاننا هو أن تتحلى دائما باليقظة، وأن نتعرف على أنفسنا وعلى مواطن الضعف فيها، وأن نتعرف على عدونا ومواطن القوة فيه واعتبر أن الحياة كلها كفاح وشعب يتوقف عن الكفاح هو شعب ضائع.[1]

[1] محمد قنانش، آفاق مغاربية: المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، منشورات دحلب، الجزائر، ص 53.

الفصل الأول: الجمهورية الفرنسية الرابعة وتطور الحركة الوطنية الجزائر 1946-1954

المبحث الأول: قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة

1.الظروف الممهدة لقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة

2.تأسيسها

المبحث الثاني: إعادة تأسيس تيارات الحركة الوطنية ونشاطها

1.الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر

2.الحزب الشيوعي الجزائري

3.جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

4.الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية

المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية والإدارية الفرنسية

1.قانون 20 سبتمبر 1947

2.المواقف المختلفة من القانون

المبحث الرابع: ظهور المنظمة الخاصة ونشاطها

يتناول هذا الفصل الظروف الممهدة لقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، وكيف ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية بمبادئها وتوجهاتها الجديدة، كما عالج هذا الفصل الإصلاحات الإدارية التي قامت بها الحكومة الفرنسية لامتصاص غضب الشعب الجزائري، وكيف تبلورت فكرة الكفاح المسلح التي تجسدت في نشأة المنظمة الخاصة.

المبحث الأول: قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة

إن الاوضـاع الداخلية والخارجية التي عاشـتها فرنسـا مع بداية الحرب العالمية الثانية، كانت نقطه ميلاد تنظيم سياسي جديد تمثل في الجمهورية الفرنسية الرابعة التي عملت على اعاده بناء فرنسا ومحو مخلفات الحرب وآثارها.

1-الظروف المهددة لقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة

عندما سـقطت فرنسـا في يد المانيا في جوان 1940 سـقطت حكومة بول رينو PauL Raynaud، وتم الاعلان عن قيام حكومة مواليه لألمانيا التي عرفت باسـم حكومة فيشـي برئاسـة المارشـال بيتان pétain في 16 جويلية 1940، حيث تم انتخاب الحكومة من قبل الجمعية الوطنية الفرنسـية في 10 جويلية 1940 حيث تم منح صـلاحيات واسـعه لبيتان pétain الذي أجرى تغيرات على رأسها تغيير شعار الجمهورية الفرنسية من حرية، مساواة، إخاء إلى شعار العمل، الأسرة، الوطن.[1]

وبذلك يكون بيتان pétain قد داس على مبادئ وشـعارات الثورة الفرنسـية، تلك الهزيمة جعلت الجزائريون يدركون كم ان فرنسـا ضـعيفة وأعجبوا بألمانيا النازية، حيث إعتقدوا أنها محرره الشعوب المستعمرة وكانت إذاعة برلين تنشر للعالم مبادئ عن حريه الشعوب فزاد ذلك من أمال المستعمرات في التحرر[2].

[1] مجاهد يمينة، المرجع السابق، ص 142.

[2] شبوب أحمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، دراسة اقتصادية واجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014-2015، ص 112.

كما أطلق ديغول من إذاعة BBC بلندن نداء المقاومة الفرنسية في 18 جوان 1940 لإنقاذ فرنسا وبدأ عهد المقاومة[1] حيث عمل ديغول على تأسيس لجنة فرنسا للتحرير الوطني (C.F.L.N) وهي من نوع من الحكومة المؤقتة الموازية لحكومة فيشي ،وكان ذلك بمثابة لفت للإنتباه إلى ان فرنسا ما تزال موجودة في مستعمراتها القريبة من أراضيها وتملك كل مقومات لوجود والحيوية والمقاومة والتضحية باسم امه فرنسا الحرة.[2]

أنشأ شارل ديغول تحت سلطته هيئات بأسماء مختلفة آخرها الحكومة المؤقتة في الجمهورية الفرنسية صدرت في الجزائر في 3 جوان 1944 وانتقلت بعدها الحكومة إلى الارض الفرنسية مع حملة التحرير وأقامت في باريس نهاية اوت 1944 باتفاق مع حركة المقاومة الداخلية.[3]

2-تأسيسها:

قرارات الحكومة الفرنسية لإجراء الانتخابات التشريعية التي تعد النواة الاولى لنشأة الجمهورية الفرنسية الرابعة وعليه تم انعقاد جمعيتين تأسيسيتين .

أ-الجمعية التأسيسية الاولى بتاريخ 21 اكتوبر 1945 تم اجراء اول انتخابات تشريعيه التي كان لها الاثر الكبير في قلب سياسة فرنسا والتخلص من ملامح النظام السابق في مسائل إتخاذ القرار.[4]

---

[1] -يوسف العاصي الطويل، النظام السياسي الفرنسي من الثورة إلى الجمهورية الخامسة 1789-2007، على الرابط: HTTPS://YALTAWIL-BLOGSPOT .COM , 26/03/2024 , 10:17

[2] -محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور، تر: حاج مسعود مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 396.

[3] -يوسف العاصي الطويل، المرجع السابق.

[4] -صباح عبيد، علي أجقو، "السياق التاريخي لتجربة الأحزاب الجزائرية في انتخابات المجلس الفرنسي 1945-1946"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 22/12/ 2021، ص 91.

أجريت الإنتخابات في جو من الحماس بحضـــور ممثلي المســـتعمرات الذين عبروا عن أمال شـــعوبهم[1] كما شـــارك الحزب الشـــيوعي الذي إكتســـح الســـاحة الجزائرية وغاب ممثلوا الاتجاه الليبرالي والاستقلالي[2] .

كانت نتائج الإنتخابات الجمعية التأسيسية الاولى لصـالح الحزب الاشـتراكي والشـيوعي والحركة الجمهورية الشعبية الذين مثلوا الجمعية التأسيسية وانتخاب الجنرال ديغول رئيسا لها إلا أنه لم يتمكن من إعداد دستور جديد نتيجة اختلاف التوجهات السياسية بينه وبين اعضاء الجمعية[3].

كمـا عمـل الجنرال ديغول على الاقتراح بـأن يكون للحكومـة هيئتين أولهمـا تتمثـل في البرلمان بغرفتيه العليا والســفلى والثانية ممثله من قبل رئيس الجمهورية وتمتعه بصـــلاحيات كامله في الحكم، لكن أعضـــاء الجمعية تأســـيســـية أقروا نظام الغرفة الواحدة يمثلها مجلس الشـــيوخ ورفضـــوا ما جاء به الجنرال ونتيجة لذلك قرر شـــارل ديغول الإســـتقالة 20 جانفي1946، وبذلك إنتهت الجمعية التأسيسية الأولى.[4]

ب-الجمعية التأسيسية الثانية:

بعد فشل جمعية التأسيسية الاولى تم عقد الجمعية تأسيسية الثانية في 2 جوان 1946، حيث تمكنت الجمعية الثانية من وضـع دسـتور جديد للحكومة الفرنسـية وقامت بموجب إلى الجمهورية الفرنســية الرابعة برئاســة فانســان أوريول، اثراء اجراء عمليه الاســتفتاء في 13 اكتوبر 1946[5] .

---

[1] إيف بونو، مجازر إستعمارية الجمهورية الرابعة 1944-1950 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية، تر: العيد دوان، لاديكوفيرات وسيروس، باريس، 1994-2001، ص 113.

[2] صباح عبيد، علي أجقو، المرجع السابق، ص 92.

[3] charles de gaulle, mémoire de gurre, edition librairie plan, librairie, paris, 1959, p620-621

[4] IBID, p624

[5] إيف بونو، المرجع السابق، ص 140.

لم يتوقف شـــعر ديغول وظل يدافع عن طموحاته حيث ناشـــد في 12 اكتوبر 1947 الفرنسيين الذين أطلق عليهم "الفرنسيين الحقيقيين" إلى مواجهه السيئين منهم (الانفصاليين) ويقصد بهم الشيوعيين واليساريين لكن دون جدوى.[1]

كان تعيش فرنسـا مع قيام جمهورية الفرنسـية الرابعة عدم اسـتقرار سـياسـي راجع إلى منافســة حادة بين الاحزاب الثلاثة التي كانت تنشــط في الســاحة الســياســية المتمثلة في اليســاريين المتمثلين من قبل الحزب الشــيوعي والاشــتراكي، المركزيين الذين يمثلهم الحزب الراديكالي والإتحاد الديمقراطي الاشتراكي والحركة الجمهورية الشعبية بالإضافة إلى اليمنيين أتباع الجنرال حيث تمكن بفضل الحزب الذي ناشا باسم تجمع الشعب الفرنسي السيطرة على الساحة السياسية.[2]

المبحث الثاني: إعادة تأسيس تيارات الحركة الوطنية ونشاطها

حاولت السلطة الفرنسية السيطرة على الوضع من خلال إصدار قانون العفو العام 16 مارس 1946 التي صـدقت عليه الجمعية التأسـيسـية الفرنسـية الأولى لتحاول هذه الأخيرة التغطية على جرائمها التي إرتكبتها في حق الجزائريين وفي إطار العفو الشـــامل عادت الأحزاب السياسية الجزائرية إلى الظهور من جديد بأسماء وتوجهات جديده لتمارس نشاطها السياسي بشكل شرعي .

1-الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

في إطار العفو الشامل الذي أقرته الإدارة الاستعمارية تم الإفراج عن فرحات عباس يوم 03/16/ 1946. إن الفترة التي قضاها فرحات عباس في السجن والتي دامت واحد وأربعين أسبوعا كانت كافية ليعيد النظر في أفكاره وتوجهاته السياسية ونظرته للسلطة الاستعمارية.[3]

[1] إيف بونو، المرجع السابق ، ص 141.

[2] charle de gaulle, op.cit, p625-

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص 131.

ذكر فرحات عباس حادثه وقعت له في السجن العسكري بقسنطينة وكان معه في نفس الزنزانة الشـــيخ الابراهيمي قال: زارنا الجنرال دوفال Duval مســـؤول عن القمع الدموي في منطقه سطيف، قالمة، ومعه العقيد بورديلا Bourdila وسألنا هل نحتاج شيئا؟ أجبته بشيء من الحيوية: ســـيدي الجنرال: إننا نحتاج الحرية والكرامة الانســـانية فهما ارتبطتا بالفكر السـياسـي لفرحات عباس طوال حياته، ولم يسـتطيع التخلي عن العمل السـياسـي بالرغم ما تعرض عليه الشعب الجزائري.[1]

جـاء الإتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائري (U.D.M.A) على أنقـاض الحزب المنحـل والذي عرف بإســم "أحباب البيان والحرية" وهي تمثل حركة ســياســية ظهرت اثناء الحرب العالمية الثانية لتملا الفراغ الذي أحدثته الاحزاب الوطنية.[2]

تم تأسيس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في مدينة سطيف في شهر أفريل 1946 ولكن لم تكن نفس الشـعبية التي حضـيت بها حركة أحباب البيان والحرية،[3] كان يهدف هذا الحزب إلى جمع المناضـــلين القدماء لأحباب البيان ونواته متكونة من المثقفين. وتلخص أهداف الإتحاد الديمقراطي التي تم تحديدها في ســـور الغزلان يوم 26 ماي 1946 الذي وضع نقاط التالية كأهداف للحزب وهي :

- التحقيق في تصرفات الإدارة الاستعمارية بعدما جزر 8 ماي 1945 .
- كشـــف المســـؤول الحقيقي وراء المجزرة التي حدثت في الجزائر من جزر 8 ماي 1945.
- ضرورة إطلاق سراح مصالي الحاج .
- ضروري التكوين برلمان جزائري .

---

[1]-عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، 2005، ص 199.

[2]- أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام-دراسة في الإعلام الثوري، ط 02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1955، ص 23.

[3]- شايب قدادرة، " تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 30، جامعة منتوري قسنطينة، ، ديسمبر 2008، ص 148

- تكوين السياسة التعليمية في الجزائر تقوم على الحرية واللغة العربية تصبح المصدر الاساسي للتعليم[1].

قام فرحات عباس بتوزيع منشور يتكون من ثلاث صفحات تبع منه 1500 صفحه وذلك في 01 ماي 1946 وذلك من أجل التعريف بمبادئ حزبه الجديد، فقد عنوانه هذا المنشور بنداء للشباب الجزائري الفرنسي والمسلم، ويذكر انا فرحات قد وزع هذا المنشور في كل بلديات مقاطعه قسنطينة وخاصه بوسعادة، فقد تحدث في هذا البيان سياسته الجديدة وأظهر تأثره بمجازر 8 ماي 1945، وتحدث ايضا عن براءته وبراءه حركه أحباب البيان والحرية من هذه الحادثة، ووضح ايضا فرحات عباس عن مبادئه سياسية في ظل ممارسته لنشاط السياسي.[2]

ليقرر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المشاركة في الانتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية يوم 02 جوان 1946، وحقق فيها نجاحا باهرا فحصل فيها الإتحاد على 11 مقعدا من أصل 13 مقعدا مخصصه للجزائريين[3] .

بعد ما لاقت هذه الإنتخابات تأييد شعبيا كبير لدى الجزائريين قام فرحات عباس ورفقائه إلى شن هجوم شديد على سياسة الاندماج.

بعدها عمد فرحات عباس وزملائه إلى تحرير مشروع دستور الجزائري الجديد والذي احتوى على[4]:

- تحرير الجزائر من النظام القديم للسيطرة الإستعمارية أي كان نوعها، مع احترام مبدأ الجنسيات.

[1] رضا بن عتو، هاجر عتوم، "النشاط السياسي لفرحات عباس ما بين 1945-1947 من خلال بعض الوثائق الأرشيفية"، مجلة تطوير، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 210، 211.

[2] المرجع نفسه، ص 211، 212.

[3] شايب قدادرة، المرجع السابق، ص 149.

[4] المرجع نفسه، ص 149-150.

- إقامة جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا تابعة للجمهورية الفرنسية المتجددة مناهضة للإستعمار.

- يجب أن تكون الدولة الجزائرية متعددة المجموعات لأن فرحات عباس يرى هذا الأمر إلزام على جميع أبناء الوطن وأن يكونوا على دين واحد.

- إجبارية التعليم بالنسبة لجميع الأطفال ونضال من أجل ترقية اللغة العربية واعتبارها لغة رسمية ومجانية التعليم.

- إلغاء الملكية الاقطاعية والتركيز على إصلاح زراعي واسع لفائدة الخماسين المعتمدين من سكان الريف.[1]

وفي يوم 09 أوت 1946 عرض فرحات عباس هذا المشروع على مكتب المجلس الوطني الفرنسي، لكنه الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية لم تدرسه وتم تأجيله إلى وقت آخر.[2]

بعدما تم تقديم هذا المشروع للبرلمان الفرنسي، التقى فرحات عباس "بهوشي منه" Hochi-Minh فهنأه على نشاطه الواضح، كما وصلت له رسالة من "الحبيب بورقيبة" من القاهرة فقد جاء في هذا الرسالة أن فرنسا لن تمنحنا من مطالبنا أي شيء وطالب من فرحات أن ينضم إلى حزب الشعب الجزائري.[3]

لقى هذا المشروع الغرض من قبل السلطة الإستعمارية، قامت هذه الأخيرة بالمصادقة على دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة الذي ينص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، فكان هذا خيبة أمل لهم.[4]

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 139-140.

[2] شايب قدادرة، المرجع السابق، ص 150.

[3] عز الدين معز، المرجع السابق، ص 203.

[4] شايب قدادرة، المرجع السابق، ص 150.

2-الحزب الشيوعي الجزائري:

تعرض على الحزب الشيوعي (P.CA) في بداية مساره السياسي إلى مضايقات وإيقافات من قبل السلطة الفرنسية سوى في الجزائر وفرنسا، ولكنه إستطاع أن يعيد مكانته بالجزائر أولا وذلك عند نزول الحلفاء، وفي هذه الفترة لم يكن للحزب الشيوعي تأثيرا كبيرا في أوساط الجزائريين، ولم يستطيع ان ينسجم مع مواقف الاحزاب السياسية.

خلال فتره المجازر الرهيبة التي قامت بها السلطة الفرنسية قام الحزب الشيوعي بتحميل مسؤوليه المجازر لقاده الحركة الوطنية ونعتهم بأنهم موالين الفاشية.[1]

أعتبر مصالي الحاج وزعماء حزب الشعب الجواسيس، ليذكر مندوبو الحزب الجزائري في المؤتمر العاشر للحزب الفرنسي: "إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي أو غير وعي، عملاء لدولة استعماريه أخرى... ويعمل حزب الشيوعي الجزائري ويناضل لتقويه أواصر الوحدة بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي. وبهذا فقد كان الحزب الشيوعي الجزائري يرغب بأن تظل الجزائر تحت هيمنة ورحمة فرنسا فقد دعا هذا الأخير لسيادة الإندماج وذلك بسبب ان شيوعية السوفياتية كانت تطمح ان تكسب فرنسا وجميع مستعمرتها إلى العالم الشيوعي.[2]

لتثبت إنتخابات عامي 1945 -1946 في الجزائر الحزب الشيوعي أن الجماهير الجزائرية لا تؤيد الذين يرغبون بإدماج بلادهما فرنسا .

وهنا حاول الحزب الشيوعي ان يكسب تأييد الشعب الجزائري وذلك من خلال إدخال بعض التعديلات على حزبه سنة 1946.

غير ان التعديل لم يدم طويلا وعاد الحزب الشيوعي ليعلن في شهر سبتمبر 1947 موقفه الذي يعرض فكره استقلال الجزائر الذي طالما نادى بها حزب الشعب الجزائري، فقد أكد عدم دعم الشيوعين لتجزئة الحركة الوطنية الجزائرية التي تطالب باستقلال الجزائر لا

[1] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائري، دار البعث، الجزائر، 1985، ص 232.

[2] جوان غيلسي، الجزائر الثائرة، تع: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص 86.

ندعمها لأنها لا تخدم المصـالح الجزائرية ولا المصـالح الفرنسـية، وبهذا الموقف الذي اتخذه حزب الشيوعي أوضح من خلاله للجزائريين أن خطط شيوعيين عباره عن أوهام وانا سياسته وسياسة إنتهازية.[1]

وقد كشـفت هذه الانتخابات عام 1946 عن قوه التيار الوطني الجزائري انا القضـية الجزائرية تسـيطر على الحياة الجزائرية كلها،[2] وعن مكانة ووزن التيار الشـيوعي فقط كانت النتائج صادمة بالنسبة له[3] . فقط قدرت في 1945 ب 135357 صوت للتراجع في 1946 بنسبه 53396 صوت وبعدها بدأ الشيوعين في عمليه نقد ذاتي فقد اهتموا بالقضية الجزائرية وطالبوا بإطلاق سـراح مصـالي، لكن الحزب الشـيوعي لم يذهب إلى أبعد من التعريف التي قدمه "موريس طوريس MAURICE TORRES فقد أكد عمار أوزقان بأن الحزب الشيوعي هو حزب الأمة الجزائرية.[4]

بدأ الحزب الشـيوعي الجزائري يشـعر بالعزلة والوحدة بان ليس له مكانة في الحركة الوطنية الجزائرية، فقد غير من مواقفه، وتيقن بأن الشـعب الجزائري له ثوابت ومبادئ لا يتخلى عنها، كما أن إحساسه بالعزلة جعلته يضبط خطوطه العريضة لمشروع المجتمع الذي يطمح لإقامته في الجزائر، فنادى في جانفي 1948 الأحزاب الإتحاد[5] لأجل تأسـيس "جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية" تضـم كل الأطراف الحركة الوطنية الجزائرية (حزب الشـعب الجزائري، الشـيوعيين، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعيه العلماء المسـلمين، الاشـتراكيين، وكل الجزائريين دون تفرقه او تمييز عراقي وكانت الغاية من تأسـيس جبهة

[1] بسام العسلي، -نهج الثورة الجزائرية الصراع السياسي-، ط02، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 125-126.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: محمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 1069.

[3] مصطفى أو عامري، "الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954"، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 29، جامعة تلمسان، جوان 2016، ص 462.

[4] المرجع نفسه، ص 96.

[5] يمينة بوجليدة، الحركة الوطنية الجزائرية (1950-1954) -مسار وتصور-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 92.

وطنية ديمقراطية جزائرية هو إدخال بعض الإصـــلاحات لبناء جزائر جديده لها دســـتورها، برلمانها، حكومتها، ولكنه ارتبط فيدراليا مع فرنسا.[1]

غير أن أطراف الحركة الوطنية الجزائرية رفضـــوا الإتحاد مع الحزب الشـــيوعي وذلك بسبب الأفكار التي طالما ظل الحزب الشيوعي يؤمن بها وأيضا بإختلاف المبادئ والمطالب التي يسعى كل طرف لتحقيقها، ضف على ذلك المنطلق الذي ينطلق منه الحزب الشيوعي الجزائري وهو تبنيه نظرية الأمة الجزائرية أمة في طور التكوين وبقيت هذه النظرية قائمة إلى غاية 1957.[2]

ومع تأسـيس "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها وجد الحزب نفسـه لأول مره جالســـا مع ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية التي توحدت تحت إطار واحد رغم اختلاف توجهاتهم وأهدافهم السياسية لكنه وجدهم ينطلقوا من عمق حضاري واحد، على غرار الحزب الشيوعي الجزائري الذي وجد نفسه لا يزال تابعا للحزب الشيوعي الفرنسي، ليقوم هذا الاخير بمخالفة قرار الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية التي طالبت بعدم المشـــاركة في الانتخابات التي مســـها الغش والتزوير، وبهذا التصـــرف أثبت الحزب أنه لم يكن حزبا وطنيا يدافع عن الجزائريين وبالتالي وجد نفسـه عاجزا عن التفاعل مع قضـايا الوطنية وبقي يركز على أدبياته على أن مشكلة الجزائريين لا تتجاوز مسألة الخبز والمساواة.[3]

03-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

لقد لعبت الجمعية دورا سـياسـيا مهما منذ نشـأتها عام 1931 إلى جانب مجهوداتها الدينية والثقافية، ما جعل قيادته تتعرض إلى ممارسات تعسفية وبطش كبير خلال حوادث 8 ماي 1945 أثر على منهجها فيما بعد، ما جعلها تتجنب التدخل في المسائل السياسية أثناء

[1] مصطفى أو عامري، المرجع السابق، ص 462.

[2] يمينة بوجليدة، المرجع السابق، ص 93.

[3] المرجع نفسه، ص 96.

ممارسة نشاطها إلا من خلف الستار وحصر نشاطها بعد مجازر 8 ماي في تحقيقه مطالبها.[1]

وأكدت الجمعية على أهدافها السابقة في مؤتمر التاسع الذي انعقد 21 جويلية 1946 حيث دعت الى :

- الاعتراف في اللغة العربية كلغة رسمية.
- حرية الثقافة الإسلامية.
- تطبيق العدالة الإسلامية وتعيين المفتيان والقضاة من قبل الشعب.
- معارضة التجنيس ورفض الادماج.
- محاربات الطرقية والشعوذة.
- إطلاق سراح كل المعتقل السياسيين والدينين والمسلمين الموجودين في السجون الفرنسية.[2]

كما ركزت الجمعية نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر وعلى بناء المساجد التي عرفت اقبالا شعبيا واسعا، وقد توجت الجمعية نشاطها الثقافي والديني بتأسيس "معهد عبد الحميد بن باديس" في قسنطينة الذي كان انجازا هاما. حيث أعاد الازدهار الثقافي للمغرب الأوسط وذلك باستقباله للطلاب الجزائريين الذين كانوا يهاجرون إلى مصر وتونس والمغرب من أجل العلم والمعرفة.[3]

وفي سنة 1949 وجهت الجمعية كتابا مفتوحا إلى رئيس الجمهورية الفرنسية جاء فيه :

1-أنا الجزائر وطن تسعة أعشار من فيه رقيق زراعي وخدم صناعي مفروض عليه الحرمان من كل حق، وعشره العاشر ساده مفروضة لهم وتمتع بكل حق، وبين الفريقين فريق انفصل عن الاول ولم يصل إلى الثاني وهو الذي ترونه.

[1] -شايب قدادرة، المرجع السابق، ص 150.

[2] -أحمد شبوب، المرجع السابق، ص 277.

[3] -الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 231.

2-إن الدين الاســـلامي مملوك للإدارة، تحتكر اتصـــرف في مســـاجده ورجاله وأوقافه وقضائه.[1]

3- التعليم في هذا الوطن المسـلم معطل بتعطيل المسـاجد، ومئات الآلاف من شـباب المسلمين تتشوق إليه، والتعليم العربي في هذا الوطن العربي جريمة يعاقب مرتكبها.

4-إن الشـــعب الجزائري قد أصـــبح لا يؤمن إلا بأركان حياته الأربعة: ذاتيته الجزائرية وجنسيته ولغته العربية ودينه الإسلامي.

5-إن الشعب الجزائري مريض يتطلع إلى الشفاء وجاهل متوثب إلى العلم وبائس متشوق للتعليم، ومنهوك من الظلم مسـتشـرف إلى العدالة، ومسـتعبد ينشـد الحرية ومهضـوم الحق يطلب حقه في الحياة.

6-لا يسيغ منطلق ولا عقل كيف تكون الوحدة بين سيد ومسيود وكيف تتحور بين حاكم مزهو بعصـــبية جنســـية تظاهرها عصـــبية دينية وبين محكوم؟ وكيف تتفق في وطن ساكنوه صنفان وقوانينه صنفان؟ وكيف تتم كنيسته حرة ومسجده مستعبد؟[2]

إن المتمعن في محتوى هذه الوثيقة يدرك بكل سـهولة أن جمعية العلماء المسـلمين لم تعد تكتفي بالبرنامج المسـطور في قانونها الأسـاسـي بل دخلت معترك السـياسـة لعلمها أن الإصـلاح لا يستقدم إلا إذا كانت السلطة وراءه ولا سلطة إلا لمن كان في الحكم، لأجل ذلك نراها تعمل على توضـيح بعض المفاهيم التي كان في مقدمتها العدل الذي هو أسـاس الحق والملـك في الحيـاة الـذي نعبر عنـه اليوم بحقوق الإنســـان والـديمقراطيـة التي تتنـافى مع الممارسات الإستعمارية.[3]

[1] لعربي الزبيري، المرجع السابق، ص 252.

[2] المرجع نفسه، ص 253.

[3] نفسه، ص 253.

وبهذا استطاعت جمعية العلماء المسلمين برئاسة البشير الإبراهيمي فرض نفسها على الساحة الجزائرية ثقافيا في مجالات التعليم والإرشاد الإسلامي لإستعادة الهوية الإسلامية المضطهدة.[1]

4-الحركة من أجل إنتصار الحرية الديمقراطية:

بعد العفو العام وخروج مصالي الحاج من السجن عام 1946 ومنح له الاذن بمغادره برازفيل والرجوع إلى بلده، في شهر اكتوبر من نفس السنة اقام مصالي بقريه بوزريعة كانت بأعالي العاصمة لأن مصالح الحاج كان محظورا من دخول العاصمة[2].

قام مصالي الحاج بتأسيس حزب جديد لأنه كان يرغب في المشاركة بالإنتخابات التشريعية أطلق على حزبه إسما جديدا وهو الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) فذلك كان يعبر عن شرعيه القيادة للحزب ورفض العمل المسلح الخط الراديكالي الذي كان يقتضي التفكير في العمل المسلح[3].

حافظ هذا الحزب على نفس البرنامج والأسس التي كان ينادي ويؤمن بها ويدافع عنها فكانت هذه الأفكار الثورية بالنسبة للسلطة الاستعمارية أفكار لا تقل أهميتها عن الكفاح المسلح وهي أشد فتكا من الكفاح المسلح[4].

كان يرى مصالي الحاج بمشاركته في الإنتخابات سيتسع نفوذه فلا أن يدخل في مرحلة شرعية يفتح من خلالها للمثقفين ويسعى لنيل المساندة أوساط الفرنسية الأحرار[5].

ليقرر مسار الحاج المشاركة في الانتخابات يوم 10 نوفمبر 1946 وهي في تلك رفض مصالي دعوه الحزب الشيوعي الجزائري الاشتراك في جبهة واحده تجمع الشيوعيين أعضاء

---

[1] بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص463-464.

[2] بن بوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010. ص 160.

[3] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 29.

[4] بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر، 1830-1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، رويبة، 2007، ص 129.

[5] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، الجزائر، 2011، ص 17.

الإتحاد الديمقراطي أعضاء جمعية وأعضاء حركة الإنتصار، إستاء فرحات عباس من موقف مصالي الحاج، وقرر عدم المشاركة في الانتخابات حتى لا يقع في اصطدام بين الطرفين[1].

إعتبر مصالي الحاج ان هذه الانتخابات وهي وسيلة للتواصل مع الجماهير دون تخلي عن الخط الثوري للحزب وهو المحور الذي إهتم به أثناء الحملة الانتخابية.[2]

لكن هذه الانتخابات تعرضت لتزوير والغش ومنع الحاكم العام في الجزائر ترشح مصالح الحاج لترفع الإدارة الفرنسية لائحتين لحركه الانتصار هما لائحة عمالة وهران ولائحة دائرة سطيف، ونتيجة لهذا التعسف الذي تعرض له الحزب لم يحرز الا خمسه مقاعد فقط من أصل 15 مقعدا وهم: الأمين دباغين، "دردور جمال"،" بوقدوم مسعود" من عمالة قسنطينة "أحمد ميزرنا" محمد خيفر" من مقاطعه الجزائر العاصمة أما العشرة المقاعد فاز بها الذين يؤيدون التعاون مع فرنسا[3].

وبعد ذلك عقد الحزب مؤتمر يومي 15 و16 فبراير 1947 إجتماعا بنواحي الجزائر العاصمة وهذا لأجل دراسة الأوضاع الجزائر خرج هذا المؤتمر:

- مواصلة النشاط السري لحزب الشعب الجزائري .
- ممارسه النشاط السياسي العالمي عن طريق حركة انتصار الحريات الديمقراطية .
- إنشاء منظمة مسلحة بعنوان المنظمة الخاصة تكون نواة جيش تحرير .
- يعتبر حزب الشعب الجزائري هو المنظمة الوحيدة التي تعتبر المصدر الرئيسي للبرنامج عمل كل من :
- حركه الانتصار الحرية الديمقراطية .
- المنظمة الخاصة المسلحة[4].

[1] شايب غزواني قدادرة، الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1954)، المرجع السابق، ص 223-224.

[2] محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 18.

[3] شايب غزواني قدادرة، الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1954)، المرجع السابق، ص 224.

[4] بشير كاشة الفرجي، المرجع السابق، ص 131.

وفي عام 1947 شارك حزب حركة الإنتصار في انتخابات البلدية حيث فاز في 110 بلدية ولم يفوز إلا في المدن التي لم يتمكن مرشحيه وذلك بسبب الإدارة الفرنسية حاله دون ذلك.[1]

رغب مصالي الحاج المشاركة في الإنتخابات وذلك باعتبارها وسيلة مهمة وتعد من وسائل المقاومة السياسية وأداة الإشهار مطالب الشعب ونشر افكار الحزب، وهذا سيؤدي إلى لفت الانتباه وتأييد جزء من الرأي العام الفرنسي لكن عارضه "حسين لحلول" لأنه كان يرى بان المشاركة في الإنتخابات ستكون على حساب الأعداد للمعركة، ومن المحتمل سيؤدي بالحزب نحو الإنحدار بهذا دعا التيار الرافض بشدة عدم المشاركة في الإنتخابات ولكن مصالح الحاج لم يستمع لذلك وهذا ما أدى إلى إنقسام الحزب إلى 3 تيارات :

التيار الشرعي: ضرورة المشاركة في الانتخابات التي ستقوم بها السلطة الفرنسية .

التيار السري: يمثله بعض من مناضل حزب الشعب يرى هذا التيار بضرورة الحفاظ على السرية تم في نشاط الحزب .

التيار الثوري: يقوم بالعمل الثوري بتكون منظمه سرية عسكرية لتحضير لذلك اي العمل المسلح لقد وصل الصراع لحد فقدان الثقة بين التيارات الثلاثة.[2]

ليدخل الحزب في أزمة أخرى وهي أزمة القيادة انقسم الحزب إلى طرفين او تيارات متصارعة على القيادة وهما :

التيار المركزيين: ويتشكل هذا التيار من اعضاء اللجنة المركزية فقط طالب هؤلاء بالقيادة الجماعية ورفض القيادة الفردية.

التيار المصاليين: يتزعم مصالح الحاج وأنصاره ويرغب هذا الاتجاه بالقيادة الفردية للحزب.

---

[1] شايب غزواني قدادرة، المرجع السابق، ص 225.

[2] شايب قدادرة، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل درجة، دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، 2007، ص 349.

جعل الحزب يدخل في مازق ليظهر على الساحة مجموعة من المناضلين ومن المنظمة الخاصة كانوا يمارسون عملهم بطريقة سرية أطلقوا عليهم اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954، حاولت هذه اللجنة حل هذا الخلاف لكنهما لم تستطع حله لتقوم بتجاوز الأطراف المتنازعة وتوجه للعمل الثوري، فعقد إجتماعا في بيت إلياس دريش بأواخر جوان 1954، وكانت أهدافها تندرج تحت الثورة الوحدة والعمل وضمنت كل من مصطفى بن بولعيد، ومراد ديدوش، العربي بن مهيدي وغيرهم من المناضلين.[1]

المبحث الثالث: الإصلاحات السياسة والإدارية الفرنسية

1-قانون 20 سبتمبر 1947 :

عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، ظهر خلاف حاد في فرنسا حول السياسة التي يجب أن تنتجها فرنسا إتجاه الجزائر المستعمرة، فقد نص دستور اكتوبر 1946 أن العملات الثلاثة (الجزائر، وهران، قسنطينة) فرنسية، ليظهر اتجاهان مختلفان متناقض لكل منهما سياسة ومبدأ ينتهجه هما:[2]

الإتجاه الأول: الذي يمثله اليسار يتكون هذا الإتجاه من الإشتراكيين والشيوعيين يدعو إلى تطبيق سياسة الإدماج الكلي دون تميز وتحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين لهذا رغبوا في تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي.

أما الاتجاه الثاني يمثله الإتجاه اليمين وهذا الأخير متناقض تماما مع الإتجاه الأول لأنه يرى أنه خطرا على سياسة فرنسا ومصالحها، عارض سياسة الإدماج وراء وجوب إصدار قانون خاص ينظم شؤون الجزائريين يمنح لها الصدقة القانونية ومن هنا جاءت فكرة وضع قانون خاص بالجزائر لتقوم السلطة الفرنسية بإيصال القانون الخاص وذلك يوم 20 سبتمبر 1947.[3]

---

[1] شايب قدادرة، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص 153.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 68.

[3] المرجع نفسه، ص 69.

بعدما تم التصويت عليه من قبل اعضاء المجلس ضد رغبه الأغلبية الساحقة للنواب الجزائريين المسلمين والأوربيين.[1] (أنظر للملحق رقم 01)

في الحقيقة قانون 20 سبتمبر 1947 يجسد فكره التفرقة العنصرية وعدم المساواة بين الأوروبيين والمسلمين، فحسب هذا القانون فالجزائر عبارة عن مجموعة من الولايات تخضع لحكام واحد وتتمتع بالاستقلال المالي.[2] ينظمها قانون خاص يتكون المجلس الوطني جزائري متساويين الاعضاء فهو يضم 120 عضو 60 لهيئة انتخابيه المسلمة 60 عضو لهيئة المواطنين الفرنسيين[3] صرح جاك سوستيل JACK SOUSTELL إلى صحيفة لانفور ماسيون اليمينية أن دستور 20 سبتمبر 1947 يعتبر دستورا عضويا أو جسميا للجزائر، كما ان هذا الدستور يجمع مجموعة من الحقوق والواجبات لسكان الجزائر وفي نهاية المطاف عبارة عن "إلتزام" يهدف إلى الرقي والتطور في مختلف الميادين.[4]

احتوى القانون على 12 فصلا تضمنت هذه الفصول 60 مادة، حيث تناول هذا القانون مختلف النشاطات التي تتعلق بالجزائريين فمثلا في الفصل الاول تناول النظام السياسي، أما الفصل الثاني فقد احتوى الحقوق السياسية الاقتصادية والاجتماعية، أما الثالث حول المجلس الجزائري، أما الرابع فكان حول نظام التشريعي، والخامس عرض فيه الميزانية، أما السادس فتحدث فيه عن الحكومة الجزائرية والسابع حول السلطة القضائية، أما الفصل الثامن تتطرق للحديث عن تمثيل فرنسا في الجزائر، والتاسع كان حول النظام الإداري، ومن العاشر إلى غايه 12 فكان حول مجموعه من الأنظمة الثابتة والانتقالية.[5]

---

[1] عبد الرحمان مزيان الشريف، حزب الجزائر في فرنسا، موريبيان: جيش فرجاس، تر: العربي بوينون، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 46.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 377.

[3] عبد الرحمان مزيان الشريف، المرجع السابق، ص 46.

[4] عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1955، ص 129-130.

[5] الطيب لباز، "**التطورات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية وردود الفعل الإستعمارية 19451954**"، مجلة دراسات تاريخية، المجلد 09، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سبتمبر، 2021، ص 243.

احتوى هذا القانون على مجموعه من النقاط الأساسية لنذكر منها :

- الجزائر قطعة من فرنسا وتتكون الجزائر من ثلاث عملات يتساوى مكانها في الحقوق والواجبات وجنسيتهم الفرنسية.
- تحظى الجزائر بسلطة والي عام بمجلس الجزائري منتخب يتكون 120 عضو 60 منهم جزائريون و60 فرنسيون
- فصل الدين عن الدولة واعتبار اللغة العربية لغة رسميه بعد اللغة الفرنسية .
- فتح الوظائف العامة المدنية والعسكرية امام الجزائريين دون تمييز بينهم وبين الفرنسيين[1].

2-المواقف المختلفة من القانون :

موقف الجزائريين:

ندد الجزائريون وإنتقدوا هذا القانون فقد اعتبر ان الجزائر الفرنسية وعدم الاعتراف بالشخصية الجزائرية ولم يقر بحق الشعوب في تقرير المصير، وصفه الشيخ الإبراهيمي بأنه الدستور الأعرج والأبتر لا يسمع ولا يبصر[2] .

وينفى مبدأ ديمقراطية لأنه يساوي بين 10 مليون جزائري مع 800 ألف من المستوطنين في التمثيل البرلماني.[3]

موقف الحركة الوطنية الجزائرية:

رفضت الأحزاب السياسية هذا المشروع الإصلاحي الذي أقرته فرنسا، فحركة الإنتصار رفضته جملة وتفصيلا لأن محتوى هذا القانون يتنافى تماما مع مبدا واهداف الحزب، فهي تكرس مبدا الاستقلال على غرار الدستور الذي يدعو إلى سياسة الإدماج.

---

[1] -فتيحة قشيش، "**موقف المستوطنين الأوروبيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر (1919-1947)**"، دورية مدارات تاريخية، المجلد 01، العدد 02، جامعة الجيلالي، بونعامة، خميس مليانة، جوان 2019، ص 421.

[2] -بشير بلاح، المرجع السابق، ص 469.

[3] -فتيحة قشيش، المرجع السابق، ص 421.

أما جمعية علماء المسلمين فقد كان موقفها مثل موقف حركة الانتصار لأن هذا الأخير يتنافى تماما مع المبادئ الأسس التي تقوم عليها جمعيه علماء المسلمين. وأما فيما يخص رد فعل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فلقد جسد موقعه من خلال قوله:" ان الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد ولكنه ناقشه الفرنسيين وحدهم فهو وليد إتفاق بين فرنسا وفرنسي الجزائر أي السلطة الحقيقية الواقعية التي يمارسها الغلاة الجزائريين.[1]

موقف المستوطنين:

عبر المستوطنون عن سخطهم على هذا القانون وتجسيد من خلال تقديم الأوروبيين إستقالاتهم في مجلس ولاية الجزائر، ليستغل المستوطنون فوز حركه الانتصار في الانتخابات البلدية في 19 أكتوبر 1947 ببعض المقاعد واتهموا الحاكم العام شاتينيو CHATAINEAU بتعاطفه مع الجزائريين ليتمكن المستوطن من إزاحته من الحكم سنه 1948 وحل محله بمارسيل نايجلين NAEGEKEN، فقد انتهج الحاكم الجديد سياسة القمع والتزوير لكبح وعرقلت نشاط الحركة الوطنية الجزائرية.[2]

المبحث الرابع ظهور المنظمة الخاصة ونشاطها

المنظمة الخاصة تنظيم شبه عسكري هدفه الاعداد للعمل المسلح حيث يعتبر انشائها منعرجا حاسما في مسار الحركة الوطنية.

1-إنشائها:

أنشئت المنظمة الخاصة (OS) في 15 فيفري 1947، بانعقاد المؤتمر الأول لحزب الشعب ببلكور، حيث منحت المنظمة طابع شبه عسكري وزودت بهياكل خاصه بالكفاح

[1] الطيب لباز، المرجع السابق، ص 244.

[2] بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص 471.

المسـلح الذي يعتبر أسـاسـيا.[1] وذلك من أجل التحضـير والتعبئة للعمل الثوري وعين على راسها محمد بلوزداد.[2]

كانت هذه المنظمة نتيجة تسـويه حققت بموجبها القيادة الرافضـة للإنتفاضـة طلبات المناضلين والإطارات الوسطى في الحزب، فقد نقطه الإنطلاق الأعداد لأول نوفمبر.[3]

كانت تشـكل هيئه الأركان الأولى للمنظمة الخاصـة التي كونها بلوزداد غداة مؤتمر فيفري 1947 على النحو التالي :

- قائد الاركان محمد بلوزداد.
- ونائب قائد الاركان ومسؤول منظمه القبائل: حسين آيت أحمد.
- مسؤول عمالة قسنطينة: محمد بوضياف.
- مسؤول عمالة الجزائر 1(العاصمة، متيجة، التيطري): جيلالي رجيمي.
- مسؤول عمالة الجزائر 2(الظهرة، الشلف): عبد القادر بلحاج جيلالي.
- مسؤول عمالة وهران احمد بن بله[4]. (أنظر الملحق رقم 02)

2-شروط التجنيد في المنظمة الخاصة:

بدأت عمليه تجنيد المناضـلين وفق مقاييس دقيقة ومتشـددة ومن شـروط عمليه التجنيد ما يلي :

- التجنيد محدود.
- يجب على كل مجند أن يسـتوفي الشـروط التالية: الفطنة، الشـجاعة، النشـاط، الاستقرار، القدرة الجسمية.[5]

[1] محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تق: محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2010، ص 107.

[2] محمد مشاطي، مسار مناضل، تر: زينب قبي، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 41.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 30.

[4] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 184.

[5] عبد المالك بوعريوة، "اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 وإنعكاساته على حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5، العدد 1، جامعة أحمد دراية، أدرار، 6/30/ 2021، ص 215.

- مده الخدمة غير محددة.
- يجب على العنصر المجند أن يجتاز الاختبار بنجاح، ويؤدي القسم ولا يجوز له ان يترك التنظيم عندما يريد، فاذا فعل ذلك اعتبر هاربا.

وقد ذكر حسين آيت أحمد الذي أصبح رئيسا لهيئة أركان التنظيم بعد بلوزداد أن عملية الإنتقاء، والتجنيد تتم وفق الشروط والمعايير التالية:[1]

- النضال والوفاء للحزب.
- الشجاعة والذكاء.
- أن يكون المجند من فئة الشباب.
- أن يكون المجند غير ملفتا للإنتباه ويعرف معنى السرية. (أنظر الملحق رقم 03)

لتأتي بعد ذلك مرحلة الامتحان بالتكليف المناضـــل بمهمة دقيقة لإختبار قدرته على تنفيذ المهام الصعبة وعلى الصبر والثبات.[2]

3-التكوين العسكري:

كانت تكوين العسكري الذي يتلقاه المجندون في المنظمة العسكرية يشبه إلى حد بعيد التكوين العســـكري الذي يتلقاه جندي في الجيش النظامي، وكانت التكوين يشـــتمل على عناصر التالية:

1-تدريب المجندين على إســـتعمال الأســـلحة (فك وتركيب وكيفية الإســـتعمال) وتزودهم بعمليات عسكريه نظريه وتطبيقيه خاصه في ميدان حرب العصابات.

2-تحديد المناطق التي يقع فيها تدريب بحيث شـــملت الجبال، الغابات، الوديان، الشـــعاب والصحاري.

[1] عبد الملك بوعريوة ،المرجع السابق ، ص 219.

[2] المرجع نفسه، ص 220.

3-غرس روح النظام في المجندين بطريقة صارمة وقد ساعد على ترسيخها تمتع المجندون باستعداد نفسي وروح معنوية عالية.[1]

وقد كانت المنظمة العسكرية صارمة في تطبيق مبدأ السرية إلى درجة أن التدريبات كانت يشرف عليها مدربون مقنعون لا تظهر إلى أعينهم ويعرفون بأسماء مستعارة ويرقبون التدريبات في إطار السرية.[2]

وهكذا بدأت تكوين اعضاء المنظمة الخاصة بدراسة القواعد العسكرية للجيش الفرنسي ودراسة تقنيات حرب العصابات مع نهاية 1948 من اجل الإستعداد لإطلاق تمردهم.[3]

4-جمع السلاح والتدريب عليه:

عملت المنظمة في بداية على تجميع السلاح الذي جمعا خلال الحرب العالمية الثانية، ثم عملت على تعزيز تلك الكميات بكميات أخرى وذلك بإنتقال مناضلو المنظمة السرية داخل الوطن وخارجه عبر الحدود الليبية وتونسية والمغربية قصد جمع الأسلحة وشرائها، ورغم إرتفاع ثمن السلاح إلا أن الإحتياج الشديد إليه يحفز المناضلين على إقتنائها مهما ارتفع ثمنها.[4]

وكانت الخطة المتابعة في جمع السلاح وتخزينه، ترك الأسلحة في المنطقة التي وجد فيها، كما تمكنت المنظمة من الحصول على أسلحة مختلفة من نوع قارة أمريكية والموسكوتو الفرنسية، وأعدت مظاهر لإخفاء الأسلحة والذخيرة الحربية والمتفجرات في عدة مراكز من أنحاء الوطن وذلك بتكوين إطارات خاصه تشرف عليها.

أما التدريبات على السلاح فكانت في أماكن غير معروفة وبعيدة عن أنظار العدو، وتركز التدريبات خاصه على كيفية فك اجزاء السلاح وتركيبه[5].

---

[1] أحسن بومالي، "المنظمة العسكرية السرية، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الذاكرة"، العدد 2، ربيع 1995، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص 188.

[2] المرجع نفسه، ص 189.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 1116.

[4] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 130.

[5] المرجع نفسه، ص 131.

5-نشاطات المنظمة الخاصة:

كان مناضلي المنظمة متحمسين للإنتقال إلى المرحلة الثورية، ومن بين أهم الأعمال نذكر الهجوم على بريد وهران يوم 5-6 ابريل 1949. وكان الهدف منها إنشاء خزينة خاصة بالمنظمة التي كانت في حاجه إلى المال من أجل التزويد بالأسلحة وتمويل النظاميين، لقد كان بن بلة مقرر الهجوم بالإتفاق مع أحول حسين وسيدي علي عبد الحميد.[1]

وكان هذا الهجوم بمساعده نميش جلول موظف في البريد المركزي، الذي زود أحمد بن بله بكل المعلومات الهامة التي تساعده في إتمام العملية، وليتم تنفيذها في الأخير من طرف مجموعه من المناضلين حيث تم الإستيلاء على مبلغ قدره ثلاثة ملايين مائة وخمسون ألف فرنك، فرنسي ولم تدرك الشرطة الفرنسية فك لغز العملية ونسبتها إلى أعمال مجرمين[2].

كما قام مجموعه من المناضلين بالهجوم ليلا يوم السابع أبريل 1949 على مخزن المرقعات بمنجم الكائن بفيليفيل مدينه سكيكدة ونتيجة لإكتشاف العملية من قبل السلطات الإستعمارية، التحق بعض المشاركين في العملية بالجبال حتى لا يلقى عليهم القبض[3] .

وكذلك أيضا من العمليات التي تم تنفيذها من طرف مناضلي المنظمة الهجوم على منجم الونزة بولاية تبسة. والهجوم على محافظة الشرطة ببودوا وضواحي العاصمة

لقد حملت السلطات الإستعمارية حزب حركة الإنتصار من أجل الحرية الديمقراطية مسؤولة العمليات الثورية المختلطة التي تبرأ منها الحزب متهما السلطات الإستعمارية بالتآمر ضده.[4]

---

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 1119.

[2] معمر ناصري؛ عبد الله خي، **"التسليح والتموين قبل إندلاع الثورة (19471954) الأوراس أنموذجا"**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد 2، جامعة أدرار، 6/ 10/ 2019، ص 212.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 194.

[4] المرجع نفسه، ص 195.

6-اكتشاف المنظمة الخاصة:

تمكنت الإدارة الإستعمارية 18 مارس 1950 من كشف أمر المنظمة الخاصة في مدينة تبسة عندما قام ديدوش مراد وبعض رفاقه بعملية تأديبيه ضد أحد عملاء الإدارة الإستعمارية عبد القادر خياري.[1]

الذي تمكن من الفرار وتوجه مباشرة إلى الشرطة وقدم لها معلومات عن المنظمة وكل ما يعرفه عن تركيبتها[2] ولما اكتشف أمر المنظمة الخاصة اعتقلت الشرطة الفرنسية مناضليها[3] وفي سنه 1951 أخذ الحزب قرار حل المنظمة وأمر مناضليها بالإلتحاق بهياكل المنظمة والسياسية.[4]

وفي الاخير بعدما وافقت الجمعية التأسيسية الأولى على قانون العفو الشامل الذي مسه كل أطياف الحركة الوطنية وزعمائها ليعود إلى معترك النضال السياسي محاولين إيصال مطالبهم بطريقة شرعية.

ولتظهر على الساحة السياسية عقبات وأزمات عجلت بظهور الكفاح المسلح والتحضير لثورة أول نوفمبر.

[1] شايب قدادرة، المرجع السابق، ص 152.

[2] عبد السلام حباشي، من الحركة الوطنية إلى الإستقلال مسار مناضل، تر: عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2008، ص 114.

[3] لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 108.

[4] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهري، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، ص 185.

الفصل الثاني: الجمهورية الفرنسية الرابعة والثورة الجزائرية

1954-1956

المبحث الأول: التحضير للكفاح المسلح

1.اللجنة الثورية للوحدة والعمل

2.اجتماع 22 وإعلان الثورة المسلحة

المبحث الثاني: اندلاع الثورة وانتشارها

المبحث الثالث: المواقف الفرنسية والوطنية من الثورة الجزائرية

1.موقف الحكومة الفرنسية

2.موقف المستوطنين والمحافظة الفرنسية

3.موقف اتجاهات السياسية الجزائرية

من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على مسار الكفاح المسلح في الجزائر من بداية التحضير له إلى غاية تفجير الثورة الجزائرية وردود الفعل اتجاه أحداث الفاتح من نوفمبر 1954 من قبل الحكومة الفرنسية والمستوطنين وصدى هذا التفجير في الصحف والإعلام الفرنسي وأيضا كيف كان رد فعل الاتجاهات السياسية الجزائرية من اندلاع الثورة.

المبحث الأول: التحضير للكفاح المسلح:

1.اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

بعد أن انقسم الحزب حركة للحريات الديمقراطية، داخل الاتجاهان السياسيان (المصاليين والمركزيين) في صراع مرير لأجل الاستحواذ على القاعدة النضالية الحائزة، لقد كان الكثير من المناضلين والإطارات. لم يعترفوا بالانشقاق الذي حصل في الحزب بعد أن انفصل كل طرف عن طرف آخر. حاول المناضلون وبذلوا جهدهم في الحفاظ على وحدة حزب وقاعدته في الجزائر وفي فرنسا ذاتها، وفي نفس السياق بداية 1954 بادر فريق من التيار الثوري المعارض يتكون من مناضلي المنظمة الخاصة بإطلاق أول منشور بعنوان "نداء من أجل تحكيم العقل" حمل هذا النداء مسؤولية الانشقاق لمصالي الحاج والإدارة، ودعا جميع المناضلين باتخاذ الموقف الحيادي والإيجابي بين المصاليين والمركزيين[1].

إجتمع مسؤولي الحزب "لحول"، "عبد الحميد دخلي"، عضوان في اللجنة المركزية، وكذا مسؤول من المنظمة الخاصة "محمد بوضياف" بساحة الرشاد، ساحة عمار علي رابين بلوش سابقا بالجزائر وكونوا اللجنة وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، لتقرر وفي نفس اليوم قررت إصدار صحيفة بعنوان "الوطن " La patriotكانت تمولها اللجنة المركزية حيث أن الافتتاحيات تحرر من طرف "لحول"[2].

[1] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، الجزائر، ص373.

[2] عبد الرحمان كيوان، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، تق: أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص153.

وقد أصدرت "جريدة الوطن" 6 أعداد، لم يعترف المصاليون بحيادية هذه النشرية واتهموها بأنها ألعوبة في يد المركزيين وذلك بسبب توصلها مع أعضاء اللجنة المركزية، وامام هذه المعيقات التي واجهتها قرر المناضلين بصرف النظر عن محاولة عقد مؤتمر توحيدي للحزب وبذلك الانتقال إلى العمل الثوري من أجل الإعداد للكفاح المسلح ضد الاستعمار[1].

أنشئت اللجنة الثورية للوحدة والعمل في نهاية شهر مارس 1954، من قبل السادة محمد بو ضياف، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، ورابح بطاطا، وبعد إنشائها اقترح بن بولعيد اجتماع وحضرة رابح بيطاط، كريم بلقاسم وعمار أوعمران للتنسيق والتعاون لوضع حد للصراع بين المصاليين والمركزيين[2].

لم تظهر اللجنة الثورية للوحدة والعمل كتيار جديد أو ثالث إلى جانب الفريقين المتنازعين (المصاليين والمركزيين) على القيادة أو السلطة، فهي تعتبر لجنة في الحزب، فهدف اللجنة هو التوحيد والتوفيق بين التيارين المتصارعين حتى يتحقق وحدة الحزب وحل الأزمة[3].

وترجع أسباب تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى نبذ الخلافات بين جناحي المصاليين المؤيدين لمصالي الحاج والمركزيين التابعة للجنة المركزية، اتخاذ الحياد الإيجابي وإعادة الوحدة للحزب، حل الخلاف بين المركزيين والمصاليين[4].

بعدما تم إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بثلاثة أشهر توضح أن النزاع القائم بين المصاليين والمركزيين لن يزداد إلا تفاقما[5].

---

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ص187.

[2] yahia Bouaziz, Les insurrections en Algérie ou cours Des 19eme et 20 ème siècle, Alger, p21

[3] الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998، ص82-83.

[4] عمار قليل، المرجع السابق، ص187.

[5] مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج –الجزائر القاهرة – 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص32 .

استنفذ أعضاء لجنة الستة (أنظر الملحق رقم 04) الوسائل الممكنة لحل هذه الأزمة لكن دون جدوى، فقرروا وضع مصلحة الأمة الجزائرية فوق جميع الاعتبارات لأنها أزمة الانشقاق كادت أن تذهب مشروع استقلال البلاد في مهب الريح فلا مجال لمراعاة حساسيات الكبار على حساب مصلحة الشعب الجزائري لتقوم اللجنة في شهر جوان 1954 استدعاء 22 مناضلا لحضور مؤتمر عقد في حي "كلوسا لمبيي" لنظر في قضية البدء في الكفاح المسلح وتم الاتفاق والتحضير للكفاح المسلح وتولى محمد بوضياف مهمة التحضير للعمل المسلح وليستعين بأربعة من رفاقه ليلتحق كريم بلقاسم فيما بعد[1].

وهكذا بدأ المناضلين من المنظمة الخاصة القدماء ينطلقون في سبيل الكفاح المسلح. فقد كانت الأرضية مهيئة مسبقا حيث قام محمد بوضياف باتصالات مكثفة مع قدماء المنظمة الخاصة، ليلتف حول بوضياف كل من ديدوش مراد، ورابح بيطاط، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد يشكلوا لجنة "الخمسة" ودعوا قدماء مناضلي المنظمة الخاصة إلى عقد اجتماع تاريخي من أجل الانتقال للكفاح المسلح[2].

2.اجتماع الـ 22 وإعلان الثورة المسلحة:

عندما توصل أعضاء اللجنة الثورية إلى قناعة تامة بأنه لا فائدة من محاولاتهم التوفيقية بين جناحي الحزب المتصارعين على السلطة، قرروا الانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح لتجاوز الأزمة[3].

تولى الدعوة لهذا الاجتماع السيد المصطفى بن بولعيد، وتولى الإعداد المادي من استقبال وإيواء وتعيين مقر الاجتماع السيد ديدوش مراد وقام بإعداد التقرير العام السيد محمد

---

[1] عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور- تأملات في المجتمع- تر: مسعود حاج مسعود، ج2، دار هومة، الجزائر، 2010، ص139-140.

[2] عمار بن تومي، الجريمة والفظاعة، مذكرات سياسية (1923-1954)، تر: عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2013ص 682.

[3] Mestefa khaiti, Les blouses blanches de la rèvolution, prèface lamine khène, anep, Alger, 2021, p14.

بوضياف، ويتراوح تاريخ انعقاد الاجتماع (أنظر الملحق رقم 05) ما بين آواخر شهر جوان والخامس جويلية من سنة 1954[1].

وحسب رابح بيطاط فإن جدول الاجتماع تلخص في النقاط التالية:

- اتخاذ القرار بإعلان الثورة.
- كيفية إعلان الثورة.
- تحديد أهداف الثروة[2].

إنتخب مصطفى بن بولعيد رئيسا لإدارة جلسات الاجتماع، حيث قدم محمد بوضياف تقريرا عاما تضمن لمحة تاريخية تبرز تاريخ المنظمة الخاصة والقمع الاستعماري وأزمة الحزب ونشاط اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وبعد دراسة التقرير والتدخل الحازم من طرف سويداني بوجمعة والذي قال: "هل نحن ثوريون؟ أم لا؟" "فإذا كنا نزهاء مع أنفسنا فماذا ننتظر للقيام بالثورة؟" قرر المشاركون اندلاع الثورة التحريرية وانتخبوا محمد بوضياف ممثلا وطنيا وشكل هذا الأخير لجنة من خمسة مسؤولين[3].

لقد كانت هذه اللجنة مكلفة بمهمة دراسة الأوضاع وتحضير عملية انطلاق الثورة في سرية تامة[4].

كان أول اجتماع لها في مدينة الجزائر بمنزل المناضل عيسى كشيدة الواقع بشارع بربروس بالقصبة ومن القرارات الحاسمة التي خرجت بها اللجنة في اجتماعا ما يلي:

- هيكلة وضم الأعضاء السابقين للمنظمة الخاصة في التنظيم الثوري المستحدثة.

---

[1] أحسن بومالي، التحضيرات المادية والبشرية لاندلاع الثورة المسلحة، مجلة الذاكرة، العدد 3، يصدرها المتحف الوطني للمجاهدة الجزائر، 1995، ص109.

[2] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دار الهومة، الجزائر، 2012، ص 83.

[3] Mahfoud kaddach, l'Algérie des algériens de la préhistoire à 1954, Edif, Alger, 2009, p392.

[4] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص45.

- استئناف التكوين العسكري وتكثيفه اعتمادا على كتيبات المنطقة الخاصة التي أعيد طبعها.
- إقامة تربصات تكوينية للمناضلين لصناعة القنابل والمتفجرات[1].

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على توزيع المهام بين أعضاء اللجنة، وطرحت إشكالية القيادة مرة أخرى على المجتمعين، وتفاديا لما أثارته هذه القضية من أزمات داخل حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية في الماضي، فقد اتفق الأعضاء على انتهاج مبدأ القيادة الجماعية لتسيير الثورة المسلحة[2].

وفي 10أكتوبر 1954عقدت لجنة الستة اجتماعا بمنزل المناضل مراد بوشكورة " لابوانت بنيسكاد" بالجزائر العاصمة والذي انتهى بالنتائج التالية[3]:

1.تقسيم البلاد إلى خمسة مناطق وتعيين على كل منطقة مسؤول ونوابه كالتالي:

- **المنطقة الأولى الأوراس:** قائدها مصطفى بن بولعيد ونوابه بشير شيحاني، طاهر نويشي، عباس لغرور.
- **المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني):** قائدها ديدوش مراد ونوابه زيغود يوسف، عبد الله بن طوبال.
- **المنطقة الثالثة (القبائل):** قائدها كريم بلقاسم ونوابه عمر أوعمران، زعموم، سعيدي محمدي.
- **المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها):** قائدها رابح بيطاط ونوابه سويداني بوجمعة، الزبير بوعجاج، بلحاج بوشعايب
- **المنطقة الخامسة (بوهران):** قائدها العربي بن مهيدي المدعو البسكري ونائبه رمضان بن عبد المالك[4].

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص85.

[2] المرجع نفسه، ص85.

[3] نور الدين قزولة، تطور النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني 1956_ 1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص تاريخ الجزائر العسكري عبر العصور، قسم التاريخ والآثار، جامعة العربي التبسي، 2023-2024، ص27.

[4] محمد تقية، الثورة الجزائرية، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2020، ص147.

2.تعيين محمد بوضياف منسقا بين قادة الداخل والخارج.

3.الاتفاق على أن العمليات العسكرية الأولى تكون شاملة في جميع المناطق.

4.إقرار بيان أول نوفمبر 1954 الذي تضمن أهداف الثورة وأسبابها ووسائلها[1].

وعقدت اللجنة آخر اجتماع لها في 1954 بالرايس حميدو بالعاصمة، وكان الاجتماع فرصة جديدة لمراجعة قوائم الأهداف المنتظر ضربها في الساعة الصفر من ليلة الفاتح من نوفمبر، وقد تقرر في هذا الاجتماع ما يلي:

1.تحديد تاريخ إعلان ثورة.

2.الاتصال بمناضلي المنظمة الخاصة السابقين وإشعارهم بالاستعداد لساعة الصفر.

3.إبقاء تاريخ تفجير الثورة سرا.

4.تسمية المنظمة الثورة السياسية الجديدة بجبهة التحرير الوطني (F.L.N) والعسكرية بجيش التحرير الوطني (A.L.N).

5.تعيين محمد بوضياف منسقا بين قادة الداخل والخارج[2].

وقد اتفق القادة الستة على اللقاء مجددا في جانفي 1955 لتقييم الوضع وتدارس الموقف على ضوء المستجدات والمتغيرات[3].

في 31 أكتوبر 1954 كان الاجتماع الأخير الذي سبق اندلاع الثورة التحريرية، انعقد في بيت سويداني بوجمعة ترأسه رابح بيطاط، وتمت فيه دراسة مختلف الظروف والأوضاع المناسبة لتفجير الثورة، كما اتفق المجتمعون على مواقع تنفيذ العمليات، وثما توزيع القنابل المزمع تفجيرها في العمليات على رؤساء الأفواج[4].

---

[1] نور الدين قزولة، المرجع السابق، ص28.

[2] المرجع نفسه، ص28.

[3] محمد عباس، نصرف بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954_1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 70.

[4] نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، في أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص53.

المبحث الثاني: اندلاع الثورة وانتشارها:

بعد فشل الثورة بالقانون التي اتبعها فرحات عباس بسبب وفوق الاستعمار بالمرصاد لكل الإصلاحات، زاد ذلك من قناعة المناضلين السياسيين بأن الكفاح المسلح هو الحل الوحيد لتخلص من الاستعمار[1].

حيث يقول فرحات عباس: "إن الذكاء الفرنسي قد عجز وأصابه الإفلاس فذلك الفكر الذي ما فتئ ينادي بضرورة ارتقاء الرجل المستعمر من درجة العبودية إلى درجة الحرية، لا يحرك ساكنا حين تمرغ في الوحل كرامة الإنسان المغلوب على أمره"[2].

لقد عمل قادة الثورة التحريرية محمد العربي بلمهيدي، محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد على صياغة بيان أول نوفمبر (أنظر الملحق رقم 06 و07) الذي وضح أهداف الثورة ووسائلها[3]. ففي ليلة 31 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1954 شنت الثورة التحريرية سلسلة اعتداءات في نقاط مختلفة من القطر الجزائري، بالأخص في عمالة قسنطينة وفي منطقة الأوراس[4].

اندلعت الثورة التحريرية في الأوراس بشن هجومات مسلحة على بعض الأهداف التي حددت في كل من باتنة، خنشلة، أريس وتكوت[5].

عرفت منطقة الأوراس أولى انطلاق العمليات العسكرية التي بلغت حوالي 43 هجوما، وبذلك فقد شهدت المنطقة تنفيذ العدد الأكبر من العمليات وتسجيل العدد الأكبر من الضحايا

---

[1] عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927، 1963، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص85.

[2] ferhat abbes, la nuit coloniale, ANEP Rouiba, alger, 2009, p 164.

[3] محمد الطيب العلوي، قراءة في بيان أول نوفمبر، مجلة الذاكرة، العدد 2، يصدرها دوريا المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ربيع 1955، ص208.

[4] شارل أندري فافرودة، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان، سلام محمد، دحلب، الجزائر، 2010، ص174.

[5] عبد الله الوهاب شلالي، "الأوراس مهد ثورة التحرير الوطني بامتياز مصطفى بن بولعيد مفجرها باقتدار"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 13، جامعة العربي تبسي، تبسة، ص27.

في صفوف الأوروبيين، إضافة إلى تهديد من بقي منهم على قيد الحياة عن طريق محاصرة أماكن المتمركزين بها كتكوت، وفم الطوب ما جعل السلطات الاستعمارية تولي أهمية كبرى للعمل على إخماد الثورة بالمنطقة[1].

وذلك كان نتيجة الخسائر الجسمية التي تكبدها العدو خلال معارك الأوراس الطاحنة إلى تحطيم وتعطيل العشرات من الطائرات والمعدات الحربية وانضمام الكثير من الأسرى إلى قوات التحرير[2].

لقد لعب نشاط جيش التحرير الوطني دور في قلب المناخ السياسي في الجزائر وحرر الشعب من خوفه وتشاؤمه وأعطى له وعيا جديد لكرامته الوطنية.[3]

- هجومات الشمال القسنطيني:

في 20 أوت 1955 اشتعلت المنطقة القسنطينية منعطفا جديد في تطور أحداث الحرب[4]، وكفاح الشعب الجزائري، فقد وضعت حدا لمحاولات التضليل والتشكيك في وطنية الثورة وشعبيتها[5].

إذا تميزت أحداث شمال القسنطيني بشمولية العمل المسلح واستمراريته، فقد قررت القيادة الثورية أن تشن هجوما داخل صفوف العدو الفرنسي لتلحق خسائر بمنشأته الاقتصادية

---

[1] ليلى تيتة، "منطقة الأوراس في تقرير الجنرال بوال شاربير" مجلة الإحياء، العدوان17-18، جامعة باتنة 1، باتنة، 2014-2015، 168.

[2] جريدة المجاهد، الجزء الأول، العدد 01، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007، ص11.

[3] أندرية ماندور، الثورة الجزائرية عبر النصوص د، تر: ميشال سطوف، مر: سمير سطوف، وحدة الطباعة روبية، الجزائر، 2008، ص34.

[4] جيلالي صاري، ثمانية أيام من معركة الجزائر- 28 جانفي-4 فيفري1957، تر: خليل أوذاينية، دار مؤقم، الجزائر، 2012، ص29..

[5] سامية خامس، وآخرون، أيام خالدة في الجزائر-20 أوت 1955-1956 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص06.

والعسكرية، لتأكد أحداث 20 أوت 1955، للعالم أن ما يحدث في الجزائر هو قضية تصفية استعمار غاصب[1].

ليعتبرها جيش التحرير الوطني بأنها هجومية، جاءت ردا على سياسة التعسف الفرنسية، فقد تم التفكير فيها وإعدادها بشكل منهجي من قادة شمال قسنطينة على رأسهم زيغود يوسف فقد حصلت تلك الاحتجاجات في عدة أماكن وقرى مما أظهر حماسية الثورة[2].

تم التحضير للهجومات في شهر جويلية فقد تم عقد اجتماع في " دشرة الزمان" في الطريق الجيلي الرابط بين سكيكدة والقل بين مسؤولي المنطقة الثانية، ليعقدوا اجتماعا آخر جمع الجنود والضباط الناحية الثانية في دوار المجاجدة، وبعد انتهاء اجتماع المجاجدة "ليصل كل من بن طوبال وعمار بن عودة والثاني مسؤول عن ناحية عنابة فتسلما الأوامر والتحقا بمواقعهما[3].

ليتم في أواخر جويلية 1955 تحديد تاريخ وتوقيت انطلاقة الهجومات وصدقها التي كانت 3 أيام متتالية من 20 أوت إلى 23 أوت وقد اختير يوم السبت لتنفيذها لسببين هما يوم السبت بعد نهاية الأسبوع وبداية العطل والإنجازات للجنود الفرنسيين ورجال الشرطة، ويعرف سوق سكيكدة حركة نشيطة، حيث توافق عدد كبير من المواطنين من مختلف المناطق، مما يسهل على ثوار جيش التحرير التنكر في الزي المدني والدخول مع الوافدين إلى السوق لتنفيذ عملياتهم الهجومية، أما التوقيت الهجومات فقد حدد على الساعة الثانية عشرة زوالا بالضبط وذلك لخروج الأوروبيين من مقر عملهم لتناول وجبة الغذاء، وتتم فيه عملية تبادل الحراسة على الثكنات ومقرات الأمن، فتسهل العلمية على المجاهدين والفدائيين لتنفيذ هجوماتهم[4].

---

[1] مصلحة البحوث والتوثيق، هجومات 20أوت 1955 على الشمال القسنطيني، مجلة المصادر، العدد 03، دار الحكمة، الجزائر، ص157.

[2] Mahfoud kaddach, Et l'Algérie se libier les Arénes, paris, 2021, p37

[3] علي حسين كافي، يوم 20 أوت1955 أسبابه ونتائجه، مجلة الذاكرة، العدد 03، يصدرها المتحف للمجاهد، ص13.

[4] سامية خامس وآخرون، المرجع السابق، ص10.

وتم توزيع العمل على نمو التالي:

- بن طوبال الناحية الأولى التي تبدأ من سوق الإثنين غربا إلى داء الرمال شرقا وجنوب الميلة، قرارم إلى التلاغمة وتشمل العلمة وإلى نهاية مدينة سطيف.
- زيغود الناحية التي تراسم ناحية بن طوبال غربا وناحية بن عودة شرقا وتمتد من قالمة إلى الساحل الحدودي التونسي، وكان على كافي، وصالح بو بنيدر مع زيغود المساعدان المباشران له كذلك زيقان إسماعيل، ومن خلال هذه الفترة كانت المنطقة الثانية تعيش حصارا خانقا فقد ركز عليها العدو بقوات ضخمة وألقى بثقله فيها محاولا إنهاء رمز الثورة في ذلك المعتقل للثورة والثوار[1].
- **أهداف هجومات الشمال القسنطيني:**

يمكن حصر هذه الأهداف كالتالي:

- مضاعفة عدد مراكز التوتر في أماكن كثيرة من الناحية الثانية ليرفع الحصار المفروض على منطقة الأوراس.
- نقل الحرب الساخنة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى، وبذلك يتم تحقيق الضغط المفروض على الريف وليتأكد الاستعمار أن الثورة في كامل التراب الجزائري.
- اقتناع الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري على استعداد لمواجهة أسلحة الاستعمار المتطورة بالحجارة والفؤوس العصي لأجل تحرير البلاد.
- تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.
- كانت تلك الأحداث الدامية تعبيرا صادقا عن تضامن الجماهير الجزائرية مع الشعب المغربي الشقيق[2].

وبالفعل فإن معظم هذه الأهداف قد تحقق وعلى سبيل المثال سجلت المسألة الجزائرية في جدول أعمال دورة سنة 1955 واكتفى الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة بالانسحاب بينما

[1] علي حسين كافي، المرجع السابق، ص14.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص 52-53.

في الجزائر فقد صرح سوستيل قائلا: "إن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني"[1].

- نتائج الهجومات:

لقد حققت هجومات 20 أوت 1955 معظم الأهداف التي خططت لها قيادة المنطقة الثانية يمكن حصرها في:

- تكمن قادة لثورة من فك الحصار على الأوراس بعد أن انتقل عدد كبير قادة الجيش الاستعمار إلى منطقة الشمال القسنطيني.
- إثارة الخوف والفزع في نفوس المستوطنين وهذا ما أدى بهم إلى الانضمام لصفوف الجيش الفرنسي في العمليات الانتقامية البشعة ضد الجزائريين في جدول أعمال الدورة الخريفية العاشرة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 20 سبتمبر 1955، وهو ما يعتبر مكسبا للقضية الجزائرية.
- تعزيز التضامن بين الشعبين الجزائري-المغربي حيث تفاعلت الأحداث في المنطقة المغاربية وفي فرنسا ذلك بسبب رجوع الملك محمد الخامس إلى عرشه[2].

كان هجوم جيش التحرير في الشمال القسنطيني وذلك يوم 20 أوت 1955 لفك العزلة على الأوراس التي فرضها الاستعمار على منطقة الأوراس[3].

كما تزامنت اتهامات الحكومة الفرنسية للجامعة العربية مع إنشاء مكتب يمثل الحركات الوطنية العاملة في أقطار المغرب العربي في القاهرة. وهنا لم تخف الجامعة العربية وقوفها مع الكفاح المسلح.

بعد الجامعة العربية انتقل الدور إلى مصر الشقيقة، وخاصة بعد أن أذاع راديو صوت العرب من القاهرة ببيان أول نوفمبر. فوجدت السلطات الفرنسية الفرصة لألحاق التهمة بمصر

---

[1] محمد العربي الزبيري، "الخطوات الأولى في التطبيق الميداني للأهداف الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، العدد 02، أول نوفمبر 1954، نهج الانتصار، 23 نوفمبر 1836، ص53.

[2] سامية خامس، المرجع السابق، ص11.

[3] أحمد حمدي، المرجع السابق، ص76.

وبالحكومة المصرية، فراحت تضخم من دور ومسؤولية مصر في زعزعة أوضاع الجزائر بدفع الجزائريين على الثورة على الوجود الفرنسي[1].

وحرصت الصحافة الفرنسية كذلك على ترسيخ الفكرة القائلة بأن الثوار هم جماعات معزولة ومنبوذة من الجماهير التي لا ترغب سوى في أن تبقى فرنسية كاملة الحقوق والواجبات، لذلك عملت على تسليط الأضواء على حياة بعض الثوار ممن لهم سوابق مع القضاء الفرنسي بغرض تشويه سمعة جبهة التحرير الوطني[2].

أما جريدة البرقية اليومية، فقد وصفت الثوار بالمجرمين، الذين أثاروا الاضطراب في الجزائر المطمئنة. وللتقليل من قيمة الثورة ولاسترجاع الثقة المفقودة والضرورية لحوض المعركة، ركزت السلطات الفرنسية على جانبين رئيسيين من جوانب الإعلام والتوجيه منها، تسليط الأضواء على حياة بعض الثوار ممن لهم ماضي إجرامي أو علاقات مشبوهة مع القضاء الفرنسي[3].

لكن الرجال الذين خططوا للثورة، واسترجاع السيادة الوطنية والذين أدركوا جيدا معنى تحدي فرنسا، ووضعوا في حسبانهم أهمية ما يمكن أن يقوم به الإعلام، جعلوا وسائل الإعلام والدعاية الفرنسية تقدم من حيث لا تدري خدمة جليلة للإعلان والدعاية عن إندلاع الثورة التحريرية[4].

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 130.

[2] هاشمي كوثر، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ العام، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017، ص41.

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص130.

[4] الأزهر بديدة، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، "موقف الإعلام الفرنسي من إندلاع الثورة من خلال la de peche de constantine"، سلسلة الملتقيات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005، ص267.

المبحث الثالث: المواقف الفرنسية والوطنية من الثورة الجزائرية:

1. موقف الحكومة الفرنسية:

نظرا للصدمة العنيفة التي أحدثتها عمليات أول نوفمبر في الأوساط الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، التزمت السلطات الاستعمارية الفرنسية الصمت قصد التخفيف من المفاجأة الكبرى، غير أن العمليات العسكرية التي سجلها أبطال أول نوفمبر 1954 تمكنت من التسرب إلى الخارج عن طريق وكالات الأنباء الدولية التي تسابقت في الإعلان عنها[1].

وكرد فعل أولي، سارع الحاكم العام في الجزائر روجي ليونار إلى إصدار بلاغ لطمأنة المستوطنين والتقليل من أهمية الأحداث التي تعرضت لها العديد من المناطق ليلة الأول من نوفمبر جاء فيه: "أنه اتخذت على الفور إجراءات حازمة وسريعة لمواجهة هذه الأحداث من بينها استدعاء الاحتياط لتدعيم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث. وإن السكان الذين وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحاكم وضمان الأمن والقضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليهم الهدوء وضبط الأعصاب في جميع أوساطهم..."[2].

لقد اعتبرت فرنسا الثورة الجزائرية خارجة عن القانون وأن المجاهدين مجموعة عصابات وقطاع طرق وإرهابيين، حيث صرح وزير الداخلية فرانسو ميتران "لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة...". وقد تجسد الرد بممارسة كل أنواع التعذيب والإرهاب الفرنسي في حق المواطنين الأبرياء[3].

---

[1] محمد لحسن زغيدي؛ حسن بومالي، التحضيرات العملية للثورة التحررية الجزائرية 1954، دار الهدى، الجزائر،2012، ص 79-80.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 130.

[3] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال -المراحل الكبرى-، دار العلوم، الجزائر، 2005، ص435.

كما قامت السلطات الاستعمارية بحل حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية واعتقال أعضائها، رغم العلم بأنهم غرباء عن المؤامرة، ولم يشاركوا في الإعداد للثورة أو التحضير لها[1].

كما تزامنت إتهامات الحكومة الفرنسية للجامعة العربية مع إنشاء مكتب يمثل الحركات الوطنية العاملة في أقطار المغرب العربي في القاهرة، وهنا لم تخف الجامعة العربية وقوفها مع الكفاح المسلح.

بعد الجامعة العربية، انتقل الدور إلى مصر الشقيقة، وخاصة بعد أن أذاع راديو صوت العرب من القاهرة بيان أول نوفمبر. فوجدت السلطات الفرنسية الفرصة لإلصاق التهمة بمصر وبالحكومة المصرية، فراحت تضخم من دور مسؤولية مصر في زعزعة أوضاع الجزائر بدفع الجزائريين على الثورة على الوجود الفرنسي.[2]

وحرصت الصحافة الفرنسية كذلك على ترسيخ الفكرة القائلة بأن الثوار هم جماعات معزولة ومنبوذة من الجماهير التي لا ترغب سوى في أن تبقى فرنسية كاملة الحقوق والواجبات، لذلك عملت على تسليط الأضواء على حياة بعض الثوار ممن لهم سوابق مع القضاء الفرنسي بغرض تشويه سمعة جبهة التحرير الوطني.[3]

أما جريدة البرقية اليومية، فقد وصفت الثوار بالمجرمين، الذين أثاروا الاضطراب في الجزائر المطمئنة، وللتقليل من قيمة الثورة واسترجاع الثقة المفقودة والضرورية لخوض المعركة، ركزت السلطات الفرنسية على جانبين رئيسيين من جوانب الإعلام والتوجيه منها تسليط الأضواء على حياة بعض الثوار ممن لهم ماضي إجرامي أو علاقات مشبوهة مع القضاء الفرنسي.[4]

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص162.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص130.

[3] هاشمي كوثر، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955 1962، المرجع السابق، ص 37.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 130.

لكن الرجال الدين خططوا للثورة، واسترجاع السيادة الوطنية والذين أدركوا جيدا معنى تحدي فرنسا، وضعوا في حسبانهم أهمية ما يمكن أن يقوم به الإعلام، جعلوا وسائل الاعلام والدعاية الفرنسية تقدم من حيث لا تدري خدمة جليلة الإعلان والدعاية عن إندلاع الثورة التحريرية.[1]

كما وضحت جريدة قسنطينة: "إن الجزائر لا يمكن أن تبقى غريبة عما يجري في المغرب الأقصى وتونس" وألقت فرنسا القبض على أكثر من ألفي رجل من مناضلي ومسؤولي الحركة المصالية وزجت بهم في السجون، وبعد تلك الإيقافات وقنبلة جبال الأوراس بالنابالم وإبادة الكثير من الناس أعلنت فرنسا أنها قضت على المنظمة الإرهابية نهائيا كما تزعم لها[2].

كما عملت على تكليف الجنرال برالنج للقضاء على التمرد، وضعت تحت تصرفه خير الضباط الذين لهم خبرة في حرب العصابات. كما وضعت منطقة الأوراس ضمن المناطق المحرمة على السكان، ومنطقة عمليات ومراقبة دائمة ليلا ونهارا، إلى جانب تنظيم العمليات العسكرية[3]. وأصدرت وزارة الداخلية بيان بإعلان حالة الطوارئ 19 مارس 1955، القاضي بالنفي والإقامة الجبرية، ومداهمة المنازل وتفتيشها ليلا ونهارا ونقل النشاطات المدنية إلى الهيئات العسكرية بما فيها القضاء، وبهذا القرار دخلت المنطقة مرحلة جديدة من حياتها، فازدادت مراكز العدو في المنطقة، وكثرة أبراج المراقبة ونقاط التفتيش وأغلقت الشوارع والأحياء بالأسلاك الشائكة، وتصاعدت الاعتداءات على المواطنين وحرماتهم وممتلكاتهم، وزرعت المحتشدات والمعتقلات والسجون والتهجير الفردي والجماعي.[4]

---

[1] الأزهر بديدة،" الاعلام ومهامه اثناء الثورة موقف الاعلام الفرنسي من اندلاع الثورة من خلال LA DE PECHE DE CONTANTINE "، سلسلة الملتقيات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005، ص 267

[2] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 435

[3] الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954 1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 86.

[4] المرجع نفسه، ص 87.

2. المستوطنين والصحافة الفرنسية:

إن وقع مفاجأة أول نوفمبر على المعمرين في الجزائر كان لا يوصف إذ شبه لديهم أول نوفمبر بالزلزال بل أكثر، حيث وقعت مفاجأة ليلة الفاتح من نوفمبر على المعمرين مثل الصاعقة.

يقول على كافي: "إنه عند اندلاع الثورة أحس هؤلاء المعمرون كأنه صاعقة هزت وجودهم الاستيطاني" أن أهداف هجومات الانطلاقية تركزت على رموز وجودهم فزرعت الرعب وهزت جذورهم عبر أغلية التراب الوطني. لقد تملكهم الفزع من هول الصدمة لأنهم لم يظنوا يوما أن هذا الشعب يمكن أن ينتفض ضدهم وما زادهم من مخاوفهم عدم تمكن السلطة الاستعمارية من معرفة من قاموا بهذه العمليات[1].

أصبح المعمرون لا يخرجون بدون أسلحة، كما طالبوا بأسلحة إضافية وتكوين ميليشيات والعمل بعنف لقمع المتمردين والقضاء على شبح الخوف الذي يسكنهم[2].

كما طالبت الجمعية الوطنية الفرنسية من حكومة بلادها اتخاذ إجراءات سريعة لقمع الإرهاب والقضاء عليه في المهد. وهو ما عبر عنه النائب عن عمالة قسنطينة السيد "ليون هومسر" "Léon Homsser"، الذي أعلن عن موقفه مما يحدث في الجزائر مرجعا أسبابه إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والأيدي الخارجية أو ما يعرف بالمؤامرة الأجنبية مؤكدا على أن الجزائر فرنسية[3].

لقد تفاجأ الإعلام الفرنسي باندلاع الثورة التحررية، فحاول تدارك دهشته بتبني وجهة نظر السلطات الرسمية، التي اعتبرت ما حدث هو تدخل أجنبي رابطة إياه بالأوضاع الإقليمية التي تعيشها تونس والمغرب الأقصى، والأوضاع العالمية التي يعيشها العالم السوفياتي. فقد

---

[1] فاطمة درعي، "المستوطنين الأوروبيين والثورة الجزائرية 1954،1962"، مجلة عمور الجديدة، المجلد 9، العدد2، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، 2019، ص266-267.

[2] المرجع نفسه، ص 267.

[3] كوثر هاشمي، "موقف المستوطنين الأوربيين من اندلاع الثورة الفاتح من نوفمبر 1956"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 04، العدد 02، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، سبتمبر 2020، ص 236-237.

نقلت جريدة "لاديباش دوكستانتين "La dépêche de constantine تصريحا لرئيس الحكومة "ماندیس فرانس" Mendes france" أكد فيه أن الجزائر فرنسة بحكم القانون والجغرافيا والتاريخ. وأكد أن هذه الحملة العربية ضد فرنسا وضد وجودها تتزعمه دعائيا وإعلاميا اذاعنا بودابست المجرية وصوت العرب المصرية[1].

وقد نقلت" le Figaro "على لسان فرنسوا ميتران ما يلي: "يبدو أن أقرب دورة هيئة الأمم المتحدة قد دفعت بالمسئولين المتمردين إلى التصرف بسرعة، ومن هؤلاء هناك تونسيون وجزائريون..."[2].

كل هذا من أجل إفراغ الثورة التحريرية من بعدها الوطني التحرري وجعلها عمل من إيحاء الخارج وأن المنفذين لم يكونوا سوى أدوات بيادق واستخدموا أحسن استخدام من طرف أعداء فرنسا والذين يرغبون في تأليب أوضاعها الداخلية في شمال إفريقيا. وهذا ما أشار إليه Robert Bonnet في جريدة Li Aurore: "إن الذين نفذوا العمليات يتلقون الأسلحة والأوامر من الخارج..."[3].

3. موقف الأحزاب السياسية الجزائرية:

- موقف الحركة الوطنية الجزائرية:

بعد ما قامت به السلطة الفرنسية بحل حزب الحركة الوطنية من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية يوم الخامس نوفمبر 1954، وشددت السلطة الاستعمارية الخناق عليه، وهذا ما أكده مصالي الحاج في بيان سلم لوكالة الانباء الفرنسية 08 نوفمبر 1954، ليحدث تطورا على مستوى الساحة السياسية وهو التحاق جماعة المركزيين بصفوف جبهة التحرير الوطني بعدما انحل حزب حركة الانتصار بشكل نهائي لكن مصالي الحاج قام بتأسيس تنظيم سياسي

[1] كوثر هاشمي، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955-1962، المرجع السابق، ص 37.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، 129.

[3] المرجع نفسه، ص130.

جديد عرف ب "**الحركة الوطنية الجزائرية**" ليدخل مصالي الحاج في صراع ونزاع دموي من جبهة التحرير الوطني ذهب ضحيتها عدد كبير من مناضلي الطرفين.

حدثت محاولات كثيرة لحل النزاع بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل[1].

يذكر صالح بن القبي أنه لم يكن من السهل علينا التعرف على أعضاء الحزب الجديد الذي أسسه مصالي الحاج لمشاكسة جبهة التحرير وسماه **Le MNA** أي الحركة الوطنية الجزائرية[2].

ومن جانب آخر علمت السلطة الفرنسية بالشرخ الذي حصل بين مصالي الحاج وجبهة التحرير الوطني لتقوم باستغلال هذا الخلاف الذي وقع بين الطرفين للقضاء على الثورة لتقوم بعمليات استخبارية محكمة من دورة العنف الأعمى التي حصدت حياة الكثيرين وجعلت محاولات الصلح بين الطرفين أمر مستحيلا.

فقد احتوى ميثاق الصومام والذي وضحت فيه جبهة التحرير بأن مصالي الحاج وأنصاره وضعوا في خانة الخصوم وواجب إزاحتهم من الساحة السياسية ونفس السياسة انتهجتها الحركة الوطنية الجزائرية، حاول مصالي الحاج إقناع أنصاره والرأي العام بأنه من فجرا الثورة في الجزائر وأن أعضاءه جبهة التحرير الوطني لا يمثلون إلا جماعة مطرودة من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ليؤكد مصالي الحاج في رسالته بأن الثورة قد تمركزت في منطقتي الأوراس والقبائل، ليروج أنصاره مصالي الحاج بين أوساط المناضلين في فرنسا بأنه قائد السياسي للثورة وقواتها المسلحة هو الجنرال محمد بن لونيسي[3]. وبهذا دخل الطرفان في صراع شديد من أجل كسب تأييد القاعدة الشعبية سواء في الجزائر أو في أوساط المهاجرين الجزائريين في فرنسا[4].

---

[1] كوثر هاشمي، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955-1962، المرجع السابق، ص46.

[2] صالح بن القبي، عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص209-210.

[3] كوثر الهاشمي، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955-1962، ص 46-47.

[4] المرجع نفسه، ص48.

- موقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

قبل اندلاع الثورة كان الإتحاد الديمقراطي عبارة عن حركة سياسية منظمة ظل فرحات عباس يطلب إقامة دولة جزائرية مرتبطة فدرالية بفرنسا، لم يتخلى فرحات عباس عن مبادئه فقد تجسدت من خلال خطبة ومقالاته وبرنامجه السياسي[1].

وبعد قيام الثورة التحررية بقي الإتحاد يؤمن بإدخال تغييرات جذرية على النظام الاستعماري في الجزائر وهذا لتجنب المشاكل والمآسي جراء هذه الثورة. ليصف فرحات عباس مفجري الثورة "بالأعمال الفوضوية المتهورة"، ومرة "بالحمقاء والمغامرة" ثم باليائسة وندى إلى تحكيم العقل والحكمة واتباع سياسية المفاوضات ليتجسد ذلك من خلال قوله لقد قلنا في وقت سابق وتكرره اليوم: "لا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة سوى أعمال يائسة، إلا بإنهاء هذا النظام والاستجابة لطموحات شعبنا"[2].

ليعتبر فرحات عباس أن حدث اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 بالاستنكار معتبرا إياها بأنها أعمال عنف تهز استقرار الجزائر، لأنه لا يؤمن بالعنف الثوري ويرفضه لهذا كان موقفه من الثورة الجزائرية يتجلى من خلال قوله: "إنها اليأس والفوضى والمغامرة"[3].

ليعبر عن موقفه بوضوح يوم 12 نوفمبر 1954 في قوله: "إن موقفنا معروفا ولا يقبل أي غموض ونحن ما تزال مقتنعين بأن العنف لا يساوي شيئا"[4].

---

[1] محمد قدور، "رد فعل الفرنسيين ومواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954" دراسة في مذكرات وشهادات ووثائق أرشيفية، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر، المجلد 03، العدد 08، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2020/05/31، ص 145.

[2] يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية، دراسة تحليلية نقدية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 101.

[3] Mohamed Horbi , les archives de la revolution algérienne, édition Dahleb, Algérie, 2010, p 132.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 64.

وهكذا وبعد جهود كبيرة وغير مثمرة بذلها فرحات عباس وسعيه لإقناع المستعمرين بحل الديمقراطي، بعد فشله ليقرر في الأخير الالتحاق بالثورة الجزائرية، ورجالها وبذلك طوي فرحات عباس آخر صفحة من نضاله السياسي السلمي من أجل "الجزائر الجزائرية" " L'Algérie Algérienne" وبذلك بدأ فرحات عباس نهجا وطريقا جديدا كان فيه عونا للثورة الجزائرية التي انخرط فيها ناشطا فعالا وتركز نشاطه ضمن الوفد الخارجي للثورة[1].

- موقف جمعية العلماء المسلمين:

يذكر عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون في الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر أن توفيق المدني الكتاب الشهيرة للجمعية العلماء كان يعلم بأمر إطلاق الثورة وأنها ستقع يوم الفاتح من نوفمبر وذلك من إحدى مفجري الثورة فقد أكد توفيق المدني أنه كان يرغب بأن تكون الجمعية أول ما يلبي نداء نوفمبر، ليقوم المدني بعقد اجتماعا بمدينة قسنطينة رفقة أعضاء الجمعية وقرروا في هذا الاجتماع أنهم مع الثورة[2]، لكن هذا التصريح الذي أندى به المدني اعتبره الشيخ محمد خير الدين النائب الثاني لجمعية العلماء يقول بأن كل ما قاله توفيق المدني لا وجود له من الأساس لأنه لم يكن أحد أعضاء الجمعية العلماء بذلك، وأكد أن انعقاد الاجتماع كان في دورته العادية ولم تكن له صلة بالثورة فقد علمنا بأمر الثورة من خلال جريدة "**لاديباش**"، بعد انتهاء الاجتماع جلس محمد خير الدين، الشيخ العباس، وإبراهيم مزهودي تحدثوا عن الأخبار التي نشرتها الصحافة الفرنسية واتفقوا ثلاثتهم على دعم الثورة[3].

لم يكن في البداية موقف جمعية العلماء المسلمين من اندلاع الثورة واضحا في بداية الأمر فقد اكتفت بقول: "إننا إلى حد هذه الساعة لا نملك التفاصيل المقنعة عن هذه الحوادث وأسبابها وليس بين أيدينا إلا ما تتناقله الصحف وشركات الأخبار، فلا تستطيع أن نعلق عليها أدنى تعليق إلا أن يتبين لنا طريق الصواب، فليس من شأن البصائر أن تتسرع في مثل هذه

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص102-103.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات محاضر، ج3، ط3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010، ص 544-546.

[3] المصدر نفسه ، ص 544 -546.

المواطن". لتسارع قيادة الجمعية لمساندة الثورة، فقد كان التحاق بعض أعضاء الجمعية بصفوف جبهة التحرير الوطني ليخاطب البشير الإبراهيمي الأمة وهو متواجد في المشرق[1]: "أيها الإخوة الجزائريون الأبطال لم تبق لكم فرنسا شيئا تخافون عليه أو تدارونها لأجله، ولم تبقى لكم خيطا من الأمل تتعلقون به، أتخافون على أعراضكم وقد انتهكتها؟" بهذا فقد كانت جمعية علماء ورئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي، رفقة أعضاءه الذين دافعوا عن مبادئ الجمعية، وحق الشعب الجزائري في التمتع بشخصية السياسية والحضارية خارج البوتقة الاستعمارية الفرنسية[2].

يذكر مولود قاسم في كتابه ردود الفعل الأولية بان الجمعية لم يصدر منها إلا نداءات جمعية العلماء التي لم يصدر إلا اثنان وذلك بعد أشهر، والتي ورد فيها "ذكر الأمة"[3].

- موقف الشيوعي الجزائري:

حاول الحزب الشيوعي تأييد أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر، لكن كان من الصعب عليه الاعتراف بذلك وذلك بسبب:

- حزب الشيوعي الجزائري يتكون من أغلبية أوروبية ترفض الاتجاه الوطني وذلك تجسيدها الاستقلال التام والانفصال عن فرنسا.
- إن عدم تأييد الشيوعيين الفرنسيين والجزائريين الحركة الاستقلالية في الجزائر ولا حتى في المغرب العربي بأكمله، لأن الموقف الإيديولوجي الذي يتبعه هذا الاتجاه يرى أن محاربة الأنظمة الاستعمارية والامبريالية والرجعية لا يمكن أن تظهر إلا في إطار الحركة النضالية التي تقوم في الوطن الأم[4].

---

[1] سمية بوسعيد، القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين -البصائر نموذجا-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015، ص 473-475.

[2] المرجع نفسه، ص475.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص64.

[4] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، الجزائر، 1984، ص165.

- انقسام الحزب الشيوعي الجزائري بين معارضين ومؤيد للثورة الجزائرية فمن بين من أيدو الشيوعيين والجزائريين أعضاء اللجنة المركزية للحزب مثل: بوعلام خالفة، بشير حاج علي، بوهالي العربي، العيد العمراني... أيدو هذه الثورة التي وقعت في منطقة الأوراس والقبائل أما الشيوعيين الأوروبيين فقد عارضوا العمل الثوري ومن بينهم: أندري موان، وزوجته بلانش. ليلعب هذا الانقسام دورا كبيرا في توعية الشيوعيين ذوي الأصول الجزائرية تجاه الثورة[1].

لكن في حقيقة الأمر لم يعترف الحزب بشرعية الثورة وذلك من خلال البيان الذي أصدره المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري يدين فيه جبهة التحرير الوطني ويعلن أنه أرسل وفدا برئاسة نيكولا زانتاكسي ليخبروا الرفاق في منطقة الأوراس بعدم المشاركة في الثورة لا من قريب ولا من بعيد ورد في البيان أيضا أن الشيوعيين يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس والدين ويأخذ بعين الاعتبار المصالح الفرنسية[2].

وأكد في جريدة النقابة الشيوعية في عددها المؤرخ في 23 نوفمبر 1954 إلى أن الشعب الجزائري في حاجة إلى العمل والخبز لا إلى قنابل ورشاشات[3].

يذكر يوسف بن خدة في كتابه أن الجزائريين الذين حملوا السلاح فعلوا ذلك من منطلق القومية والهدف الأساسي هو استعادة الدولة الجزائرية ذات السيادة والديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية[4].

---

[1] جمعية بن زوال، الحركة الجزائرية المضادة للثورة التحررية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للعلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلوم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص77.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص167.

[3] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012، ص173.

[4] Farouk Benatia , les actions humant aires ;pes pendant la lutte de libération 1954-1962; Achève d'imprimer sur les presses; Algérie; 2009; P64.

الفصل الثالث: الجمهورية الفرنسية الرابعة وتطور أحداث الثورة الجزائرية 1956-1958.

المبحث الأول: إنعقاد مؤتمر الصمام وموقف السلطات الاستعمارية.

1. انعقاد مؤتمر الصومام.
2. انعكاسات المؤتمر على الثورة التحريرية.
3. موقف فرنسا من انعقاد المؤتمر.

المبحث الثاني: سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة.

المبحث الثالث: تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ونشاطها.

يتناول هذا الفصل تطور أحداث الثورة الجزائرية من سنة 1956 إلى 1958، حيث خصصنا هذا الفصل للحديث عن انعقاد مؤتمر الصمام وانعكاساته على مسار الثورة الجزائرية وكيف كان الرد الفرنسي عن المؤتمر، كما تطرقنا في دراستنا إلى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.

المبحث الأول: انعقاد مؤتمر الصمام وموقف السلطة الاستعمارية:

1.انعقاد مؤتمر الصومام:

اقترح زيغود يوسف على الثوريين عقد مؤتمر وطني، يهدف إلى دراسة مسار الثورة وتوحيد العمل السياسي والعسكري، ووضع تنظيم وطريق جديد للثورة، لتصل رسالة زيغود يوسف إلى العاصمة وتمت دراستها وتحليلها ووافقوا في البداية على اقتراحه، حتى يتمكنوا أولا من حل مشكلة القيادة في المنطقة الخامسة، وبعدها ينطلقون في التحضير والتجهيز لمؤتمر الصومام بجدية تامة[1]. لأجل تحقيق وتجسيد مبدأ الاستقلال ولكن السلطة الاستعمارية من جهتها سخرت كل إمكانياتها للقضاء عليها لذا فإن أسباب انعقاد مؤتمر الصومال كانت من أجل:

- تقييم انطلاقة الثورة بكل سلبياتها وإيجابياتها لأجل دعم وتطوير الثورة.
- وضع إستراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة للعمل الثوري على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- توحيد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية[2].

يذكر عبد الحفيظ أمقران الحسني في مذكراته أنه قد تم التحضير والاستعداد لعقد مؤتمر الصومام في شهر ماي 1956 وقد حضر وفد منطقة الأوراس -النمامشة- ليتقابلوا مع أعضاء منطقتنا بلقاسم كريم، أعميروش، قاسي عبد الرحمان أوميرة، أحميمي[3].

---

[1] محمد عباس، ثوار...عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 370.

[2] عبد العزيز بوتفليقة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54- نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008، ص 16-17.

[3] عبد الحفيظ أمقران الحسنى، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 47.

وأخذوا يجرون اتصالات فيما بينهم داخل الجزائر ومع قادة الثورة في الخارج، في البداية كان مكان عقد المؤتمر في شمال قسنطينة أي في المقاطعة الثانية، ولكن بسبب المشاكل والضغوطات التي كانت تواجهها المنطقة تم صرف النظر عنها وأيضا تعذر عقده في سوق أهراس وجبال الأوراس، ليتم عقده في جبال الأخضرية في برج حمزة بالبويرة بالمنطقة الرابعة في 20 جويلية لكنه تم صرف النظر عنها بسبب تسرب أخبار زمان ومكان انعقاده[1].

وبعد عدة مناقشات بين المجاهدين تم الاتفاق على عقد المؤتمر في قلعة بني عباس في جبال البيبان في القبائل الصغرى، ليقوم الثوار بتحضير جدول أعمال المؤتمر ولما كان القادة في طريقهم إلى مكان عقده تم اكتشاف أمر المناضلين من قبل السلطة الفرنسية لتتمكن الحكومة الاستعمارية من الحصول على وثائق مهمة تخص المؤتمر لتقوم فرنسا بحملة عسكرية كبرى في جبال بني عباس ولكن قادة الثورة كانوا أكثر فطنة وقرار تغيير المكان في الحال[2].

بعد سلسلة من الاتصالات والمداولات، تم الاتفاق على أن يتم انعقاد مؤتمر الصمام في واد الصمام في المنطقة الثالثة ويرجع سبب اختيار هذا المكان بالتحديد لأن الفرنسيون كانوا يزعمون أنهم سيطروا على المكان، لهذا أراد جيش التحرير أن تكون انطلاقته قوية وإظهار مدى سيطرة جيش التحرير وقوته للعالم وفرنسا ثورته ضد السلطة الاستعمارية[3].

لقد كان اختيار المنطقة الثالثة لعقد المؤتمر صائبا إلى حد بعيد، لأنها تتوفر فيها الظروف المناسبة لعقد المؤتمر، والمنطقة يغلب عليها الطابع الجبلي، حيث تتخللها غابات كثيفة، وتتوفر فيها الأمن للمناضلين في حالة وقوع هجوم أو كمين من قبل الجيش الفرنسي

[1] يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2000، ص480 .

[2] المرجع نفسه، ص481 .

[3] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصمام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص134 .

تسهل عليهم عملية الهروب والانسحاب. لذا كان أمرا ضروريا اختيار المكان المناسب لعقد المؤتمر لأنه يعتبر بمثابة ذروة الكفاح لتحقيق الاستقلال والحرية[1].

أما عن سبب اختيار يوم 20 أوت 1956 فهو يصادف الذكرى السنوية الأولى لهجومات الشمال القسنطيني ضد الجيش الفرنسي والمستوطنين، وتطورات السياسية والعسكرية للثورة وأيضا شهدت هذه الفترة اقتراب موعد انعقاد هيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية[2].

ومن المشاركين والحاضرين في المؤتمر هم:

- **المنطقة الثانية:** يوسف زيغود بعد استشهاد ديدوش مراد، لخضر طوبال، عمار بن عودة، إبراهيم مزهودي، الحسين روابحي.
- **المنطقة الثالثة:** كريم بلقاسم، محمد السعيد، أعميروش أيت حمودة، قاسي حمايي.
- اللجنة التقنية المساعدة للقائد أعميروش وهم: محمد اكلي نايت كعباش.
- **المنطقة الرابعة:** عمر أو عمران المدعو "بوقروي"، الصادق دهيليس، محمد بوقرة، صالح زعموم[3].
- **المنطقة الخامسة:** محمد العربي بن مهيدي فقط بسبب استشهاد بعض القادة واعتقال الكثير من المناضلين، ولكن تغيبت المنطقة الأولى أوراس -النمامشة- بسبب استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد في مارس 1956[4].

إنطلاق المناضلون من ضواحي "ميشلي" يوم 11 أوت 1956 اتجاه أوزلاقن لحضور المؤتمر ولكنهم ما كادوا يصلون إلى ثيسفت شمال ميشلي إلا وجدوا أنفسهم داخل اشتباك بين

[1] أعمر أزواوي، جومال الطوفان ببلاد القبائل-حزب جبهة التحرير الجزائرية-، تر: العيد دوان، دار الأمل، تيزي وزو، 2013، ص25.

[2] عبد العزيز بوتفليقة، المرجع السابق، ص17.

[3] عبد الحفيظ أمقران الحسني، المصدر السابق، ص52.

[4] المرجع نفسه، ص 52.

المجاهدين والجيش الفرنسي وسرعان ما تحول الاشتباك إلى معركة دامت يوما كاملا فنتج عنه استشهاد ثمانية مجاهدين[1].

ليبدأ المؤتمر أشغاله يوم 20 أوت 1956 بقرية إيفري وقاموا بزيارة عدد قرى من بينها قرية "تمولين"، "أغبال"، "وأزقون" وغيرها من القرى الأخرى وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر ما يلي: (أنظر للملحق رقم 08)

1.تقديم أسباب انعقاد الاجتماع.

2.عرض التقارير:

أ. **التقرير النظامي:** التقسيم الإداري، هيكلة الجيش، تحديد مراكز القيادة.

ب. **التقرير العسكري:** تعداد المجاهدين، الوحدات، نظام تركيبها التسليح.

ت. **التقرير المالي:** المداخيل، المصاريف، الرصيد المتبقي[2].

3.القاعدة السياسية والشرات المقررة.

4.التوحيد.

أ. **تقسيم المناطق:** تعيين مراكز القيادات المحلية وإجراء التغيرات على القيادات.

ب. **توحيد عسكري:** يخص الوحدات، الرتب العسكرية، الأوسمة.

ت. **توحيد إداري:** مجالس الشعب.

5.**جبهة التحرير الوطني:** وضع القانون الأساسي والنظام الداخلي لهيئات المسيرة: مجلس الثورة، لجنة: التنسيق والتنفيذ.

[1] عبد العزيز وعلي، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة تق: عبد الحفيظ أمقران الحسني، طبعة خاصه لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2011، ص 354.

[2] بشير سعدوني، "مؤتمر الصمام 20 أوت 1956، ظروف انعقاده، وانعكاساته على مسار الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 06، جامعة الجزائر 02، 2018/05/20، ص 11.

6.**جيش التحرير الوطني:** وضع التسميات للجيش "المجاهدين، المسبلون، المناضلون، الفدائيون"[1].

7.العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير.

8. العتاد.

9.**تنظيم العمل:** عسكريا، سياسيا، الأعمال المهمة (وقف إطلاق النار، المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة، الحكومة المؤقتة).

10. **مواضيع مختلفة:** الأوراس، القبائل، وغيرها من المواضيع الأخرى[2].

- أولية الداخل على الخارج وأولوية العمل السياسي على العمل العسكري. وقرر أيضا مؤتمر الصمام منح جبهة التحرير الوطني بالعاصمة قانونا خاصا يجعلها منطقة مستقلة نظرا لتمتعها بخصائص فهي تعد منطقة ضيقة من حيث ما تحتويه من قدرات بشرية وإطارات[3].

وبعد ما تم إعداد قرارات الأولية لمؤتمر الصومام، تم إلقاء القبض على واحد من أعضاء لجنة الإعلام والتوجه هو المناضل بوعلام موساوي، فسارع بعض أعضاء اللجنة إلى الاختفاء عند صهر المرحوم عباس التركي، أما بوعلام مساوي ظل صامدا في وجه الاستنطاق والتعذيب[4].

بعد كفاح دام سنتين ليخرج مؤتمر الصمام بنتائج مهمة يمكن استخلاصها في النقاط التالية:

- إرساء مبدأ القيادة الجماعية على أسس متينة.

[1] رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1952، المتحف الجهوي للمجاهد العقيد علي كافي، الجزائر، 2018، ص 103.

[2] بشير السعدوني، المرجع السابق، ص11.

[3] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص 78.

[4] محمد عباس، رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2005، ص331.

- ضرورة خلق قيادة جديدة للثورة لأن الثورة في أشهرها الأولى قد فقدت عناصرها وبعدها التوجه إلى بناء ارضية جديدة بإعادة تشكيل وهيكلة مناطقها[1].
- تقسيم التراب الوطني إلى 6 ولايات ولكل ولأية حدود خاصه بها[2].

وتنقسم الولاية على النحو التالي: الولاية ثم المنطقة ثم الناحية، وتكون القيادة في مجلس الولاية جماعية بين قائد الولاية ونوابه الثلاث.

- تنظيم القرارات العسكرية التي أقرت التوحيد العسكري والرتب السياسي، المصالح والمخصصات.
- تنظيم النشاط السياسي على النحو التالي:

أ. المؤسسات القيادية وتشمل:

- **لجنة التنسيق والتنفيذ:** تتكون من خمسة أعضاء، فهي تشرف على الجهاز السياسي والعسكري للثورة نذكر من بينهم: رمضان عبان، بلقاسم كريم، محمد العربي بن مهيدي[3].
- **المجلس الوطني للثورة الجزائرية:** يتألف من 34 عضو (17 منهم دائمين و17 مؤقتين) ويمثل المجلس أعلى للجهاز التشريعي للثورة أي يعتبر البرلمان يقوم بتسيير سياسة جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا، وهو المخول الوحيد القادر على أيقاف القتال البت في القرارات المصيرية[4]. (أنظر الملحق رقم 09)

---

[1] عبد المالك الصادق، "مؤامرة العقداء أثناء الثورة الجزائرية 1958-1959 -قراءة في الأسباب والنتائج وردود الفعل داخلا وخارجا-، مجلة مدارات تاريخية، المجلد 02، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، 31 مارس 2020، ص316 .

[2] أبو بكر حفظ الله، "هيكلة جيش التحرير في الداخل بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956"، مجلة البحوث والدراسات. عدد 06، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2008، ص209.

[3] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 72.

[4] محمد يعبش، "مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 13، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 78.

ب. الهيكلة العسكرية لجيش التحرير:

وضع المؤتمر تشكيلة منظمة للجيش وذلك من أجل القضاء على المفارقات والرتب العسكرية وهي كالتالي:

أ. نصف الفوج يتكون من خمسة جنود منهم جندي أول.

ب. الفوج يترتب من 11 جنديا من بينهم عريف واحد وجنديان أوليان، الفرقة تتكون من 35 جنديا أي ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه، الكتيبة تتكون من 110 جنديا ثلاث فرق مع خمسه إطارات، الفيلق يشمل 350 جنديا ثلاث كتائب زائد 20 إطارا[1].

2.انعكاسات المؤتمر على الثورة التحريرية:

بالرغم من الدور الذي لعبه مؤتمر الصومام في مسار الثورة الجزائرية وحقق بفضله انتصارات كبيرة في ساحة الكفاح المسلح لكن نتائجه وقرارته شكلت نقطة تحول خطيرة في مسيرة الثورة فقد ظهرت أطراف تعارض مؤتمر الصمام وقراراته التي أصدرها، وخاصة إذا لقيت هذه الأطراف التشجيع والتحريض من الوفد الخارجي فالأطراف التي عارضت مقررات المؤتمر هي المنطقة الأولى[2]، تعددت واختلفت الآراء حول غياب المقاطعة الأولى فحسب الرأي الأول فقد كان مسؤولو هذه المنطقة مشغولون بدخول السلاح عن طريق تونس أي متضامنين مع بن بلة الذي كان على خلاف مع عبان، أما الرأي الثاني هو استشهاد بن بولعيد 22 مارس 1956 لتدخل المنطقة الأولى في أزمة شديدة جعلت مسؤوليها يهتمون بالمشاكل والمسائل الداخلية أكثر من اهتمامهم بالقضية الوطنية[3].

أما الوفد الخارجي الذي رفض نتائج المؤتمر وذلك عندما تلقى أحمد بن بلة ورفاقه رسالة من عبان رمضان الذي أعلمهم من خلالها بانعقاد مؤتمر الصمام وأخبرهم بالقرارات التي صرح

---

[1] بشير سعدوني، المرجع السابق، ص13.

[2] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، المطبعة الرسمية، الجزائر، ص 262 -264.

[3] الهاشمي جيار، مؤتمر الصمام، الفعل المؤسس بحلوه ومره، تر: حضرية يوسفي، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، الرويبة، 2013، ص 92.

بها المؤتمر ليعارض بن بلة ويرفض قرارات مؤتمر الصمام ويتجسد ذلك من خلال الرسالة التي كتبها للقيادة الداخل ويمكن عرضها في نقاط:

- غياب الطابع التمثيلي للمؤتمر بسبب غياب الوفد الخارجي والمنطقة الأولى الأوراس النمامشة، المنطقة الشرقية (سوق أهراس).
- عدم توفر المؤهلات المناسبة واللازمة في عبان رمضان ليتحكم في مسار الثورة[1].

ضف على ذلك أن الوفد الخارجي لم يشارك في إعداد قرارات المؤتمر ولم يحضر أشغاله[2]، عدم وضع أحد من أعضاء الوفد في لجنة التنسيق والتنفيذ، تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها الوفد[3].

وأيضا انتقال الصراع الداخلي إلى الخارج خاصة بعد خروج المجموعة الموالية لعبان رمضان وهذا سيؤدي إلى زعزعة ثقة الرأي العام العالمي والعربي اتجاه الثورة الجزائرية.

ظهور الصراع بين الأطراف السياسية والعسكرية التي ستكون عواقبها وخيمة على مسار الثورة الجزائرية خاصة بعد ظهور مصطلح سياسي عسكري في وسط الجيش التحرير الوطني[4].

قام أحمد مهساس بإرسال مندوب الثورة في القاهرة للاتصال بممثل المقاطعة الأولى ومنطقة سوق أهراس في مدينه "غاروما" التونسية، وذلك لمناقشة دراسة قرارات مؤتمر الصمام ومدى شرعيته ليعترف مؤتمر الصمام بأن منطقة سوق أهراس أصبحت ولأية جديدة[5]، لتصبح ولأية سوق أهراس ولأية نظامية مهيكلة سياسيا، عسكريا، إداريا، فقد أصبحت نموذجا وذلك

[1] محمد بعبش، مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 13، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص82.

[2] الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية (1929-1962)، منشورات وحدة الرويبة، 2008، ص 165.

[3] محمد زروال، المصدر السابق، ص 265.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 111-112.

[5] طاهر الزبيري، المصدر السابق، ص165.

راجع للخبرة العسكرية والسياسية الواسعة التي تتمتع بها إطارات هذه الولاية، وأيضا توفر الإمكانيات المادية التي تتمتع بها الولاية من توفير السلاح، المال، والألبسة العسكرية[1].

احتج كل من مسعود عيسى، لزهر شرايطي على قرار المؤتمر بأولوية الداخل على الخارج وأولوية العمل السياسي[2] على العمل العسكري، لتثير الصراع بين الأطراف فقد رفضوا فكرة الداخل على الخارج، واعتبروا أن الثورة واحدة سوى من الداخل أو الخارج وحسبهم الصعوبات التي يواجهها الثوار هي نفسها التي يواجها هم في الخارج، وأيضا رفض هؤلاء سلطه عجول على الولاية الأولى وحملوه مسؤولية قتل شيحاني بشير نائب مصطفى بن بولعيد برغم انعدام وجود أدلة قاطعة تثبت ذلك[3].

3.موقف فرنسا من قرارات المؤتمر:

بعد الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية ولفت الرأي العالمي للقضية الجزائرية ودور الذين لعبه مؤتمر الصومام في هيكلة وتنظيم الثورة وهنا تفطنت فرنسا وغيرت نظرتها اتجاه الجزائر لأنها في البداية اعتبرت مفجري الثورة لصوص وقطاع طرق لتدرك بعدها أنها أمام ثورة قادها جماعة تمتلك مؤهلات عسكرية وحنكة سياسية وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تتخذ إجراءات وأساليب مختلفة لأجل القضاء على الثورة فبدأت بحادثة اختطاف الطائرة للوفد الخارجي في 22 أكتوبر 1956[4]. أنظر للملحق رقم (11).

قامت المملكة المغربية باستئجار طائرة تجارية من نوع DC3 من "الشركة الجوية" أطلس "Aivatlas" لتنقل الوفد الجزائري إلى تونس لحضور مؤتمر متعلق بدراسة مسودة الاتفاق الفرنسي-الجزائري وكان الطاقم الفني الفرنسي إنزال الطائرة في مطار وهران أو الدار البيضاء

[1] إبراهيم العسكري، لمحات من مسيره الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، الجزائر 1992، ص 145.

[2] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 372.

[3] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 166.

[4] عبد الكامل جويبة، الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة (1946-1958)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم الآثار والتاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 251.

بالعاصمة "الجزائر"، كانت رغبة فرنسا من هذه الحادثة الاختطاف للقادة الخمسة (أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد) وضع حد للثورة وإخمادها، لكنها لم تفلح وخاب أمل فرنسا في تحقيق غايتها[1].

وبعد حادثة الإخطاف التي فشلت قامت السلطة الاستعمارية للجوء إلى وسيلة أخرى لضرب القضية الجزائرية في الخارج، قامت باستغلال قضية تأميم قناة السويس، كانت رغبة جمال عبد الناصر رفع حصة مصر من مداخل قناه السويس هذا الأمر أقلق بريطانيا وخشيت على مصالحها وامتيازاتها في المنطقة خاصة بعد زيادة شعبية جمال عبد الناصر بين الشعب المصري، ضف على ذلك أن مصر كانت تدعم القضية الجزائرية واستقبلها لقيادة الثورة التحريرية هذا الأمر لم يعجب فرنسا وهذا يعتبر أحد أسباب مشاركة فرنسا في هذه الحرب ضد مصر وأيضا تخوف فرنسا على مصالحها وممتلكاتها في المنطقة[2]. تعتبر أزمة السويس حدث جد مهم في تاريخ الأحداث الجارية في مصر والعالم العربي[3].

كل هذه المحاولات التي قامت بها الحكومة الفرنسية زادت من قوة وترابط الثورة الجزائرية مع مصر لتفشل كل مساعي فرنسا ومنيت بالهزيمة ولكن السلطة الاستعمارية لم تستسلم وقامت بتسخير كل إمكانياتها المادية والبشرية لعزل الثورة عن الشعب الجزائري قامت بـ: سد منافذ العبور وكذا حبس نبض جبهة التحرير ومدى قدرتها على المفاوضات[4].

دخلت فرنسا في معركة طاحة مع الجزائريين عرفت بمعركة المدن أو معركة الجزائر التي انطلقت من ديسمبر 1956 إلى غاية 1957، حصلت هذه المعركة بين المسبلين من

---

[1] بن عتو بلبروات، "وقائع وكواليس اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956"، مجلة عصور الجديدة، العدد

[2] تقي الدين عرباوي، محمد شرقي، "القضية الجزائرية وصراع الحرب الباردة –العدوان الثلاثي على مصر نموذجا–"، مجلة الأحياء، العدد 30، المجلد 22، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، جانفي 2022، ص 1138-1140.

[3] جيتادي جاريا تشكن، في ذكريات المعاصرين وشهود العيان الروسي، العدوان الثلاثي على مصر 29 أكتوبر، 22 ديسمبر 1956، تح: عاصم الدسوقي، مطبوعات البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر، 2006، ص 415.

[4] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص 252.

جبهة التحرير ووحدات المظليين الفرنسيين، لتقوم السلطة الفرنسية ووحداتها بمحاصرة الجزائر العاصمة وانتهجت سياسة تخطيط المربعات "الكادرياج" بقيادة العقيد "ترانكي" الذي اتبع نظام التفتيش وفرض المراقبة الصارمة في كل أحياء الجزائر العاصمة.

إن أسلوب الإرهاب الذي اتبعته السلطات الاستعمارية طبقته على الشعب الجزائري لا سيما مناطق العمليات، قامت الجمهورية الفرنسية بانتهاج سياسة تهجير السكان من المناطق التي تظن أن بها ثوار فجمعتهم في مخيمات تكون قريبة من المراكز العسكرية الفرنسية[1].

كما قامت أيضا بالسيطرة الكاملة على الشعب الجزائري بمختلف توجهاته وسخرت فرق التنقل بين المدن والقرى لمخاطبة الناس وتذكير الشعب الجزائري بأفضال فرنسا على الجزائر وقامت بتوزيع المناشير لتبيان أهداف ومبادئ السلطة الفرنسية[2].

المبحث الثاني: سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة:

فشلت كل محاولات فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية برغم أن الثور انطلقت بإمكانياتها البسيطة والمحدودة إلا أنها تمكنت من إحداث شرخا هائلا داخل السلطة الاستعمارية وبكل هياكلها الاقتصادية، السياسية والعسكرية واستطاعت أن تسقطت حكومات فرنسا السبعة الواحدة تلو الأخرى[3](أنظر الملحق رقم 12 و 13)، والبداية كانت مع حكومة ماندیس فرانس"**mandice France**" وقد تأسست 1 أكتوبر 1954[4]، لينطلق ماندیس فرنس في عرض خطته أمام أعضاء الجمعية الوطنية فقد أكد أنه سيتخذ جميع الإجراءات اللازمة بدون تردد أو تأخير وأن قراراته ستكون صارمة اتجاه الثوار، وأثناء عرض سياسته التي سيطبقها في الجزائر صرح فراسو ميتران حيث يقول: "يجب القمع بدون رحمة الأعمال الإرهابية، والفصل

[1] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 162-163.

[2] عبد الكامل جوبية، المرجع السابق، ص 253.

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج 2، دار البعث، الجزائر، 1991، ص 137.

[4] Charles Robert agiront,Les archives de Les révolution algérienne,R.C: mohammed harbi dahlab,Alger,2010,p450 .

بالقوة بين المتمردين والأغلبية العامة للسكان الجزائريين الذين برهنوا على حضارتهم ووفائهم"[1]. فشلت كل الخطط التي قام بها ماندیس فرانس لتسقطت هذه الحكومة في عام 5 فيفري 1955، لتأتي بعدها حكومة إدغافور"EDGARFAURE" الذي قام بتعيينه جاك سوستال "soustelle" فقد ظهرت الحكومة سنة 23 فيفري 1955[2]، بدأ سوستال في تنفيذ خطته ومحاولته للقضاء على الثورة حيث قام بالتواصل مع الأحزاب السياسية القديمة حاول إقناعهم بتشكيل أحزاب جديدة مناونة لجبهة التحرير[3].

قام بإطلاق سراح قادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد اتضح أنهم ليسوا من الذين شاركوا في تفجير الثورة وأقر مبدأ المساواة في الحقوق، وبعد محاولاته تمكن سوستال في مارس 1955 من عقد اجتماع مع مختلف التيارات ومن بين الذين حضروا الشيخ خير الدين (عن جمعية علماء المسلمين)، أحمد فرنسيس عن (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)، عبد القادر وقواق عن الحركة الوطنية الجزائرية الحاج الشرشال عن المركزين[4]، ليقوم سوستال بإنشاء قوة ثالثة تمكنه من إضعاف مكانة جبهة التحرير الوطني وتقليل من أهميتها لأنها الممثل الوحيد للشعب الجزائري وأيضا توجد لجيش التحرير الوطني حيث زاد من الإجراءات القمعية والتعسفية ومنها فرض حاله الطوارئ بالجزائر لتشرع حكومة أيدغافور في تنفيذها في كل من الأوراس، القبائل والشمال القسنطيني، وقامت بتعزيز عناصرها اللفيف الأجنبي وفرق المظلين[5]، لكن لم تدم طويلا حكومة أيدغافور وسقطت سنة 24 جانفي 1956، لتظهر بعدها حكومة جاي موليت "Guy Mollet" في 31 جانفي 1956 لتلقى نفس المصير الذي لقته الحكومات التي تأسست قبلها لتسقط هي الأخرى في 30 سبتمبر 1957 وآخر حكومة تم إنشاؤها في الجزائر حكومة فيليكس قايار "Felix Gaillard" تأسست 5 نوفمبر 1957 وسقطت

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 82.

[2] رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 92.

[3] المرجع نفسه، ص 92.

[4] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص92.

[5] رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 92.

سنة 15 أفريل 1958[1]. بالرغم بتسخير فرنسا إمكانياتها البشرية والمادية ليصل عدد جيشها من ثمانية وأربعين ألف عسكري إلى ستة وخمسين ألف وبدأ الجنرال "جيل" في تطبيق ما سماه "بعملية التطهير"، ليشير المستعمر الغاشم على العمليات التي يقوم بها الثوار الثورة الجزائرية "بعملية الفلاقة" ليواصل الجنرال "جيل" عملياته التعسفية ضد الشعب الجزائري[2].

كل هذه المحاولات التي قامت بها الحكومة الفرنسية فشلت كلها فقط تمكنت الثورة الجزائرية من عزل فرنسا دوليا وسياسيا طول سنوات الثورة السبع، وألحقت بالاقتصاد الفرنسي أضرار بسبب النفقات الطائلة التي سخرتها لقواتها العسكرية وأجهزتها ليصبح الاقتصاد الفرنسي متدهورا ومنكسرا لتعرف فرنسا إفلاسا اقتصاديا وعزلة سياسية دولية، وهزائم عسكرية كبيرة، لتجبر السلطات الاستعمارية الاعتراف بالثورة الجزائرية وتيقن فرنسا أن ما يحدث داخل الجزائر تمردا أو عمليات إرهابية أو مخربين خارجين عن القانون إنما ثورة وطنية غايتها الاستقلال والحرية أي تحرير الجزائر من الوجود الفرنسي وتحقيق رغبة الشعب الجزائري وهو الاستقلال[3].

ولتفشل أيضا القوى الثالثة التي أطلقها "سوستال" فقد تكونت من العملاء والخونة لتنافس جبهة التحرير الوطني وتتمكن من القضاء على الثورة وعزلها، يذكر يوسف بن خدة أن السلطة الاستعمارية سعت إلى تكثيف الحمالات وسعيها المتواصل لضرب الوحدة الوطنية وتحطيم المعنويات، وإضعاف روح المقاومة يبدو أن المحاولات والمناورات باءت بالفشل الذريع لسقطت فكرة "الجزائر جزائرية" وتمكنت الثورة من إحباط كل المراوغات والممارسات التي كانت ترمي إليها، لتنتصر جبهة التحرير وخرجت منتصرة شامخة الرأس موفورة الكرامة بعون الله[4].

عرفت الجمهورية الفرنسية الرابعة خلال فترة الحرب العالمية الثانية ضعفا ملحوظا في نظام حكمها وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

---

[1] Charles-Robert Ageron, opcit, p540.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 82-83.

[3] يحي بوعزيز،"مكانة ثورة اول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر "، مجلة المصادر، العدد 04، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر ،2001، ص 46

[4] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص131-132.

- ظهور قوى عظمى على الساحة الدولية تحرص على بسط هيمنتها وسيطرتها على فرنسا.
- تنامي حركات التحرر في المستعمرات وظهور فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- طبيعة النظام الذي أقامه دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر 1946.
- عدم الاستقرار السياسي طيلة فتره قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة بين 1946-1958.

وبسبب الأوضاع التي آلت إليها فرنسا والهزائم التي حققتها الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي[1]، وهذا ما جعل رد فعل المستوطنين غير متوقع ظهور تمرد 13 ماي 1958.

كان المستوطنين رافضين لفكرة قيام الثورة الجزائرية فقد عبرت جريدة "لاديباش كوتيديان" على لسان المعمرين فقد أكدوا من خلالها التزام فرنسا بمطاردة المخربين الخارجين عن القانون وقلع جذور زعمائها. لتتكون بين هؤلاء المستوطنين فكرة النهوض الوطني التي دعا إليها جاك سوستيل وقادها الطلاب المستوطنين إلى جانب الطبقة البرجوازية "الإقطاعيين الكبار" بالرغم من أن الوطنية التي تبنوها كانت وطنية مزيفة[2]، ولكن كان لها صدى دفع بالمستوطنين إلى قلب النظام الحكم الفرنسي لتحول هذه الفئة إلى عصابة مؤلفة من الإقطاعيين والجيش الفرنسي لتظهر فرنسا عاجزة عن تسيير الحكم وسقطت سمعتها أمام حلفائها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[3]، وهكذا وبالرغم المحاولات والخطط التي قامت بها الجمهورية الفرنسية الرابعة لعزل الثورة والقضاء عليها إلا أنها فشلت كلها ولتسقط الجمهورية الفرنسية الرابعة سنة 1958.

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص79-80.

[2] محمد داعي، "انقلاب 13 ماي 1958 وتبلور التطرف على الجمهورية الرابعة"، مجلة متون، العدد04، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، ديسمبر 2017، ص157-158.

[3] المرجع نفسه، ص158.

المبحث الثالث: تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ونشاطها:

1.تأسيسها:

بدأ الحديث عن تشكيل الحكومة المؤقتة في المنفى يرد في الرسائل بين قادة الداخل والخارج مع بداية سنة 1956، مما دفع بقيادة الثورة لعقد مؤتمر في شهر أوت 1956، مما دفع بقادة الثورة لعقد مؤتمر في شهر أوت 1956، الذي عرف بمؤتمر الصمام وبموجب قراراته تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية أطلق عليه لجنة التنسيق والتنفيذ التي ضمت خمسة أعضاء وهم عبان رمضان، كريم بلقاسم، زيغود يوسف، العربي بن مهيدي ويوسف بن خدة، وقد سعت هذه اللجنة جاهدة إلى تنظيم الثورة وقيادتها قيادة محكمة[1].

يذكر السيد رضا مالك: "بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء 22 أكتوبر 1956، وذلك بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي يهدف للقضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها".

ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957 خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 والذي تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف[2].

كما تم طرح المسألة في مؤتمر طنجة بالمغرب 1958 حيث أبدت الحكومتان التونسية والمغربية موافقتهما على إنشائها وأظهرت استعدادهما لدعمهما والاعتراف بها، إلى جانب ذلك كانت الثورة الجزائرية تمر بظروف صعبة جعلت قادة الثورة يفكرون بجدية في إنشاء هذه

[1] فاتن العباسي؛ غيلاني السبتي، "قراءة في ظروف تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة 1958-1962"، أفكار وآفاق، المجلد 7، العدد 2، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019، ص 71.

[2] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 - جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 42-43.

الهيئة، ومع هذه الظروف أعلن فرحات عباس عن اجتماع بجان لاكوتور سويسرا بتاريخ 8 فيفري 1958 بأن الحكومة المؤقتة قيد الدراسة[1].

وفي هذا الإطار أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ في 4 أفريل 1958 عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة، وبموازاة ذلك أسست لجنة التنسيق والتنفيذ لجنة الدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقته للجمهورية الجزائرية والتي ستقوم بإجراء استشارات ودراسة التقارير المقدمة في هذا الموضوع من قبل السادة أعمر أو عمران، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، فرحات عباس[2].

وبعد دراسة هذه التقارير والاستشارات والتي كانت إيجابية على جميع الأصعدة دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الفصل في القضية يوم 9 سبتمبر 1958 والاتفاق على مبادئ وهيكلة الحكومة، كما قام قادة الثورة بالاتصال بالدول الشقيقة من أجل الاعتراف الدولي بها وتسليم نسخة عن بيان إنشاء الحكومة المؤقتة لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى الرئيس جمال عبد الناصر[3].

بعد هذه الاتصالات وفي يوم 19 سبتمبر 1958 على الساعة الوحدة بعد الظهر في القاهرة وبحضور رجال الصحافة ومختلف ممثلي وكالات الصحف الأجنبية تولى فرحات عباس باعتباره رئيس الحكومة تلاوة بيان التأليف وقد صدر في وقت واحد بالقاهرة وتونس والرباط وتم فيه الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].

بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تم الإعلان عن هيكلتها على النحو التالي: (أنظر الملحق رقم 14-15).

---

[1] نور الدين قزولة، تطور النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تاريخ الجزائر العسكري عبر العصور، قسم التاريخ والآثار، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2023-2024، ص 174.

[2] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص45.

[3] نور الدين قزولة، المرجع السابق، ص 174.

[4] سهام ميلودي، المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية سبتمبر 1958 - جانفي 1960، جامعه أبو بكر قايد، تلمسان، ص 304.

- **رئيس الوزراء:** فرحات عباس.
- **نائب رئيس الوزراء:** أحمد بن بلة.
- **نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة:** كريم بلقاسم[1].
- **وزراء دولة:** حسين آيت أحمد، رابح بطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر.
- **وزير الشؤون الخارجية:** محمد الأمين دباغين.
- **وزير التسليح والتموين:** محمود الشريف.
- **وزير الداخلية:** عبد الله بن طبال.
- **وزير المواصلات والاتصالات العامة والمخابرات:** عبد الحفيظ بوصوف.
- **وزير الشؤون الاقتصادية والمالية:** أحمد فرنسيس.
- **وزير شؤون الشمال الإفريقي:** عبد الحميد منصري.
- **وزير الأخبار والإعلام:** محمد يزيد.
- **وزير الشؤون الاجتماعية:** بن يوسف بن خدة.
- **وزير الشؤون الثقافية:** حمد توفيق المدني.
- **كتاب دولة:** الأمين خان، عمر أوصديق، مصطفى اسطنبولي[2].

فالهدف من تأسيس الحكومة المؤقتة هو تدويل القضية الجزائرية وإيصال حقيقة ما يحدث في الجزائر للرأي العام والعالمي[3].

لقد أدركت القيادة الفرنسية حقيقة الحكومة المؤقتة التي انضم إلى صفوفها الكثير من المجندين الفرنسيين، فأصبحت تتخوف منهم أكثر منذ قبل حتى أنها أصبحت تسرحهم من الجندية وتضعهم في السجن، كما عملت الحكومة الفرنسية بإبلاغ جميع الدول أنها ستعتبر الاعتراف بحكومة الجزائر عملا غير ودي، لكن صدى الإعلان عن تشكيل الحكومة الجزائرية

[1] Charles Robert Agerob, Opcit, P 225.

[2] نور الدين قزولة، المرجع السابق، ص 175.

[3] سهام ميلودي، "مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1955-1960"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، العدد الثاني، جامعو أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 279.

في الخارج كان بخلاف ما توقعته الحكومة الفرنسية حيث سارعت الأقطار العربية بالاعتراف بها[1].

2.نشاطها:

سعت الحكومة المؤقتة منذ نشأتها إلى الحصول على الاعتراف والدعم الدولي للثورة الجزائرية وكان لفرحات عباس الدور الأساسي في تحقيق ذلك، حيث حمل القضية الجزائرية محمل الجد وحاول إقناع رؤساء العالم على أنها قضية عادلة تهدف إلى الاستقلال وتقرير ولتحقيق ذلك عمل على تنظيم الزيارات الدبلوماسية لعواصم العالم والتي مكنته من إدراج القضية الجزائرية في الدورة 13 للجمعية العامة للأمم المتحدة التي شهدت تقديم الكتلة الإفرو-آسيوية توصية تعترف فيها بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتطالب بإجراء المفاوضات كحل سلمي بين الطرفين[2].

وقد برز نشاطها من خلال طلب الدعم الدبلوماسي من قبل الدول الشقيقة والصديقة، حيث استقبل الملك محمد الخامس الوزراء الجزائريين، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف وعبد الحميد مهري وأجرى معهم حديثا وديا وأكد لهم فيه تضامن المغرب المطلق ملكا وحكومة وشعبا مع الجزائر المجاهدة[3].

بعد أن استطاعت الحكومة المؤقتة الحصول على التأييد من عده دول بدأت نشاطها الدبلوماسي من خلال سفر الوفد الوزاري إلى الصين من 3 إلى 13 ديسمبر 1958 ومن 16 إلى 20 ديسمبر 1958، وأثناء المحادثات التي جرت مع ماوتسي مونغ رئيس الجمهورية

[1] لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 192.

[2] فاتن العباسي؛ سبتي غيلاني، المرجع السابق، ص 79.

[3] سعد طاعة، "لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 09، جامعة معسكر، ديسمبر 2014، ص 332.

الشعبية للصين وشوان لاي رئيس مجلس الوزراء تم تأييد الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال[1].

كما استطاعت الحكومة المؤقتة أن تحصل على اعتراف الدول العربية والإفريقية والآسيوية بها كهيئة تمثل الجزائريين ومبادرة هذه الدول بتقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية منذ سنة 1958 إلى غاية الاستقلال تمثلت في المواد الغذائية والأسلحة وغيرها من المساعدات، كما كان للاعترافات المختلفة والمتوالية منذ الشهور الأولى لإعلان نشأة هذه الحكومة أثرا في توسيع الاتصالات الدبلوماسية والانفتاح أكثر على الخارج سواء عبر بعثات ووفود الحكومة المؤقتة في البلدان التي اعترفت بها رسميا أو عن طريق إرسال وفودها إلى باقي البلدان التي تعترف بها إلا ضمنيا[2].

بالرغم من تجاهل الإدارة الفرنسية تشكيل الحكومة المؤقتة التي أصبحت الممثل الرسمي لجبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج، وبالرغم من الضغط الذي كانت تمارسه الحكومة الفرنسية على كل دوله تعترف بها من خلال قطع علاقتها معها، إلا أن الحكومة المؤقتة تمكنت من تحقيق[3]:

- كسب رهان الدعاية لصالح الثورة والقضية الوطنية، فأصبحت وسائل الإعلام العالمية تطرح المشكل الجزائري على أنه مشكل تقرير مصير لشعب يكافح في سبيل الاستقلال.
- تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الحصول على مساعدات مادية ومعنوية، ووقوف منظمات عالميه لحقوق الإنسان على حقيقة الوضع في الجزائر.
- دور الوفد الخارجي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في التعريف بالقضية الجزائرية، رغم الضغط الفرنسي ورغم العراقيل، من خلال اعتراف الكثير من دول العالم بعدالة القضية

[1] ميلودي سهام، المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، المرجع السابق، ص 305.

[2] فاتن العباسي؛ السبتي غيلاني، المرجع السابق، ص 80.

[3] سعد طاعة، المرجع السابق، ص 333.

الجزائرية وبحق تقرير مصير الشعب الجزائري خاصة من قبل التضامن الأفروآسيوي، والمعسكر الاشتراكي، ودول أمريكا اللاتينية وكل دول العالم الثالث[1].

إن الهدف الرئيسي الذي كانت تسعى إليه الحكومة المؤقتة هو بلوغ مبنى الأمم المتحدة وبالفعل تمكن وفد الحكومة من تحقيق أهدافها المتمثلة في الاعتراف بالحكومة المؤقتة في المحافل الدولية وبحق الجزائر في الاستقلال ودعوة فرنسا على التزامها بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

[1] سعد طاعة، المرجع السابق، ص 333-334.

[2] وردة هشماوي، "قراءة في تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الثورة التحريرية"، مجلة القرطاس، العدد 06، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 6 جوان 2017، ص 108.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد دراستنا لموضوع القضية الجزائرية في ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة 1946- 1958 توصلنا إلى جملة من النتائج التالية:

- سقوط الجمهورية الفرنسية الثالثة نتيجة انهزام فرنسا أمام ألمانيا سنة 1940 كان صدمة كبيرة بالنسبة للجزائريين حيث انهارت أسطورة فرنسا التي لا تقهر.
- في نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت الاتجاهات السياسية موحدة تحت حركة أحباب البيان والحرية لكن سرعان ما واجهتها الحكومة الفرنسية بمجازر 8 ماي 1945.
- بعد مجازر 8 ماي 1945 قامت السلطات الفرنسية بحل جميع الأحزاب السياسية بما فيها حركة أحباب البيان والحرية، والزج بجميع القادة السياسيين في السجون.
- مع بداية الحرب العالمية الثانية عرفت فرنسا ميلاد تنظيم سياسي جديد هو الجمهورية الفرنسية الرابعة، التي تعتبر مهد لإعادة بناء فرنسا جديدة.
- في إطار العفو العام الذي أصدرته الإدارة الفرنسية في 16 مارس 1946 تم إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين الذين عملوا على إعادة بناء الحركة الوطنية بأسماء جديدة.
- إن المشروع الإصلاحي الذي تبنته فرنسا في الجزائر "قانون 20 سبتمبر 1947" كان مجرد مشروع إصلاحي هدفه التهدئة وذر الرماد في العيون ليس إلا.
- تمثل المنظمة الخاصة الدرع العسكري لحزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي تبنت مبدأ الاستقلال كهدف أساسي يجب أخذه بقوة السلاح، حيث كان تأسيسها حدثا هاما في تحول الحركة الوطنية الكلمة إلى الكفاح المسلح. لكن اكتشافها كان ضربة قاسية للرجال الذين هدفهم إعلان الثورة المسلحة.
- إن ظهور الجنة الثورية للوحدة والعمل كان في ظرف حساس بسبب الأزمة التي عاشتها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بين المصاليين والمركزيين ورغم محاولاتها حل الأزمة والتوحيد بين التيارين المتصارعين إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك.
- يعتبر اجتماع الـ 22 من أهم المحطات التاريخية التي جمعت جميع قادة المناطق وتم فيه اتخاذ قرار تفجير ثورة أول نوفمبر 1954.
- إن الثورة التحريرية لم تكن وليدة العدم، بل هي تتويج للكفاح السياسي والعسكري المرير الذي عاشه الجزائريين طيلة فترة التواجد الاستعماري في الجزائر.

- لقد اعتبرت فرنسا ثورة أول نوفمبر خارج عن القانون وأن مناضليها عصابات وقطاع طرق.
- يعد مؤتمر الصمام الحدث الأكبر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني الذي جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956، فهذا المؤتمر استطاع أن يحدد الأهداف والمبادئ الأساسية التي صارت عليها حرب التحرير.
- إفشال مؤتمر الصمام كل مخططات السلطة الاستعمارية بإعطاء الثورة الطابع الشمولية والتنظيم في مختلف النواحي.
- استطاعت الثورة الجزائرية من تحطيم سبع حكومات فرنسية وإلحاق بفرنسا إفلاس اقتصاديا وعزلة سياسية دولية.
- قام المستوطنون والعسكريون المتطرفون بإطاحة الجمهورية الفرنسية الرابعة، وذلك لتحقيق رغبتهم بإرجاع الجنرال ديغول إلى السلطة وإبقاء الجزائر فرنسية.
- يعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة منعطفا هاما في التطور التنظيمي للثورة التحريرية ودورها الكبير في التعريف بالقضية الجزائرية وعلى الصعيد الدولي، وكسب تأييد الدول الغربية والعربية إلى صفها.
- أصبحت الحكومة الجزائرية المؤقتة بمثابة الجهاز التنفيذي والممثل الشرعي للجمهورية الجزائرية والناطق الرسمي لشعبها والمسؤول عن قيادة ثورتها سياسيا، عسكريا وماديا والمفاوض الرسمي مع حكومات العالم.

قائمـة الملاحق

الملحق 01: قانون 20 سبتمبر 1947

قانون رقم 1853 / 47 يحمل تاريخ 20 سبتمبر سنة 1947 .

تداولت الجمعية الجزائرية ومجلس الجمهورية ، صادق المجلس الوطني ،

أصدر رئيس الجمهورية القانون المتضمن ما يلي :

الباب الأول

عن النظام السياسي وتنظيم السلطات العمومية .

المادة الأولى : تشكل الجزائر مجموعة عمالات مزودة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وبتنظيم خاص تحدده المواد التالية من هذا القانون .

المادة 2 : تبدأ المساواة الفعلية بين كل المواطنين الفرنسيين .

كل ذوي الجنسية الفرنسية في عمالات الجزائر ، يتمتعون ، دون تمييز في الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين ، بالحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي ، ويخضعون لنفس الواجبات . يتمتعون ، خاصة ، بجميع الحريات الديمقراطية وسائر الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالقة بصفة مواطن الاتحاد الفرنسي والتي يضمنها مدخل دستور الجمهورية الفرنسية ومادته رقم 81 . ليستطيعون الالتحاق بكل الوظائف العمومية . وفي الجيوش البرية والبحرية أو الجوية ، وفي القضاء وسائر الادارات والمصالح العمومية أو المعتبرة كذلك ،

والمصالح الممولة والقطاعات المؤممة ، فان شروط التوظيف والترقية والأجور والمنح والإحالة على التقاعد والمعاشات تطبق على الجميع دون تمييز في الحالة المدنية .

ستصدر مراسيم ، في أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ هذا القانون ، لتجديد شروط تطبيق هذه الفقرة ولتضمن خاصة المساواة المطلقة في الأجور والمنح والمعاشات وتكوين الاطارات المشتركة الموحدة بالنسبة لمختلف فروع الادارات والمصالح .

لم يعد هناك اجراء أو نظام أو قانون استثنائي ، غير هذا القانون ، يطبق في تراب العمالات الجزائرية .

المادة 3 : كل المواطنين الذين لم يتخلوا بصريح اللفظ عن حالتهم المدنية ليستمرون في خضوعهم لقوانينهم وعاداتهم فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية وارثهم وأرث عقاراتهم التي لم تسجل ملكيتها وفقاً للقانون الفرنسي حول النظام العقاري في الجزائر . وفي غير حالة اتفاق الأطراف المعنية ، فان نزاعاتهم تفصل فيها الهيئات المخولة للنظر فيها حالياً وفقاً للقواعد الجاري بها العمل .

وعندما يقيمون في الوطن الأم ، فانهم يتمتعون بكل الحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي ويخضعون لنفس الواجبات .

المادة 4 : النساء المسلمات يتمتعن بحق التصويت . تتولى الجمعية الجزائرية ، حسب ترتيبات المواد 14 و15 و16 من هذا القانون ، اصدار قرار يحدد طرق ممارسة حق التصويت .

المادة 5 : يمثل الوالي العام حكومة الجمهورية الفرنسية في كامل التراب الجزائري ويقيم بالجزائر .

يمارس السلطة النظامية ما عدا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها هذا القانون .

يرأس مداولات مجلس الولاية ويستطيع حضور أشغال الجمعية الجزائرية . هو مسؤول عن أعماله أمام حكومة الجمهورية الفرنسية .

المادة 6 : تؤسس جمعية جزائرية تكلف بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر وذلك بالاتفاق مع الوالي العام .

تكوين هذه الجمعية واختصاصاتها وتسييرها كل ذلك تحدده الأبواب 2، 3، 4 من هذا القانون .

المادة 7 : انشاء مجلس للولاية لدى الوالي العام يكلف بالسهر على تنفيذ قرارات الجمعية الجزائرية .

يتكون هذا المجلس من ستة مستشارين .
اثنان يعينهما الوالي العام .
اثنان تنتخبهما الجمعية سنوياً ، واحد عن كل هيئة انتخابية .
رئيس الجمعية الجزائرية .
نائب رئيس يكون من غير الهيئة التي ينتمي إليها الرئيس .
سلطات أعضاء المجلس قابلة للتجديد .

الباب الثاني

عن النظام التشريعي للجزائر .

المادة 8 : يلغي نظام المراسيم كما هو وارد ، تشريعياً ، في الأمر الصادر بتاريخ 22 جوليت سنة 1934 وفي النصوص اللاحقة له .

تتولى حكومة الجمهورية الفرنسية التنفيذ في الجزائر لقوانين الجمهورية الفرنسية المطبقة في الوطن الأم . وتستعمل لهذا الغرض السلطة المخصصة لها في الدستور وخاصة المادة 47 .

المادة 9 : القوانين والمراسيم المتعلقة بممارسة الحريات الدستورية تطبق حتماً في الجزائر . أما القوانين والمراسيم الخاصة بحالة الأشخاص وأهليتهم ، وبتنظيم الزواج ومفاعيله على الأفراد والممتلكات ، وقانون الارث والحالة المدنية ، باستثناء الترتيبات الجبائية فانها تستمر تطبق حتماً على المواطنين الحائزين على القانون الفرنسي في الجزائر .

المادة 10 : القوانين أو المراسيم الخاصة بحقوق المصالح التي تسمى ملحقة ، تطبق حتماً في الجزائر ما لم تكن هناك اجراءات مناقضة أو ترتيبات جبائية لا تسمح لذلك .

المادة 11 : المعاهدات التي تبرم مع الدول الأجنبية تطبق حتماً على الجزائر ، وكذلك القوانين والمراسيم المتعلقة بتطبيقها .

المادة 12 : التنظيم العسكري والتجنيد ، ونظام الانتخابات والقوانين الأساسية للمجالس المحلية ، والتنظيم الاداري والقضائي ، والاجراءات المدنية والجنائية ، وتحديد الجرائم والجنح وعقوباتها والنظام العقاري والجمركي ، والعفو ، والنزاعات الإدارية ، ونظام الجنسية الفرنسية ، كل ذلك لا يمكن تسويته الا بالقانون .

المادة 13 : يستطيع البرلمان أن يعمم على الجزائر القوانين غير المعنية في المواد السابقة ويتم ذلك باقتراح من الجمعية الجزائرية أو بعد استشارتها ما عدا في الحالات المستعجلة .

المادة 14 : القوانين الجديدة غير المشار إليها في المواد من 9 إلى 12 لا تطبق على الجزائر.

وبالنسبة للموضوعات التي لم تتطرق لها هذه المواد ، فان الجمعية الجزائرية تستطيع ، باقتراح من أحد أعضائها أو من الوالي العام ، أن تصدر قرارات تهدف إلى تعميم قانون الوطن الأم على الجزائر ، سواء بحذافيره أو بعد تكييفه مع الظروف المحلية ، كما انها تستطيع ، في اطار القانون ، أن تصدر تنظيماً خاصاً بالجزائر .

تستطيع الجمعية الجزائرية ، في نفس الظروف ، أن تعدل القرارات المشار إليها في الفقرة السابقة .

المادة 15 : القرارات التي تتخذها الجمعية الجزائرية ، لكي تكون نافـذة ، يجب أن يصدق عليها بمرسوم . ولهذا الغرض ، ترسل من قبل رئيس الجمعية إلى الحكومة ، عن طريق الوالي العام . يستطيع هذا الأخير ، في ظرف ثمانية أيام ، أن يطلب من الجمعية القيام بقراءة ثانية للنص المصادق عليه .

المادة 16 : وفي أجل ستة أسابيع ، إذا لم تتم الحكومة بالتصديق المشار إليه في المادة 15 ، وإذا لم يشعر رئيس الجمعية بالرفض المبرر ، فان القرار يصبح نافذا حتماً ، ويصدق عليه في الحين من طرف الوالي العام .

وفي حالة رفض التصديق ، فان القرار ينقل إلى البرلمان للنظر فيه :

الباب الثالث

عن القانون المالي للجزائر.

المادة 17 : تستطيع الجزائر التملك وانشاء مؤسسات مفيدة لها ، كما انها تستطيع منح السكك الحديدية وخطوط النقل الجوي أو غيره ، وكذلك

سائر الأشغال العمومية الكبرى والخدمات العامة ، واستقراض الأموال واعطاء الضمانات على الالتزامات التي يقوم بها الغير لصالحها .

الوالي العام يمثل الجزائر في كل جوانب الحياة المدنية . وان كل استقراض واعطاء الضمانات أو المنح (المشار إليه في الفقرة السابقة) لا يمكن أن يتم إلا بقرارات من الجمعية الجزائرية تكون نافذة حسب الشروط المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

وفقاً لنفس الاجراء ، وبقرار من الجمعية الجزائرية ، يرخص أو يحدد ما يلي : انشاء والغاء المؤسسات العمومية الجزائرية أو مؤسسات الموازين الملحقة والقواعد الخاصة بتسيير أملاك الجزائر والمالية في مستوى العمالات والبلديات ، وتوزيع الكفالات بين الجزائر والمجموعات الجزائرية ، وذلك كلما كانت الموضوعات المماثلة في الوطن الأم من اختصاص القانون أو النظام الادارى العام .

المادة 18 : تشتمل ميزانية الجزائر من حيث المدخولات على : الغرائم بجميع أنواعها . الضرائب والأدوات ومبالغ المسابقات وغيرها من المواود مهما كان نوعها والتي تحصل في التراب الجزائري شريطة أن تكون مثيلاتها في الوطن الأم ، مخصصة لميزانية الدولة ما عدا الموارد التي تصب حالياً في ميزانية الوطن الأم .

جميع مصروفات الخدمات المدنية التي هي في الوطن الأم ، على نفقة ميزانية الدولة غير ان معاشات الموظفين والأعوان المحليين لا تتحملها الميزانية الجزائرية الا إذا كانت قد صفيت ابتداء من فاتح جانفي سنة 1901 ، ونسبياً مع مدة الخدمات المنجزة منذ ذلك التاريخ ، وكمساهمة في المصروفات العسكرية والأمنية التي تنفقها ، في الجزائر ، ميزانية الدولة ، فان ميزانية الجزائر تشارك بنسبة يحددها القانون .

المادة 19 : تنقسم المصروفات المسجلة في ميزانية الجزائر إلى مصروفات اجبارية ومصروفات اختيارية .

تتكون المصروفات الاجبارية مما يلي :

1 ـ دفع الديون اللازمة ، وتغطية عجز الميزانية وإعادة تكوين صندوق الاحتياط وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 27 .

2 ـ تزويد الصندوق العام للتقاعد ، في الجزائر ، كما يحدد ذلك بمرسوم .

3 ـ مساهمة الجزائر في المصروفات العسكرية والأمنية المشار إليها في المادة السابقة .

4 ـ مرتبات وعلاوات الموظفين الموضوعين تحت تصرف الوالي العام في حدود المناصب المالية المصادق عليها من قبل الجمعية الجزائرية بالنسبة للسنة السابقة .

5 ـ المصاريف الضرورية لتنفيذ قوانين الجمهورية الفرنسية المعممة على الجزائر .

لا يمكن تحميل ميزانية الجزائر مصاريف اخرى الا بقانون أو بانتخاب توافق عليه الجمعية الجزائرية ويكون شرطاً لكل التزام .

لا يمكن انشاء مناصب شغل في بحر السنة اذا لم تسجل في ميزانية نفس السنة توقعات لهذا الغرض .

المادة 20 : وضع الغرائم أو الغاؤها ، وتحديد تعاريفها وتعديل مقاييسها وطرق جبايتها ووضع العقوبات في الميدان الضرائبي ، كل ذلك تصادق عليه الجمعية الجزائرية .

هذه القرارات التي تصدرها الجمعية الجزائرية تكون نافذة وفقاً للاجراء المنصوص عليه في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

وما لم يتضمن القرار ترتيبات مناقضة ، فان الدخول حيز التنفيذ يحدد بقرار من الوالي العام .

وفيما يتعلق بحقوق الجمارك ، فان الترتيبات السابقة لا تخص سوى نسب الحقوق المطبقة على البضائع التي توجد قائمتها حالياً ضمن التعريفة الخاصة بالجزائر.

وباستثناء المبالغ المخصصة لدفع مقابل الخدمات المقدمة ، فان أية غرامة أو ضريبة أو أتاوة لا يمكن سنها في الجزائر إلا بقانون أو بقرار من الجمعية الجزائرية .

المادة 21 : مشروع ميزانية الجزائر يوضع من طرف الوالي العام تحت رقابة وزير الداخلية والمالية .

تصادق عليه الجمعية الجزائرية .
يسوى بمرسوم يوقع عليه وزير الداخلية والمالية .

المادة 22 : تقييم المدخولات المنتظرة من النظام الجبائي المصادق عليه من طرف الجمعية الجزائرية ، يمكن تصحيحه حتماً بمرسوم تسوية في حالة وجود خطأ في التقديرات .

وفي حالة نسيان أو نقص في الأموال المطلوبة لتغطية المصاريف الاجبارية المحددة في المادة 19 ، فان القروض الضرورية تسجل حتماً ضمن قرار التسوية .

المادة 23 : على اثر التصحيحات التي تدرجها الحكومة ضمن مرسوم التسوية ، تطبيقاً لترتيبات المادة السابقة ، وعندما يفقد التوازن في الميزانية ، فان المشروع يعاد إلى الجمعية الجزائرية التي تعقد ، حينا ، دورة طارئة لمدة أقصاها خمسة عشر يوماً .

وإذا لم تحقق الجمعية الجزائرية التوازن الحقيقي ، فان مجلس الدولة يصدر مرسوماً يحدد في أقرب الآجال الطرق والوسائل الضرورية لذلك .
يقدم مشروع المرسوم إلى الجمعية الجزائرية تعطي فيه رأيها .

المادة 24 : إذا لم تتم المصادقة على الميزانية ، ولم يصدق عليها أثناء افتتاح السنة ، فان ميزانية السنة السابقة تطبق حتماً في اثنى عشرة مقاسطة .

المادة 25 : عندما تقتضي الظروف ذلك ، فان ميزانية الجزائر يمكن تعديلها خلال السنة وذلك في نفس الشكل الذي تم فيه التصويت والتسوية .

والتعديلات التي تقرر هكذا لا تخص اصلاح الأخطاء التقديرية ومواجهة النقص في القروض الذي تكون قد أظهرته احداث لاحقة لافتتاح السنة ، أوتسديد المصاريف التي تكون ظروف لاحقة قد جعلتها ضرورية . وما عدا في حالات الضرورة الملحة فان تلك التعديلات لا يمكن أن تشمل توسيع المصالح الموجودة أو تغيير مصاريف برنامج الميزانية الطارئة .

كل زيادة في حجم الميزانية الأساسية يجب أن تكون موضوع تسجيل واحداث مدخولات فعلية كافية لضمان ذلك .

المادة 26 : تغذي الخزينة الجزائرية بالمدخولات المتنوعة التي تقبض لفائدة مصالح الميزانية والمصالح الخارجة عن ميزانية الجزائر .

تصب عن طريق الحساب الجاري في الخزينة الجزائرية المبالغ غير المقيدة في الميزانيات الملحقة على مستوى العمالات والبلديات والمؤسسات العمومية ، وكذلك الودائع التي تدخل إلى مركز الحساب الجاري ، وأموال المؤسسات ذات الصالح العام ، وبصفة عامة كل المبالغ المودعة بفائدة أو بدون فائدة في الخزينة من قبل المجموعات أو الخواص وفقاً للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل ، باستثناء ما يودع بالجزائر في الصندوق الوطني للادخار أو صندوق الايداع والخزن وهي مبالغ تصب مباشرة في الخزينة العمومية للوطن الأم .

سيصدر وزير المالية قرارات تحدد طرق التسويات الدورية التي تتم بين الخزينة العمومية والخزينة الجزائرية ، وكذلك قواعد استعمال مبالغ الخزينة المتوفرة في الحساب الجاري أو في شكل أوراق خزينية أو سندات للدولة أو للجزائر تقرض لآجال إلى المجموعات العمومية الجزائرية أو المؤسسات الخاصة قصد انجاز أشغال ذات مصلحة عامة ، أو تخصص للاشتراك في رأسمال المؤسسات التي تهم نشاطاتها الاقتصاد العام في الجزائر .

يستطيع الوالي العام ، بعد موافقة الجمعية الجزائرية أو لجنتها المالية ووزير المالية ، تقديم تسبيقات مؤقتة ، بفائدة أو بدون فائدة ، من متوفرات الخزينة إلى العمالات والبلديات والدواوين والمؤسسات العمومية وذات الصالح العام أو نقابات المحاسبة الجزائرية .

المادة 27 : مخصص فائض مدخولات ميزانية الجزائر الذي يلحظ في آخر السنة إلى تأسيس صندوق احتياطي .

وما لم يبلغ الصندوق الاحتياطي نصف عشرالمبلغ الوسط للمنتوجات والموارد العادية المسجلة في السنوات الثلاث الأخيرة ، فانه لا يقتطع منه الا لدفع

الباب الرابع

عن تكوين الجمعية الجزائرية وسيرها .

المادة 30 : تتكون الجمعية الجزائرية من مائة وعشرين عضواً : ستون يمثلون مواطني الهيئة الانتخابية الأولى ، وستون يمثلون مواطني الهيئة الثانية . ينتخب الجميع لمدة ست سنوات بالتصويت العام والاقتراع الفردي على دورتين . ويتم تجديد انتخابات نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات . تحدد الدوائر الانتخابية بواسطة القانون .

المادة 31 : ينتخب أعضاء الجمعية الجزائرية من طرف هيأتين :

تتكون الهيئة الأولى من المواطنين الذين يتمتعون بالحالة المدنية الفرنسية دون تمييز في الأصل . ويسجل ، أيضاً ، في هذه الهيئة ، وبطلب منهم خلال السنة التي تلي رشدهم الانتخابي أو التي يدخلون فيها ضمن أحد الأصناف الخصوصية التالية ، المواطنون الذين يتمتعون بالقانون المحلي والمشار إليهم فيما يلي :

الضباط وقدماء الضباط .

الحاصلون على احدى الشهادات التالية ، دبلوم التعليم العالي ، باكلوريا التعليم الثانوي ، الأهلية العليا ، الوسطى ، دبلوم نهاية الدراسات الثانوية ، دبلوم المدارس ، دبلوم التخرج من مدرسة وطنية عليا أو مدرسة التعليم المهني الصناعي الفلاحي أو التجاري ، أهلية اللغة العربية والبربرية .

موظفو الدولة وأعوانها في العمالات والبلديات والمصالح العمومية ، العاملون منهم والمتقاعدون ، الحائزون على دائم خاضع للقانون وفقاً للشروط التي ستحدد بمرسوم .

الأعضاء الحاليون والقدامى للغرف التجارية والفلاحية .
الباشغوات والآغوات والقواد الذين مارسوا لمدة ثلاث سنوات على الأقل ولم يتعرضوا للطرد .

الشخصيات التي مارست أو تمارس مهمة مندوب مالي ، مستشار عام ، نائب بلدي أو رئيس جماعة .
أعضاء النقابة الوطنية لوسام الشرف .
رفاق حرب التحرير .
الحائزون على وسام المقاومة .
الحائزون على الوسام العسكري .
الحائزون على وسام العمل ، والأعضاء الحاليون والقدامى في نقابات العمال المؤسسة قانونياً ، وذلك بعد ممارسة مهمتهم لمدة ثلاث سنوات .
مستشارو أو قدماء مستشاري محاكم العمال ،
الوكلاء الشرعيون .
الأعضاء المنتخبون الحاليون أو القدامى في مجالس الادارة ومجالس فروع الجمعيات الأهلية للاحتياط ، للصناعات التقليدية والزراعية .
الحائزون على بطاقة محارب 1914 ـ 1918 .
الحائزون على وسام حرب 1939 ـ 1940 .
الحائزون على وسام الحرية .
كل المنتخبين المسجلين حالياً في الهيئة الأولى يواصلون تصويتهم ضمن هذه الهيئة

المادة 32 : كل منتخب أو منتخبة بلغ من العمر ثلاث وعشرين سنة على الأقل يمكن انتخابه من احدى الهيئتين على السواء .

القواعد الانتخابية وعدم التعارض معها محددة في القانون بالنسبة لأعضاء المجلس الوطني لا يمكن الجمع بين العضوية في الجمعية الجزائرية والبرلمان . مجلس الدولة هو الذي ينظر ، أولاً وأخيراً في الاحتجاجات الخاصة بانتخابات الجمعية الجزائرية .

المادة 33 : زيادة على تسديد مصاريف تنقلهم ، يتقاضى أعضاء الجمعية الجزائرية علاوة سنوية تحددها الجمعية وتدفع شهرياً . تحدد هذه العلاوة اعتماداً على مرتب صنف من الموظفين .

المادة 34 : العضو في الجمعية الجزائرية لا يلاحق ولا يطارد ولا يوقف ولا يسجن ولا يحاكم بسبب الآراء أو الانتقادات التي تصدر عنه داخل هذه الجمعية .

المادة 35 : تجتمع الجمعية الجزائرية في مدينة الجزائر .

تعقد ، كل سنة ، ثلاث دورات عادية لا تتجاوز مدة كل منها ستة أسابيع .

تستدعى الجمعية الجزائرية ، وتفتح دوراتها وتختم بقرار من الوالي العام . تستطيع الجمعرة ، كذلك أن تعقد دورات طارئة لمدة خمسة عشر يوماً على الأكثر ، وذلك اما بدعوة من الوالي العام أو بطلب موجهة نصف أعضاء الجمعية إلى رئيسها . يحدد موضوع الدورة الطارئة بتدقيق نسبي في الدعوة .

المادة 36 : تنتخب الجمعية الجزائرية ، سنوياً ، مكتبها المكون من : رئيس وثلاثة نواب للرئيس وأربعة أمناء . يشتمل هذا المكتب على عدد متساوٍ من منتخبي كل هيئة . رئاسة تمنح سنوياً ، بالتناوب ، لواحد من منتخبي الهيئتين .

تنتخب الجمعية ، كذلك ، اللجنة المالية المكونة من ثمانية عشر عضواً ، واللجان العامة التي تحدد عددها الذي لا ينبغي أن يتجاوز ستة ـ غير اللجنة المالية ـ

كما تحدد اختصاصاتها . وتكلف هذه اللجان ببحث مختلف القضايا التي هي من اختصاص الجمعية .

هذه اللجان يجب أن تشتمل على عدد متساو من أعضاء كل هيئة يقترحون من طرف زملائهم في الهيئة .

تقوم اللجان بانتخاب رئيس ونائب له عن طريق الاقتراع السري . يراعى في ذلك التناوب السنوي بحيث لا تكون الرئاسة والنيابة عند ممثلي نفس الهيئة .

المادة 37 : جلسات الجمعية الجزائرية عمومية . غير ان الجمعية تستطيع ، بطلب من عشرة أعضاء ، من الرئيس أو الوالي العام ، أن تقرر ، بدون مداولات ، إذا كان لازماً أن تتحول إلى لجنة سرية .

محاضر الجلسات تنشر كاملة على أعمدة الجريدة الرسمية في الجزائر .

المادة 38 : يحضر الوالي العام جلسات الجمعية العامة وله فيها حق الكلمة يستطيع أن يأتي معه بمساعدين أو ينيب عنه محافظين من الولاية .

للجمعية الجزائرية حق الحصول من الوالي العام على كل المعلومات حول القضايا التي هي من اختصاصها .

المادة 39 : قرارات الجمعية تتخذ بالأغلبية . غير انه بطلب من الوالي العام أو اللجنة المالية أو من ربع الأعضاء ، فان التصويت لا يكون نافذاً الا بعد أربع وعشرين ساعة وبأغلبية ثلثي الأعضاء العاملين اللهم الا إذا لوحظت الأغلبية في كل من الهيئتين .

المادة 40 : الجمعية الجزائرية هي نفسها التي تحدد ، بقانون داخلي ، طرق سيرها التي لم يحددها هذا القانون . كما انها تضع جدول أعمالها .

المادة 41 : وفقاً للفقرة 3 من المادة السادسة من القانون رقم 46 / 2385 المؤرخ يوم 27 أكتوبر 1946 ، الخاصة بتكوين وانتخاب مجلس الاتحاد الفرنسي ، فان الجمعية الجزائرية تنتخب ستة ممثلين عن المنطقة الترابية التي تمثلها الجزائر .

المادة 42 : يستطيع الوالي العام ، بقرار ، استدعاء اللجنة المالية أو أية واحدة من اللجان العامة التابعة للجمعية الجزائرية ، وذلك خارج دوراتها لكي تبحث تمهيدياً ، الأشغال التي تكون موضوع الدورات المذكورة .

المادة 43 : مشروع ميزانية الجزائر تناقشه الجمعية الجزائرية وتصادق عليه خلال دورتها العادية الثالثة وذلك على أساس التقرير الذي تقدمه لها اللجنة المالية .

تقرير المصاريف يرجع في آن واحد إلى الجمعية الجزائرية والوالي العام ، غير أن هذا الأخير وحده هو الذي يقترح مصاريف الموظفين .

لا تناقش الجمعية الجزائرية أي تعديل إذا لم يدرس مسبقاً من طرف اللجنة العامة التي تندرج ضمن اختصاصاتها بحث الموضوع ، وإذا لم تحوله تلك اللجنة إلى اللجنة المالية .

المادة 44 : يعود الأمر ، في مجال الضرائب ، إلى الجمعية الجزائرية والوالي العام . تتخذ القرارات من طرف الجمعية ، اعتماداً على تقرير اللجنة المالية .

لا يمكن للجمعية أن تناقش أي مشروع أو تعديل إذا لم يدرس ، مسبقاً ، من قبل اللجنة المالية .

المادة 45 : تلغي ، حتماً ، كل مداولات الجمعية الجزائرية إذا كان الموضوع خارجاً عن اختصاصاتها ، وكذلك كل مداولة مهما كان موضوعها إذا جرت خارج الدورات القانونية للجمعية .

يعلن عن الالغاء بقرار من الوالي العام بعد استشارة مجلس الحكومة .

الترتيبات المتعلقة بالمداولات التي تجري خارج الاجتماعات القانونية للمجالس العامة تطبق على الجمعية الجزائرية .

المادة 46 : إذا خالفت الجمعية ترتيبات المادة السابقة أو رفضت انتخاب الميزانية ، فانه يمكن خلها بمرسوم يناقشه مجلس الوزراء .

في هذه الحالة ، تجدد الجمعية الجزائرية عن طريق الانتخاب ، وفقاً للـــترتيبات الواردة في القانون الجاري به العمل ، وذلك في أجل أقصاه شهرين من تاريخ حلها .

في خلال الأيام الثمانية لتاريخ الحل ، تجتمع ، في دورة طارئة ، المجالس العامة في الجزائر وتعين لجنة خاصة مكونة من ثمانية عشر مستشاراً عاماً ، بمقياس ستة عن كل عمالة لا يكونون أعضاء في الجمعية المحلولة . يراعي هذا التعيين المساواة ، من حيث العدد بين كل من الهيئتين .

تمارس اللجنة الخاصة كل سلطات الجمعية الجزائرية باستثناء تلك المنصوص عليها في المادتين 14 و32 من هذا القانون ، تنتهي مهامها ، حتماً ، بمجرد إعادة تكوين الجمعية الجزائرية .

الباب الخامس

سلطة الوالي العام الإدارية في الجزائر.

المادة 47 : كل المصالح المدنية في الجزائر ، باستثناء مصالح القضاء والتربية الوطنية ، موضوعة تحت سلطة الوالي العام .

يخضع مدير أكاديمية الجزائر لسلطة الوالي العام بالنسبة لكل ما يتعلق بتنفيذ مخطط التعليم الكامل وإدارة المؤسسات التابعة لنظام التعليم المنصوص عليه في المادة 3 من مرسوم 27 نوفمبر 1944 ، الخاص بتنفيذ مخطط التعليم الكامل للشبان المسلمين في الجزائر .

الوالي العام في الجزائر وحده أهل لاستقبال بيانات الطعن المقدمة لمجلس الدولة ضد أعمال الادارات العاملة تحت سلطته . انه مخول لتقديم الملاحظات التي يرى فيها إجابة عن البيانات المذكورة .

النزاعات الانتخابية والنزاعات المتعلقة بأعمال الوالي العام في الجزائر تبقى خاضعة للنظم والقواعد الجاري بها العمل .

المادة 48 : تساعد الوالي العام إدارة مركزية ، يحدد تنظيمها العام بقانون إداري عمومي يتخذ باقتراح من الوالي العام نفسه وبعد استشارة الجمعية الجزائرية .

المادة 49 : ينوب الأمين العام الوالي العام في حالة غياب أو منع . في هذه الحالة ، يرأس الأمين العام خاصة اجتماعات مجلس الولاية .

الباب السادس

ترتيبات مختلفة وانتقالية .

المادة 50 : يلغى النظام الخاص بمناطق الجنوب . وتعتبر هذه المناطق كعمالات .

سيصدر قانون ، بعد استشارة الجمعية الجزائرية ، يتولى تحديد الشروط التي تتحول بمقتضاها هذه المناطق ، كلياً أو جزئياً ، إلى عمالات متميزة عن العمالات الموجودة أو التي ستوجد أو تكون مدمجة فيها .

يلغي مرسوم 30 ديسمبر سنة 1903 ، تدمج ميزانية منطقةالجنوب في ميزانية الجزائر ابتداء من فاتح جانفي سنة 1948 .

المادة 51 : مع التحفظ فيما يتعلق بالموضوعات المذكورة في المواد من 9 إلى 12 من هذا القانون ، وباستثناء المراسيم المطعون فيها أمام مجلس الدولة ، فان ما يلي مثبت :

1 ـ المراسيم التي اتخذت في الفترة الفاصلة بين دخول الدستور حيز التنفيذ والتصديق على هذا القانون من أجل تعميم القوانين على الجزائر .

2 ـ المراسيم التي تمت وعدلت ، في نفس الفترة ، أو الغت المراسيم التي صدرت قبل دخول الدستور حيز التنفيذ من أجل أن تصبح القوانين مطبقة على الجزائر .

3 ـ المراسيم التي صدرت في نفس الفترة بمقتضى الأمر المؤرخ بيوم 22 جوليت سنة 1834 .

المادة 52 : مع التحفظ فيما يتعلق بالموضوعات المذكورة في المواد من 9 إلى 12 من هذا القانون ، يمكن للقرارات المتخذة من قبل الجمعية الجزائرية وفقاً للشروط المنصوص عليها في المواد 14 و 15 و16 .

1 ـ أن تدخل إلى الجزائر القوانين السابقة لدخول الدستور حيز التنفيذ .

2 ـ أن تدخل إلى الجزائر القوانين اللاحقة لذلك الدخول حيز التنفيذ ، والتي أجل تعميمها على الجزائر لاستصدار مرسوم تطبيقي .

3 ـ أن تتمم ، تعدل أو تلغي ، بقطع النظر عن التثبيت المشار إليه أعلاه ، المراسيم التي عممت قوانين على الجزائر قبل صدور هذا القانون ، وكذلك المراسيم الصادرة في نفس الفترة بمقتضى الأمر المؤرخ بيوم 22 جوليت سنة 1834 .

4 ـ أن تتمم أو تعدل ، للتكيف مع الظروف المحلية ، القوانين الصادرة في الفترة ما بين دخول الدستور حيز التنفيذ وصدور هذا القانون .

الباب السابع

عن المجموعات المحلية .

المادة 53 : المجموعات المحلية في الجزائر هي : البلديات والعمالات ، وبالتالي ، فان البلديات المختلطة قد ألغيت .

إن التطبيق التدريجي لهذه التدابير سيكون موضوع قرارات تصدرها الجمعية الجزائرية وتصبح نافذة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

يتواصل تطبيق النصوص الجاري بها العمل حالياً ، وذلك بصفة انتقالية إلى غاية اصدار التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة .

المادة 54 : الاطار والمساحة والتجميع المحتمل وكذلك تنظيم البلديات والعمالات سيحددها القانون .

المادة 55 : المجموعات المحلية تسير نفسها بحرية بواسطة مجالس تنتخب بالاقتراع العام المباشر والسري . هذه المجالس هي : بالنسبة للعمالات . المجالس العامة ، وبالنسبة للبلديات المجالس البلدية والجماعة .

ان التطبيق التدريجي لهذه التدابير سيكون موضوع قرارات تصدرها الجمعية الجزائرية ، وتصبح نافذة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

الباب الثامن

الترتيبات الملحقة .

المادة 56 : استقلال الدين الاسلامي عن الدولة مضمون على غرار الديانات الأخرى في إطار القانون المؤرخ بيوم 9 ديسمبر سنة 1905 والمرسوم المؤرخ بيوم 27 سبتمبر سنة 1907 .

ان تطبيق هذا المبدأ ، خاصة فيما يتعلق بادارة الأحباس ، سيكون موضوع قرارات تصدرها الجمعية الجزائرية وتصبح نافذة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

الأعياد الاسلامية الكبرى : العيد الكبير ، العيد الصغير ، المولد وعاشوراء ترسم أعياداً قانونية في الجزائر .

المادة 57 : نظراً لكون اللغة العربية هي إحدى لغات الاتحاد الفرنسي فان نفس الترتيبات تطبق على اللغة الفرنسية وعلى اللغة العربية بالنسبة لنظام الصحافة والنشريات الرسمية أو الخاصة التي تصدر في الجزائر .

سينظم تعليم اللغة العربية في الجزائر وعلى جميع المستويات .

ان تطبيق هذا الاجراء الأخير سيكون موضوع قرارات تصدرها الجمعية الجزائرية وتصبح نافذة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

المادة 58 : يجب أن تنتخب الجمعية الجزائرية ، على أكثر تقدير ، يوم 15 جانفي سنة 1948 ، وأن تجتمع في نصف الشهر الذي يلي انتخابها .

يوم اجتماع الجمعية الجزائرية المؤسسة بهذا القانون ، يحل حتماً المجلس الحالي الذي انشئ بواسطة الأمر الصادر يوم 15 سبتمبر سنة 1945 .

ان النظام التشريعي المنصوص عليه في الباب الثاني من هذا القانون سيدخل حيز التنفيذ في نفس اليوم . وإلى غاية ذلك التاريخ ، فان المجلس المالي يمارس الصلاحيات المحددة للجمعية الجزائرية في المادتين 14 و52 من هذا القانون ، غير ان هذا المجلس لا يتصل به سوى الوالي العام .

المادة 59 : ان مراسيم خاصة بتنظيم الادارة العمومية ، تتخذ باقتراح من الوالي العام وبقرار من وزير الداخلية قد تحدد شروط تطبيق هذا القانون .

المادة 60 : ان القانون الصادر بتاريخ 19 ديسمبر سنة 1900 والمتعلق بانشاء ميزانية خاصة للجزائر ، والقوانين التي عدلتها وتممتها ، والأمر الصادر بتاريخ 15 سبتمبر سنة 1945 والذي أنشأ المجلس المالي في الجزائر ، وكذلك كل الترتيبات المناقضة لهذا القانون كلها تلغى مع التحفظ حسب النظام الانتقالي المنصوص عليه في المادة 58 .

ينفذ هذا القانون كقانون للدولة .

حرر في باريس يوم 20 سبتمبر سنة 1947

توقيع : فانسان أوريول

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 225.

الملحق 02: قيادات المنظمة الخاصة

قيادة أركان المنظمة الخاصة

مخطط قيادات الأركان الثلاثة منذ تأسيس المنظمة الخاصة : فيفري 1947، إلى تفكيكها : ماي 1950

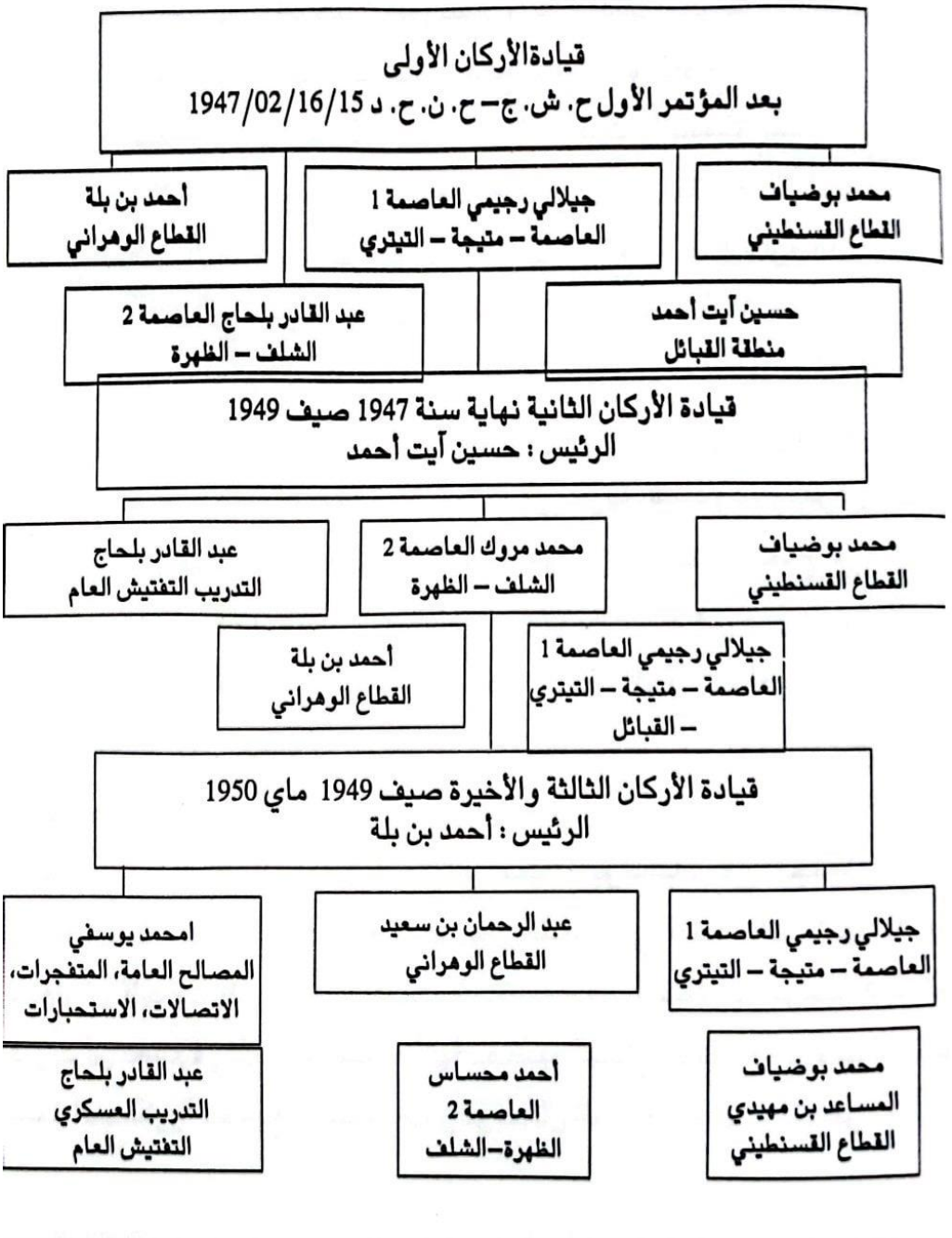

[1] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 546.

الملحق 03: النظام الداخلي للمنظمة الخاصة[1]

النظام الداخلي للمنظمة الخاصة

المادة 1: الانضباط

بما أن الانضباط هو القوة الأساسية للجيوش، فإنه يتحتم على كل قائد أن يحظى بالطاعة المطلقة للمقودين وبانقيادهم لأوامره في جميع الأوقات. ويجب أن تنفذ الأوامر بحذافيرها دون تردد ولا مهمة، فالسلطة التي تصدرها مسؤولة عنها.

المادة 2: التجنيد

أ- التجنيد محدود

ب- يجب على العنصر المجند أن تتوفر فيه الشروط التالية: الإيمان، الكتمان، الشجاعة، الحيوية، الثبات، سلامة الجسم.

ج- مدة الخدمة غير محدودة

د- يجب على العنصر المجند أن ينجح في الامتحان وأن يؤدي اليمين. بعد ذلك لا يستطيع مغادرة المنظمة كيفما شاء، وإذا فعل ذلك، فإنه يعتبر هاربا.

المادة 3: الاجتماعات

أ- الاجتماعات إجبارية وكذلك حضور جميع العناصر.

ب- التاريخ والمكان يحددان من طرف القائد المعنى.

ج- التحية للقادة إجبارية قبل الاجتماعات وبعدها، ولكنها ممنوعة في الخارج.

د- يفتتح الاجتماع ويختتم بالتحية الوطنية.

هـ- يطبق الانضباط بصرامة أثناء الاجتماع، ويفرغ جدول الأعمال بدقة متناهية.

المادة 4: السلوك

يجب على كل مناضل أو قائد أن ينحلي بسلوك مثالي من جميع وجهات النظر.

المادة 5: الرخص

يجب على كل عنصر يكون مضطرا لمغادرة محل سكناه، مؤقتا، من أجل قضاء حاجاته الخاصة أن يطلب رخصة يحدد فيها التاريخ والمدة والمكان المنتقل إليه، ولا يسافر إلا عندما تعطى له الرخصة.

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 330.

المادة 6: النقل

أ- إذا كان العنصر مضطرا لمغادرة محل سكناه، نهائيا، فإن من الواجب عليه أن يطلب تحويله إلى المكان الذي يريد الانتقال إليه.

ب- لا يحق له أن يذهب إلا عندما يقبل طلبه.

ج- التحويل من وحدة إلى أخرى يكون من طرف السلطة المعنية.

المادة 7: الثواب

يجازى المناضلون حسب رتبهم

أ- بالتنويه به مقابل عمل أداه بشجاعة وإخلاص.

ب- بالتهنئة الشفوية مقابل روح الانضباط وجميع الخدمات.

ج- بالترقية في العمل

المادة 8: العقاب

أ- التصنيف

-1 الأخطاء البسيطة: التغيب عن الاجتماعات، الكسل، الإرادة السيئة، التهاون في العمل، السلوك الرديء.

-2 الأخطاء الخطيرة: الإخلال بالانضباط، عدم الطاعة، إبداء الضعف الانهزامية، التقارير المزورة، وكل خطأ بسيط يتكرر ثلاث مرات.

-3 الأخطاء الخطيرة جدا: الخيانة، الهروب، إفشاء السر للعدو وللأولياء ولأي عنصر أجنبي عن الوحدة الأساسية التي ينتمي إليها المناضل وكل خطأ خطير يتكرر ثلاث مرات.

ب- التحديد

-1 التوبيخ، عن الأخطاء البسيطة

-2 التجريد من الرتبة والتوقيف، عن الأخطاء الخطيرة (يمكن أن يكون التوقف محددا أولا حسب خطورة الخطأ)

-3 الشطب، عن الأخطاء الخطيرة جدا

-4 الإعدام:

أ- بالنسبة للأخطاء الخطيرة جدا والشطب الذي قد يسيئ إلى المنظمة الخاصة.

ب- يكون التنفيذ حينا أو يؤجل حسب قرار المنظمة الخاصة

الملحق 04: قائمة إسمية بأعضاء لجنة الستة[1].

قائمة اسمية بأعضاء لجنة «الستة»
الذين حددوا موعد الشروع في الكفاح المسلح
ليوم أول نوفمبر[1] 1954

مصطفى بن بولعيد	محمد بوضياف
محمد العربي بن مهيدي	مراد ديدوش
رابح بيطاط	بلقاسم كريم

[1] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 590.

الملحق رقم (05): قائمة ال22 للجنة الثورية للوحدة والعمل[1]

باجي مختار	بيطاط رابح	حباشي عبد السلام
بلوزداد عثمان	بوعجاج زبير	العمودي عبد القادر
بن عبد الملك رمضان	بوعلي الشريف	مشاتي محمد
بن عودة بن مصطفى	بوشعيب أحمد	ملاح سليمان
بن بولعيد مصطفى	بوضياف محمد	مرزوقي محمد
بن مهيدي محمد العربي	بوصوف عبد الحفيظ	بوجمعة سويداني
بن طوبال لخضر	دريش إلياس	زيغود يوسف

وردت هذه الأسماء بحسب الترتيب الأبجدي الفرنسي.

[1] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 57.

الملحق رقم (06): بيان أول نوفمبر 1954

بيان اول نوفمبر
إعلان إلى الشعب الجزائري
وإلى المناضلين من أجل القضية الوطنية

إليكم ،أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا- نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة- نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل وذلك بأن نعرض عليكم مشروعنا والهدف من عملنا، وصواب وجهة نظرنا التي يبقى هدفها، دائما، هو الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي. ورغبتنا، أيضا، هي أن نجنبكم الالتباس الذي قد تلجأ إليه الامبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

«فنحن نعتب، قبل كل شيء، أن الحركة الوطنية- بعد عقود من الكفاح- قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. بالفعل، وحيث أن هدف أية حركة ثورية هو توفير كل الشروط اللازمة للقيام بالعملية التحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية، متحد حول قضية الاستقلال والعمل. أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الصغيرة التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي خاصة لدى إخواننا العرب و المسلمين.

إن أحداث المغرب و تونس لذات دلالة ،في هذا الصدد ،وهي تعبر بعمق عن مسار الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا كنا،منذ أمد بعيد، أول الداعين إلى الوحدة في العمل التي، مع الأسف، لم تتحقق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

واليوم، فإن كل واحد منها قد انطلق بعزم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث. وهكذا، فإن حركتنا الوطنية التي أنهكتها سنوات من الجمود والرتابة وسوء التوجيه والتي حرمت من المساندة الشعبية الضرورية وتجاوزتها الأحداث... إن هذه الحركة تتفكك بالتدريج محدثة ارتياح الاستعمار الذي ظن أنه أحرز أكبر انتصار في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

« فأمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسئولين المناضلين الواعين ،التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والنفوذ لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والشهرة، ولذلك ،وطبقا للمبادئ الثورية، فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد العنيد الأعمى، الذي ظل دائما يرفض منح أدنى الحريات بوسائل الكفاح السلمي.

هذه، في رأينا، أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وبذلك نتخلص من جميع الشبهات المحتملة، و نتيح لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية البحتة فرصه الاندماج في الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا، نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

- إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية.

- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي تسببت في تخلفنا الحالي.

- تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطاره الطبيعي العربي والإسلامي

- تأكيد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية و ذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

وسائل الكفاح:

طبقا للمبادئ الثورية، و اعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

وسيكون على جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها ، أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إنها لمهمة شاقة وتتطلب تعبئة كل القوى وجميع الموارد الوطنية. صحيح أن الكفاح سيكون طويلا و لكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وسائر التعلات، وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وللحد من الخسائر البشرية و إراقة الدماء، فإننا نعرض على السلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف، نهائيا، للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 - الاعتراف بالجنسية الجزائرية، علنا ورسميا، ملغية بذلك كل الأوامر السلطانية والمراسيم والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم تأريخ الشعب الجزائري وجغرافيته ولغته ودينه وطبائعه.

2 - فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية واحدة لا تتجزأ .

3- خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع لمعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة .

وفي المقابل :

1 – إن المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية ، والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات .

2 – جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم حق الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون ، بذلك ، أجانب تجاه القوانين السارية المفعول ، وبين الجنسية الجزائرية ، وفي هذه الحالة يعتبرون جزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

3 – تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر، وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

أيها الجزائري، إننا ندعوك للتأمل في هذا الميثاق، وواجبك هو أن تنضم إليه لإنقاذ بلادنا وتمكينها من استرجاع حريتها . إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك .

أما نحن، العازمين على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للامبريالية، فإننا نقدم للوطن أغلى ما نملك .

بتاريخ أول نوفمبر 1954

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 323

الملحق رقم (07): نداء جبهة التحرير الوطني

النص الكامل لنداء جبهة التحرير الوطني

نشر في أول نوفمبر 1954

أيها الشعب الجزائري

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا، نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة، نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل. بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي. ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ، بعد مراحل من الكفاح، قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية، في الواقع، هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية. فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال والعمل. أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. وما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الساعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منا قد اندفع اليوم في هذا السبيل أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين والتوجيه المنحرف ومحرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث. الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا منا أنه أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية. إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي نخشى أن يصبح علاجها مستحيلا. رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي يوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلين عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة. ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونضمن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم "جبهة التحرير الوطني".

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية الفرصة أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 – إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 – احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1 – التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 – تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

– تدويل القضية الجزائرية.

– تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

– في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية. واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض. والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية.

حقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير وتحاشيا للتأويلات الخاطئة و على رغبتنا الحقيقية في السلم وتفاديا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية أرضية مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تنطوي على نوايا حسنة بأن تبادر إلى الاعتراف للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 – الاعتراف بالقومية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2 – فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 – خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 – فإن المصالح الفرنسية ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة لأشخاص والعائلات.

2 – جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية وبين الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3 – تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الشعب الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن تسترجع لها حريتها. إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن العازمين على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للإمبريالية فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية.

[1] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 399.

الملحق رقم (08): وثيقة مؤتمر الصومام[1]

جبهة التحرير / جيش التحرير

مؤتمر الصومام

محضر اجتماع مسؤولي أقاليم وهران والجزائر وقسنطينة، المنعقد بتاريخ 20 أوت 1956.

الأعضاء الحاضرون :

- بن مهيدي، ممثل الإقليم الوهراني، رئيس الجلسة
- عبان، ممثل جبهة التحرير، كاتب الجلسة
- أوعمران، ممثل إقليم الجزائر العاصمة
- كريم، ممثل القبائل
- زيغوت، ممثل الشمال القسنطيني.
- بن طوبال، نائب زيغوت.

الأعضاء الغائبون :

- بن بولعيد مصطفى، ممثل الأوراس - النمامشة
- سي الشريف، ممثل الجنوب (متغيب بعذر بعدما أرسل تقريره للاجتماع).

جدول الأعمال :

1. دواعي وأهداف الإجتماع
2. عرض حال :

[1] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 399.

ا. الناحية النظيمية : التقسيم، الهيكلة، مراكز القيادة.

ب. الناحية العسكرية :العدد، الوحدات، التشكيلة، التسليح

ج. المالية : المداخيل، النفقات، الخزينة

د. الناحية السياسية : معنويات المحاربين والشعب

3. الأرضية السياسية والدفاتر الثلاث.

4. توحيد النمط :

أ. التنظيمي، التقسيم، الهياكل، التحويلات، مراكز القيادة

ب. العسكري، الوحدات، الرتب، الشارات، الأوسمة، الأجرة والمنح العائلية

ج. السياسي، المحافظون السياسيون وصلاحياتهم

د. الإدارة، مجالس الشعب.

5. جبهة التحرير الوطني : العقيدة، القانون الأساسي، الهيئات القيادية : المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لجنة التنسيق والتنفيذ واللجان.

6. جيش التحرير الوطني : المصطلحات (مجاهد، مسبل، فدائي)، الوضعية الحالية، التوسيع والتطوير الهجومي

7. العلاقات بين جبهة التحرير وجيش التحرير : علاقات الداخل بالخارج، تونس، المغرب الأقصى، فرنسا.

8. العتاد

9. رزنامة العمل : العسكري، السياسي، العتاد، وقف إطلاق النار، المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة، الحكومة المؤقتة.

10. مواضيع متنوعة : القبائل، الأوراس، إلخ.

فتتحت الجلسة على الساعة الثامنة.

1. دواعي وأهداف الإجتماع

عرض قدّمه بن مهيدي وعبان

2. عرض حال

أ ـ **الناحية الثانية**

تقرير أنجزه وتلاه زيغوت يوسف.

ملاحظات : نقص في عدد القوات المسلحة، مناضلو جبهة التحرير واحصاء الأسلحة الحربية (أنظر ملخص عن التقرير في الأخير)

ب ـ **الناحية الثالثة**

تقرير شفوي قدمه كريم. الناحية تضم القبائل العليا والسفلى والصغرى.

منقسمة إلى ثلاث نواحي، وهي بدورها منقسمة إلى 10 مناطق مقسمة إلى 30.

العدد في انطلاقة أول نوفمبر1954 : 450 مجاهد، وفي الخزينة مليون فرنك.

العدد الحالي : مناضلو الجبهة : 044 87 المسبلين : 470 7،

المجاهدين : 100 3

الوحدات : المجموعة، تحت قيادة عريف، متكونة من 10 إلى20 رجلاً. ثلاث مجموعات تشكل فصيلة تحت قيادة مساعد.

حدود الناحية : جيجل، سطيف، برج بوعريرج، المسيلة، أومال، عين بسام، بالسترو(الأخضرية)، مينرفيل (الثنية) وسواحل البحر الأبيض المتوسط.

التسليح 404 بندقية حرب،106 رشاشة، 8 بنادق رشاشة، 4 أف أم بارت FM 4 BART، أف أم/ 24 29، 425 4 بندقية صيد.

المالية : في الخزينة 445 مليون فرنك.

ملاحظات : حالياً، المداخيل الشهرية المتوسطة بلغت 49 مليون فرنك. النفقات الشهرية المتوسطة : 55 مليون فرنك. ما بقي تسديده : 55 مليون فرنك.

معنويات الشعب والمحاربين : معنويات مرتفعة، لكن الجميع يطالبوننا بالسلاح باستمرار. الشعب متضامن ومستعد للمشاركة في انتفاضة شاملة إذاماقامت.

قضية « الحركة » أورابح وانضمام سكان دوار إريش ودراع الميزان. قضية « الحركة » أورابح، هي الآن في طريقها إلى الحل. أما قضية دوار إريش، وهو دوار مصالي تم تمشيطه من طرف قواتنا. جزء من الدوار طلب فعلاً حماية فرنسا. حالة

هـ ـ الناحية السادسة

تقرير شفوي قدمه أوعمران عوض سي الشريف : الناحية السادسة انشئت حديثاً.

تضم الأقاليم التابعة للبلديات أومال، سيدي عيسى، عين بوسيف، شلاطة. هذه المناطق تصلهاقواتنا. بلديات الجلفة والأغواط والمزاب وأقصى جنوب العاصمة لم تدخلها بعد قواتنا.

العدد الحالي : مناضلي الجبهة : 5 آلاف مناضل، المسبلين :11، المجاهدين : 200.

التسليح : 100 بندقية حرب، 1 أف أم، 10 رشاشات،50 مسدس، 100 بندقية صيد.

المالية : 10 ملايين فرنك دفعت للناحية الرابعة.

3. الأرضية السياسية والدفاتر الثلاثة

تمت قراءة، تحليل ومناقشة هذه الوثائق.

4. توحيد النمط : التنظيمي من ناحية التقسيم

ـ **الناحية الأولى** : الأوراس ـ النمامشة

الحدود : من الشمال : مونتسكيو، سدراتة، القراح، سطيف، من الجنوب : الصحراء والإقليم القسنطيني، من الغرب : برج بوعريرج، المسيلة، بوسعادة، الوادي، الجلفة، من الشرق : الحدود التونسية.

ـ **الناحية الثانية** : الشمال القسنطيني

الحدود : من الشمال : من القالة إلى سوق الإثنين، من الجنوب، سطيف طريق العاصمة، قسنطينة إلى حدود القراح ممتدة إلى غاية الحدود التونسية مروراً بسيقوس، مونكالم، سدراتة، مونتسكيو، من الغرب : سطيف، خراطة، سوق الإثنين، من الشرق : الحدود التونسية.

ـ **الناحية الثالثة** : القبائل

أ ـ **الناحية الثانية**

تقرير أنجزه وتلاه زيغوت يوسف.

ملاحظات : نقص في عدد القوات المسلحة، مناضلو جبهة التحرير واحصاء الأسلحة الحربية (أنظر ملخص عن التقرير في الأخير)

ب ـ **الناحية الثالثة**

تقرير شفوي قدمه كريم. الناحية تضم القبائل العليا والسفلى والصغرى.

منقسمة إلى ثلاث نواحي، وهي بدورها منقسمة إلى 10 مناطق مقسمة إلى 30.

العدد في انطلاقة أول نوفمبر1954 : 450 مجاهد، وفي الخزينة مليون فرنك.

العدد الحالي : مناضلو الجبهة : 044 87 المسبلين : 470 7،

المجاهدين : 100 3

الوحدات : المجموعة، تحت قيادة عريف، متكونة من 10 إلى20 رجلاً. ثلاث مجموعات تشكل فصيلة تحت قيادة مساعد.

حدود الناحية : جيجل، سطيف، برج بوعريرج، المسيلة، أومال، عين بسام، بالسترو(الأخضرية)، مينرفيل (الثنية) وسواحل البحر الأبيض المتوسط.

التسليح 404 بندقية حرب،106 رشاشة، 8 بنادق رشاشة، 4 أف أم بارت FM 4 BART، أف أم/ 24 29، 425 4 بندقية صيد.

المالية : في الخزينة 445 مليون فرنك.

ملاحظات : حالياً، المداخيل الشهرية المتوسطة بلغت 49 مليون فرنك. النفقات الشهرية المتوسطة : 55 مليون فرنك. ما بقي تسديده : 55 مليون فرنك.

معنويات الشعب والمحاربين : معنويات مرتفعة، لكن الجميع يطالبوننا بالسلاح باستمرار. الشعب متضامن ومستعد للمشاركة في انتفاضة شاملة إذاماقامت.

قضية « الحركة » أورابح وانضمام سكان دوار إريش ودراع الميزان. قضية « الحركة » أورابح، هي الآن في طريقها إلى الحل. أما قضية دوار إريش، وهو دوار مصالي تم تمشيطه من طرف قواتنا. جزء من الدوار طلب فعلاً حماية فرنسا. حالة

الحدود : من الشمال : سوق الإثنين، كوربي مارين، من الجنوب : خط السكك الحديدية الجزائر-قسنطينة إلى حدود سطيف ممتدة نحو برج بوعريريج، المسيلة وعين الحجل، أومال، عين بسام، بالسترون من الغرب : كوربي، مينرفيل، من الشرق : سطيف، خراطة، سوق الإثنين.

- **الناحية الرابعة** : العاصمة

الحدود : من الشمال : كوربي مارين، تنس، من الجنوب : البويرة، عين بسام، بير غبالو، البرواقية، بوغار، تيارت. من الغرب : حدود مقاطعة وهران، من الشرق : كوربي مارين، مينرفيل، بالسترو، تيارت، البويرة عين بسام.

ملاحظة : الجزائر العاصمة والبلديات المجاورة لها : حسين داي والقبة والأبيار وبوزريعة وسانت أوجان لا تتبع الناحية الرابعة وتمثل تنظيماً مستقلاً.

- **الناحية الخامسة** : الإقليم الوهراني

الحدود : مقاطعة وهران.

- **الناحية السادسة** : جنوب العاصمة

الحدود : من الشمال : بيردو، بوغار، البرواقية، بير غبالو، عين بسام، من الجهات الأخرى : صحراء إقليم الجزائر العاصمة.

ملاحظة : مدينة سطيف تتبع الناحية الثالثة (القبائل)، إلا أن النظام في مدينة سطيف ملزم ببذل كل المجهودات لخدمة الناحيتين الأولى والثانية.

ابتداء من اليوم، مصطلح الناحية « Zone » يعوض بمصطلح الولاية، Région تدعى « المنطقة »، Secteur « القسم » تدعى ناحية.

مراكز القيادة : عملاً بمبدأ القيادة الجماعية، فإن جميع هيئاتنا المداولة ملزمة باحترام هذا المبدأ. يتشكل مركز القيادة من القائد (سياسي أو عسكري)، ممثلاً مركزياً لسلطة جبهة التحرير. يحاط بنواب ومساعدين ضباط وعددهم ثلاثة، ويتكفلون بالفروع العسكرية والسياسية والاستعلامات والاتصالات. توجد مراكز القيادة للولاية والمنطقة والقسم والناحية.

التحويلات : التحويل تصدره الهيئة العليا المباشرة التي ينتمي إليها العنصر المعني. إن مبدأ التحويل على كل المستويات مقبول.

الجانب العسكري : الوحدات : الفوج متكون من 11 رجل من بينهم عريف و2 برتبة جندي أول، نصف الفوج يضم 5 رجال من بينهم جندي أول واحد، الفرقة متكونة من 35 رجل 3(أفواج + قائد الفرقة ونائبه)، الكتيبة تضم 110 رجل (3 فرق + 5 إطارات).

الرتب : تم تبني الرتب المعمول بها في بلاد القبائل، وهي :

- جندي أول (sergent) : شارة حمراء توضع على الساعد الأيمن.
- عريف : (sergent-chef) شاراتين حمراوان.
- مساعد : (adjudant) :شارة حمراء مسطرة بخط أبيض.
- ملازم : (aspirant) نجمة بيضاء.
- ملازم ثاني : (FT sous-lieutenant) نجمة حمراء
- ضابط أول : (capitaine) : نجمتان حمراوان
- صاغ أول :(commandant) : نجمتان حمروان وواحدة بيضاء
- صاغ ثاني : (colonel) : ثلاث نجمات حمراء.
- قائد الولاية : صاغ ثاني ونوابه الثلاث برتبة صاغ أول.
- قائد المنطقة : ملازم ثاني، نوابه الثلاثة ملازم.
- قائد الناحية : ضابط أول، نوابه الثلاثة ملازم أول .
- قائد القسم : مساعد، نوابه الثلاثة عريف أول.

ملاحظة : المحافظون السياسيون يتقلدون نفس رتبة ضباط الهيئة التي ينتمون إليها. نجمة وهلال حمراوين تحمل على القبعة (تصنعها كل ولاية). أما النياشين فتصنعها الولاية الثالثة.

الأوسمة : إن لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بدراسة هذه المسألة. كل هذه الرتب تكون مؤقتة. عند استقلال البلاد، تكلف لجنة عسكرية بدراسة كل حالة وإعادة

ترتيب هذه الرتب في الجيش الوطني. رتبة الجنرال لن يتم العمل بها إلا بعد استقلال البلاد. إن قرارات تعيين وإنزال الرتب للضباط تصدرها لجنة التنسيق والتنفيذ باقتراح من قائد الولاية. ضباط الصف يعينون وتنزل رتبهم من طرف قائد الولاية. ذوي رتبة جندي أول يعينون أو تنزل رتبهم من طرف قائد الناحية.

الأجور والمنح العائلية : كل مجاهد يدفع له راتب شهري وفق المعيار التالي :

- الجندي : 1000 فرنك
- الجندي أول : 1200 فرنك
- العريف : 1500 فرنك
- العريف أول : 1800 فرنك

المساعد : 2000 فرنك

- الملازم : 2500 فرنك
- الملازم الثاني : 3000 فرنك
- الملازم الأول : 3500 فرنك
- الضابط الأول : 4000 فرنك
- الصاغ الأول : 4500 فرنك
- الصاغ الثاني : 5000 فرنك.

الممرضون والممرضات يعدون في مركز العريف وتدفع لهم 2500 فرنك في الشهر. الأطباء العسكريون يعدون في مركز الملازم بمرتب شهري حدد بـ2500 فرنك. الأطباء يعدون في مركز الملازم أول بمرتب 3000 فرنك في الشهر.

لا تكون إلا أدوات التواليت على عاتق المجاهدين، أما كل الباقي فعلى نفقة الجيش.

المنح العائلية : كل المجاهدين الذين يعيلون أسراً، يستفيدون من علاوات شهرية. إنما الجميع مدعوون باسم الوطنية للحفاظ على ممتلكات الثورة. وستعطى توجيهات في هذا المسعى لقادة الأفواج والمحافظين السياسيين. المسبلون يستفيدون

من إعانات من نفس مستوى المجاهدين عندما يؤدون مهمة دائمة من ثلاثين يوماً في الشهر، وتمنح لهم نصف العلاوة عندما يعملون لمدة 15 يوماً في الشهر، وربع العلاوة عندما لا يعملون إلا أسبوعاً في الشهر. الأسرى وعائلات الموتى يستفيدون من علاوة على الأساس التالي :

-للريف : 2000 فرنك أجر قاعدي زائد 200 فرنك لكل شخص.

-للمدن : 5000 فرنك أجر قاعدي زائد 2000 فرنك لكل شخص.

الجانب السياسي : المحافظون السياسيون وصلاحياتهم : المهام الأساسية المخولة للمحافظين السياسيين تحدد كما يلي : تنظيم وتربية الشعب، الدعاية والإعلام، الحرب النفسية (العلاقات مع الشعب والأقلية الأوروبية وأسرى الحرب). يدلي المحافظون السياسيون بآراءهم في برامج العمل العسكري لجيش التحرير وفي التمويل والتموين.

الإدارة : مجالس الشعب (راجع الدراسة رقم 2).

المجالس تكون منتخبة. وتتكون من 5 أعضاء، منهم رئيس وتتكفل بالحالة المدنية والشؤون القضائية والشرعية والشؤون المالية والإقتصادية والشرطة.

5. جيهة التحرير الوطني

العقيدة، القانون الداخلي، الهيئات القيادية : المجلس الوطني للثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ، اللجان.

العقيدة (أنظر الوثائق)

القانون الداخلي : لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بإعداده.

الهيئات القيادية : المجلس الوطني للثورة، ويضم 34 عضواً (17 أصلي و 17 بديل)

ـ الأصليون :

1. بن بولعيد مصطفى
2. زيغوت يوسف
3. كريم بلقاسم
4. أوعمران اعمر
5. بن مهيدي محمد العربي
6. بيطاط رابح
7. عبان رمضان
8. بن يوسف بن خدة
9. عيسات إيدير

ـ الإضافيون :

1. نائب بن بولعيد
2. بن طوبال لخضر
3. محمدي سعيد
4. دهيلس سليمان
5. بوصوف عبد الحفيظ
6. ملاح علي
7. بن يحي محمد الصديق.
8. بجاوي محمد .
9. مالك تمام

ملاحظة : استدعاء المجلس الوطني للثورة من صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ التي تقرر ذلك كلما رأت ذلك ضرورياً، أو بطلب من النصف زائد واحد من أعضائه، مداولات المجلس الوطني لا تكون شرعية إلا بـ12 عضواً (أصلياً أو بديلاً) يجتمع المجلس الوطني يجتمع في الحالة العادية مرة كل عام مدة وجود الحرب.

لجنة التنسيق والتنفيذ :

متكونة من بن مهيدي وعبان وبن خدة وكريم ودحلب. وبما أن هذا الأخير لا يزا
موجوداً في السجن، فيعوض بصفة نهائية بمالك تمام.

ملاحظة : أي عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ أو أي مندوب انتدب من قبل هذ
الهيئة مخول له بمراقبة كل نشاطات هيئاتنا داخل الوطن وخارجه. ومن صلاحيا
أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مراقبة الهيئات السياسية والعسكرية والاقتصاد
والاجتماعية.. مرة في كل ثلاثة أشهر.

اللجان : لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بمراقبة وتشكيل لجان شتى يكون مقر
الجزائر العاصمة.

6. جيش التحرير الوطني : المصطلحات (مجاهد، مسبل، فدائي)الانتش
والتوسع والإكثار من الهجومات.

في المستقبل، لا تستعمل إلا المصطلحات التالية :

- مجاهد : هو جندي جيش التحرير
- مسبل : هو المناصر
- الفدائي : هو عضو الفرقة المكلفة بشن غارات على المراكز

إن التلاحم فيما بين المجموعات التابعة لكافة نواحينا أمر بات نظرياً محسوماً فيه
ينبغي العودة إلى مبادرة العمليات وتطويرها على جميع الأصعدة.

7. العلاقات بين جبهة التحرير وجيش التحرير

(العلاقة بين الداخل والخارج، الوضع في المغرب وتونس وفرنسا)

العلاقات بين جبهة التحرير وجيش التحرير : أولوية السياسي على العسكري.

على مستوى مراكز القيادة، من واجب القائد السياسي العسكري السهر عل
الحفاظ على التوازن بين كافة الفروع الثورية.

العلاقة بين الداخل والخارج : أولوية الداخل على الخارج مع تكريس مبدأ القياد
الجماعية.

الوضع في تونس : الوضع الراهن. أرسلنا بعثة متكونة من أربع اعضاء على أن يلتحق بهم بن عودة الذي سيكلف على وجه الخصوص بالإمداد بالعتاد من تونس إلى الجزائر.

الوضع في المغرب الأقصى : تم عرض حال، البعثة يقودها الثعالبي الطيب تحت إشراف بوضياف.

الوضع في فرنسا : تمت تلاوة تقرير الفدرالية وتمت المصادقة على الغايات الرئيسية. رسالة موقعة من طرف كل المسؤولين أرسلت إلى اللجنة الفدرالية.

. **العتاد** :

لن يتم أي تحويل للأسلحة فيما بين الولايات بحكم أن العتاد الذي نملكه هو عتاد مسترجع. في المستقبل، لجنة التنسيق والتنفيذ هي المخولة الوحيدة للقيام بتوزيع عادل، آخذة بعين الإعتبار وضعية كل ولاية.

. **رزنـامـة العمـل** :

استرجاع مبادرة العمليات العسكرية مهما كلف ذلك من ثمن، شن عمليات عسكرية وهجومات ابتداء من تاريخ...، أول نوفمبر سيعتبر ذكرى، قرار شن الإضراب العام ومقاطعة المدارس الفرنسية يبقى قائماً، مقاطعة انتخابات لاكوست، يعلن عن استعمال القوة المسلحة في أي وقت يرى المسؤولون ذلك ضرورياً.

وقف إطلاق النار والمفاوضات : المجلس الوطني وحده مخول بإعلان وقف إطلاق النار الذي يحدد إطاره في أرضية الأمم المتحدة. من الآن فصاعداً، الداخل ملزم بتوفير كل المعلومات التي في حوزتنا لتسهيل المهمة لممثلينا في هيئة الأمم المتحدة.
الحكومة المؤقتة : ستدرس هذه القضية، وتمت المصادقة على الوضعية التالية : إرسال زيغوت وسي ابراهيم بصلاحيات موسعة لحل مشكلة سوق أهراس ـ النمامشة.
إرسال أوعمران وسي شريف وعميروش بصلاحيات لحل مشكلة الجنوب و الأوراس. لجنة التنسيق والتنفيذ هي وحدها المخولة للفصل في آخر الأمر.

المحاكم : لا يحق لأي ضابط مهما كانت رتبته أن ينطق بحكم بالإعدام. فالمحاكم على مستوى النواحي تكلف بمحاكمة المدنيين والعسكريين. من الآن فصاعداً الذبح ممنوع منعاً باتاً، المحكوم عليهم بالإعدام يعدمون رمياً بالرصاص. للمتهم حق في اختيار دفاع له. التشويه الجسدي ممنوع منعاً باتاً مهما كانت الأسباب المتذرع بها.

أسرى الحرب : يمنع منعاً باتاً إعدام أسرى الحرب. مستقبلاً، ستنشأ مصلحة خاصة بأسرى الحرب على مستوى كل ولاية، مهمتها الترويج لعدالة كفاحنا.

دفتر شخصي : في المستقبل، كل مجاهد سيزود بدفتر شخصي.

ترقيم : كل ولاية تقترح نموذجاً للجنة التنسيق والتنفيذ.

التسريحات : يعاد العمل بنظام التسريحات.

مصلحة الصحة : كل منخرط جديد يجرى عليه فحص طبي إن أمكن ذلك.

الناحية الثانية :

العدد في أول نوفمبر :1954 100 مجاهد

العدد الحالي : 1669 مجاهد، 5000 مسبل

التسليح : 13 أف أم، 325 بندقية حرب، بما في ذلك الرشاشات، 3750 بندقية صيد.

المالية : 203 مليون وخمسمائة ألف فرنك معنويات السكان والمحاربين : جيدة.

ملاحظة : كامل الإقليم الحدودي التونسي موضوع تحت مراقبة الأوراس، في حين كان المعمول به في العادة أن منطقة سوق أهراس ملحقة بالشمال القسنطيني.

انتهـــى

[1] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 212.

الملحق رقم (09): لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة

1) لجنة التنسيق والتنفيذ :

- عبان رمضان : المنسق بين الولايات وبين الداخل والخارج
- بن يوسف بن خدة :مكلف بالإعلام والاتصال بالمنظمات
- العربي بن مهيدي : مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن
- سعد دحلب : مسئول عن صحيفة المجاهد و الدعاية
- بلقاسم كريم : مكلف بالعمل العسكري

2) المجلس الوطني للثورة :

الأعضاء الدائمون			الأعضاء الإضافيون		
- عبان رمضان	- بلقاسم كريم		- عيسى بن عبد الله	- محمد لبجاوي	
- عباس فرحات	- الأمين دباغين		- نائب بن بولعيد	- صالح الونشي	
- مصطفى بن بولعيد	- توفيق المدني		- محمد بن يحى	- عبد الحميد مهري	
- محمد بوضياف	- يوسف زيغود		- عبد الحفيظ بوصوف	- علي ملاح	
- حسين آيت أحمد	- محمد يزيد		- محمود الشريف	- سعد دحلب	
- أحمد بن بلة	- محمد خيضر		- سليمان دهليس	- سعيد محمدي	
- العربي بن مهيدي	- عيسات إيدير		- أحمد فرنسيس	- عبد المالك تمام	
- عمر أوعمران	- رابح بيطاط		- الطيب الثعالبي	- ممثل اتحاد الطلبة	
- بن يوسف بن خدة			- الأخضر بن طوبال		

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 547.

الملحق رقم (10): اختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني[1]

[1] بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص 19.

الملحق رقم (11): الحكومات الفرنسية والجمهورية الرابعة التي سقطت أثناء حرب التحرير الجزائرية[1]:

الحكومات الفرنسية والجمهورية الرابعة التي سقطت أثناء حرب التحرير الجزائرية

1. منداس فرانس (رئيس الحكومة) من 1954.10.1 إلى 1955.2.5
2. أدقارفور (رئيس الحكومة) من 1955.2.23 إلى 1956 .1.24
3. ڤي مولي (رئيس الحكومة) من 1956.1.13 إلى 1957.5.21
4. بورجاس مونوري (رئيس الحكومة) من 1957.6.12 إلى 1957.9.30
5. فليكس ڤايار (رئيس الحكومة) من 1957.11.5 إلى 1958.4.15
6. بيار فليملان (رئيس الحكومة) من 1958.5.12 إلى 1958.5.28
7. دي غول (رئيس الحكومة) من 1958.6.01 إلى 1959.1.08

[1] إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 252.

الملحق 12: جدول يمثل حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة[1]

ANNEXE I. — TABLEAU CHRONOLOGIQUE DES GOUVERNEMENTS ET ADMINISTRATIONS MINISTERIELLES INTERESSANT L'ALGERIE DU 1er OCTOBRE 1954 A JUIN 1958 (IVe REPUBLIQUE)

DATES	PRESIDENT DU CONSEIL	MINISTRE DE L'INTERIEUR	MINISTRE DE LA DEFENSE	MINISTRE DE LA JUSTICE	GOUVERNEUR GENERAL
1.10.1954 au 5.2.1955	Mendès-France (Rad.)	F. Mitterrand (UDSR)	Général Koenig (Rep. Soc.)	Emile Hugues (Rad.)	nov. à février : Roger Léonard ; début février : Jacques Soustelle.
23.2.55 au 24.1.56	Edgar Faure				Jacques Soustelle
31.1.56 au 21.5.1957	Guy Mollet (SFIO)	Gilbert Jules (Rad.) M. Champeix (SFIO) secrétaire d'Etat	Bourgès-Maunoury (Rad.) Max Lejeune (SFIO) secrétaire d'Etat	F. Mitterrand (UDSR)	Georges Catroux jusqu'au 6.2. puis à partir du 9.2. Robert Lacoste (SFIO) ministre résident.
12.6.1957 au 30.9.1957	Bourgès-Maunoury (Rad.)	Gilbert Jules (Rad.)	André Morice (Rad.)	Général Corniglion-Molinier (RGR)	Robert Lacoste ministre résident ; Max Lejeune. (Sahara)
5.11.1957 au 15.4.1958	Félix Gaillard (Rad. Soc.)	Bourgès-Maunoury	J. Chaban Delmas	Robert Lecourt (MRP)	Algérie : Robert Lacoste Sahara : Max Lejeune
12.5.1958 au 28.5.1958	Pierre Pflimlin	Maurice Faure	Pierre de Chevigné (MRP)	Robert Lecourt (MRP)	André Mutter (Ind.) (Algérie) ; Corniglion-Molinier ministre d'Etat (Sahara).
1.6.1958 au 8.1.59	Charles de Gaulle (également ministre de la Défense)	Emile Pelletier	Pierre Guillaumat (ministre des Armées)	Michel Debré	Le Général Salan délégué général en Algérie du 9.6. au 12.12. 19.12 : Paul Delouvrier, délégué général. Maurice Challe.

[1] Charles-Robert Ageron, opcit, p 540.

الملحق رقم (13): أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]

أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى (19 سبتمبر 1958 - جويلية 1959):

1. عباس فرحات	رئيسا للحكومة،
2. كريم بلقاسم	نائب للرئيس ووزير القوات المسلحة،
3. إبن بلة أحمد	نائب ثاني للرئيس،
4. إبن طوبال الأخضر	وزير الداخلية،
5. بوصوف عبد الحفيظ	وزير الإتصال والأخبار،
6. الدكتور الامين دباغين	وزير الإتصال والأخبار ،
7. محمود الشريف	وزير التسليح،
8. مهري عبد الحميد	وزير شؤون شمال إفريقيا ،
9. إبن خدة بن يوسف	وزير الشؤون الإجتماعية،
10. أحمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية،
11. الدكتور أحمد أفرنسيس	وزير المالية،
12. محمد يزيد	وزير الأخبار،
13. بوضياف محمد	وزير دولة،
14. آيت أحمد حسين	وزير دولة،
15. خيضر محمد	وزير دولة،
16. رابح بيطاط	وزير دولة،
17. الأمين خان	كاتب دولة،
18. عمار أو صديق	كاتب دولة،
19. مصطفى أسطنبولي	كاتب دولة.

[1] إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 249

الملحق رقم (14): أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]

[1] محمد عباس، الثورة الجزائرية -النصر بلا ثمن- 1954- 1962، المرجع السابق، ص 221.

القائمة البيبليوغرافية

القائمة البيبليوغرافية:

أولا: المصادر:

أ. باللغة العربية:

1. أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
2. أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، الجزائر.
3. بلحسن مبروك: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر، القاهرة1954- 1956- مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة، الجزائر، 2004.
4. بن العقون عبد الله الرحمان بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، ط3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010.
5. بن القبي صالح: عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
6. بن خدة بن بوسف: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010.
7. بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2004.
8. بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2014.
9. بوضياف محمد: التحضيرات لأول نوفمبر 1954، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، الجزائر، 2011.
10. تومي بن عمار: الجريمة والقطاعة-مذكرات سياسية 1954 1923 ،تر:عبد السلام عزيز واخرون،دار القصبة ،الجزائر ،2013.
11. حباشي عبد السلام ،من الحركة الوطنية إلى الاستقلال مسار مناضل،تر :عبد السلام عزيزي و آخرون،دار القصبة ،الجزائر ،2008.
12. الحسني عبد الحفيظ أمقران: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010.
13. الزبيري الطاهر: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية (1929-1962)، منشورات وحدة الرويبة، 2008.
14. زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، المطبعة الرسمية، الجزائر.
15. فافرود شارل أندري: الثورة الجزائرية، تر: كابويا عبد الرحمان، سلام محمد، دحلب، الجزائر، 2010.
16. قنانش محمد :آفاق مغاربية-المسيرة الوطنية وأحدث 8ماي 1945- منشورات دحلب،الجزائر .

17. كشيدة عيسى: 'مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، الجزائر.

18. محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تق: محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2010.

19. مشاطي محمد: مسار مناضل، تر: زينب قوبي، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.

20. مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غزة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2013.

21. الهاشمي جبار: مؤتمر الصمام، الفعل المؤسس بحلوه ومره، تر: حضرية يوسفي، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2013.

ب. باللغة الأجنبية:

1. Abbes Ferhat:La nuit coloniale, Anep Rouiba,Algér ,2009.
2. Desgaulle Charles, mémoire de guerre, édition librairie plan, librairie, paris, 1959.

ثانيا: المراجع:

أ. باللغة العربية:

22. أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصمام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

23. أزواوي أعمر: جومال الطوفان ببلاد القبائل-حزب جبهة التحرير الجزائرية-، تر: العيد دوان، دار الأصل، الجزائر، 2013.

24. أني راي غولد زيغر: جذور حرب الجزائر من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، تر: وردة لبنان، مرا: حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر.

25. بشير بلاح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر.

26. بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

27. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012.

28. بوتفليقة عبد العزيز: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54- نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008.

29. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

30. بودلاعة رياض: القيم الديمقراطية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1952، المتحف الجهوي للمجاهد العقيد علي كافي، الجزائر، 2018.

31. بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 - جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

32. بوعزيز يحيى:، موضوعات وقضايا تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2010.

33. بونو إيف: مجازر استعمارية الجمهورية الرابعة 1944-1950 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية، تر: العيد دوان، لاديكوفيرات وسيروس، باريس، 2001.

34. تقية محمد: الثورة الجزائرية، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

35. جوليان شارل أندري: إفريقيا الشمالية تسيير، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس.

36. جيتادي جاريا تشكن: في ذكريات المعاصرين وشهود العيان الروسي، العدوان الثلاثي على مصر 29 أكتوبر-22 ديسمبر 1956، تح: عاصم الدسوقي، مطبوعات البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر، 2006.

37. حمدي أحمد: الثورة الجزائرية والإعلام-دراسة في الإعلام الثوري، ط 02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1955.

38. دبش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2005.

39. درواز الهادي: الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954،1962، دار هومة، الجزائر،2009.

40. رخيلة عامر: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

41. الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، الجزائر، 1984.

42. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

43. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

44. زغيدي محمد لحسن، حسن بومالي: التحضيرات العملية للثورة التحررية الجزائرية 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.

45. زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر، 2007.

46. سامعي إسماعيل: انتفاضة 8 ماي 1945 بقالمة ومناطقها، دار الهدى، الجزائر، 2004.
47. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
48. شريط الأمين: التعددية الجزئية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962 ديوان المطبوعات، الجزائر، 1998.
49. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1955.
50. الشريف عبد الرحمان مزيان: حزب الجزائر في فرنسا، موريبيان: جيش فرجاس، تر: العربي بونيون، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
51. صاري جيلالي: ثمانية أيام من معركة الجزائر- 28 جانفي-4 فيفري1957، تر: خليل أوذاينية، دار مؤقم، الجزائر، 2012.
52. عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
53. العسكري إبراهيم: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، الجزائر، 1992.
54. العسلي بسام: نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، ط02، دار النفائس، بيروت، 1986.
55. عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور، تأملات في المجتمع تر: حاج مسعود مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر، 2008.
56. عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور، تأملات في المجتمع تر: حاج مسعود مسعود، ج2، دار هومة، الجزائر، 2010.
57. العلوي محمد الطيب:مظاهر المقاومة الجزائرية ،دار البعث ،الجزائر ،1985 .
58. عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
59. عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الدار العثمانية، الجزائر، 2013.
60. غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954_1958، دار هومة، الجزائر، 2012.
61. غيلسي جوان: الجزائر الثائرة، تع: خيري حماد، دار الطبيعة، بيروت، 1961.
62. الفرجي بشير كاشة: مختصر وقائع وأحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر، 1830-1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
63. فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم، الجزائر، 2005.

64. قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، تر: محمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008.

65. قداش محفوظ: جزائر الجزائريون، تاريخ الجزائر، تر: محمد المعراجي، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008.

66. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.

67. كيوان عبد الرحمان: المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، تق: أحمد شعرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

68. ماندوز أنديه: الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، مر: سمير سطوف، وجدة الطباعة روبية، الجزائر، 2008.

69. محمد عباس: رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2005.

70. محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2007.

71. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

72. وعلي عبد العزيز: أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، تق: عبد الحفيظ أمقران الحسني، طبعة خاصه لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2011.

73. يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

ب. باللغة الأجنبية:

1. Benatia Farouk, les actions humanitaires pes penbant la lutte de libération 1954-1962, Achève d'imprimer sur les presses, Algérie, 2009.

2. Bouaziz yahia, Les insurrections en Algérie ou cours Des 19éme et 20éme siècle, Alger.

3. khaiti Mestefa, Les blouses blanches de la révolution, préface lamine khène, anep, Alger, 2021.

4. Mahfoud kaddach, Et l'Algérie se libier des arênes, paris, 2021.

5. Mahfoud kaddach, l'Algérie des algériens de la préhistoire à 1954, edif, Alger, 2009.

6. Mohammed harbi, les archives de la révolution algérienne, dahlab, Alger, 2010.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. الصغير عباس محمد، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر جزائرية (1927-1963)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

2. بوجليدة يمينة، الحركة الوطنية الجزائرية (1950-1954) مسار وتصور، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008.

3. بوسعيد سمية، القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (البصائر نموذجا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015.

4. بن زوال جمعة، الحركة الجزائرية المضادة للثورة التحررية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلوم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

5. جويبة عبد الكامل، الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة (1946-1958)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم الآثار والتاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

6. شبوب أحمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، دراسة اقتصادية واجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014-2015.

7. شتوان نظيرة، الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008.

8. قدادرة شايب عزواني، الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار المصرية ولإسلامية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1991.

9. قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

10. قزولة نور الدين، تطور النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تاريخ الجزائر العسكري عبر العصور، قسم التاريخ والآثار، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2023-2024.

11. قاسمي يوسف، مواثيق الثورة الجزائرية-دراسة تحليلية نقدية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة لخضر، باتنة، 2008-2009.

12. هاشمي كوثر، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ العام، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2016-2017.

13. عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، 2005.

رابعا: المجلات والمقالات:

أ. المقالات:

1. الصادق عبد المالك، "مؤامرة العقداء أثناء الثورة الجزائرية 1958-1959 قراءة في الأسباب والنتائج وردود الفعل داخلا وخارجا"، مجلة مدارات تاريخية، المجلد 02، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، 31 مارس 2020.

2. العباسي فاتن، السبتي غيلاني، "قراءة في ظروف تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة 1958-1962"، مجلة أفكار وآفاق، المجلد 7، العدد 2، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019.

3. أوعامري مصطفى، "الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954"، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 29، جامعة تلمسان، تلمسان، جوان 2016.

4. بشرير وهيبة، "أحداث الثامن ماي 1945 دراسة تاريخية وقانونية"، مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد: 06، العدد 01، جامعة الشهيد زيان عاشور، الجلفة، 2022/03/31.

5. بلبروات بن عتو، "وقائع وكواليس اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956"، مجلة عصور الجديدة، العدد 9، 2013.

6. بلوفة عبد القادر الجيلالي، محمد رابح، "موقف النخبة الجزائرية من مجازر 8 ماي 1945"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد: 17، عدد: خاص، جامعة وهران 02، الجزائر، جانفي 2022.

7. بوعريوة عبد المالك، "اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 وانعكاساته على حركة الانتصار الحريات الديمقراطية"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5، العدد 1، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021/6/30.

8. بن عتو رضا، هاجر عتوم، "النشاط السياسي لفرحات عباس ما بين 1945-1947 من خلال بعض الوثائق الأرشيفية"، مجلة تطوير، المجلد 08، العدد 02، 2021.

9. تيتة ليلى، "منطقة الأوراس في تقرير الجنرال بوال شاربير"، مجلة الإحياء، العدوان17-18، جامعة باتنة 1، باتنة، 2014-2015.

10. حفظ الله أبو بكر، "هيكلة جيش التحرير في الداخل بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956"، مجلة البحوث والدراسات، عدد 06، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2008.

11. درعي فاطمة، "المستوطنين الأوروبيين والثورة الجزائرية 1954،1962"، مجلة عصور الجديدة، المجلد 9، العدد2، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، 2019.

12. داعي محمد، "انقلاب 13 ماي 1958 وتبلور التطرف على الجمهورية الرابعة"، مجلة متون، العدد04، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، ديسمبر 2017.

13. زنقوفي فوزية، "وقائع مظاهرات وجرائم 8 ماي 1945"، مجلة دراسات تاريخية، المجلد: 08، العدد 01، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020.

14. سعدوني بشير، "مجازر 8 ماي 1945 الخلفيات والانعكاسات"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 01، العدد02، جامعة الجزائر (2)، بوزريعة، جوان 2013.

15. سعدوني بشير، "مؤتمر الصمام 20 أوت 1956، ظروف انعقاده، وانعكاساته على مسار الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 06، جامعة الجزائر 02، 2018/05/20.

16. شلالي عبد الوهاب، "الأوراس مهد ثورة التحرير الوطني بامتياز، مصطفى بن بولعيد مفجرها باقتدار"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 13، جامعة العربي تبسي، تبسة.

17. محمد شبوب، "الجزائر على عهد حكومة فيشي عام 1941"، قضايا تاريخية، ع: 07، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

18. طاعة سعد، "لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 09، جامعة معسكر، ديسمبر 2014.

19. عبيد صباح، علي أجقو، "السياق التاريخي لتجربة الأحزاب الجزائرية في انتخابات المجلس الفرنسي 1945-1946"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 12/22/ 2021.

20. عرباوي تقي الدين، محمد شرقي، "القضية الجزائرية وصراع الحرب الباردة -العدوان الثلاثي على مصر نموذجا-"، مجلة الأحياء، العدد 30، المجلد 22، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، جانفي 2022.

21. ميلودي سهام، "مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1955-1960"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

22. مجاهد يمينة، "السياسية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية وانعكاسها على مسار الحركة الوطنية 1940-1945"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة أحمد بن بلة، الجزائر.

23. مريوش أحمد، "مجازر 8 ماي 1945 وأثرها على القضية الوطنية"، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر.

24. ناصري معمر، عبد الله خي، "التسليح والتموين قبل اندلاع الثورة (1947-1954) الأوراس نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد 2، جامعة أدرار، 6/ 2019/10.

25. هاشمي كوثر، "موقف المستوطنين الأوربيين من اندلاع الثورة الفاتح من نوفمبر 1956"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 04، العدد 02، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، سبتمبر 2020.

26. هشماوي وردة، "قراءة في تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الثورة التحريرية"، مجلة القرطاس، العدد 06، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 6 جوان 2017.

27. يعبش محمد، "مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 13، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

ب. المجالات:

1. الزبيري محمد العربي، الخطوات الأولى في التطبيق الميداني للأهداف الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 02، أول نوفمبر 1954، نهج الانتصار، 23 نوفمبر 1836.

2. العلوي محمد الطيب، قراءة في بيان أول نوفمبر، مجلة الذاكرة، العدد 2، يصدرها دوريا المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ربيع 1955.

3. بوعزيز يحيى، مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر، مجلة المصادر، العدد 04، 2001، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2001.

4. أحسن بومالي، المنظمة العسكرية السرية، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الذاكرة، العدد 2، ربيع 1995، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

5. أحسن بومالي، التحضيرات المادية والبشرية لاندلاع الثورة المسلحة، مجلة الذاكرة، العدد 3، يصدرها المتحف الوطني للمجاهدة الجزائر، 1995.

6. كافي علي حسين، يوم 20 أوت1955 أسبابه ونتائجه، مجلة الذاكرة، العدد 03، يصدرها المتحف للمجاهد، 1955.

7. مصلحة البحوث والتوثيق، هجومات 20أوت 1955 على الشمال القسنطيني، مجلة المصادر، العدد 03، دار الحكمة، الجزائر.

خامسا: الجرائد:

1. جريدة المجاهد، الجزء الأول، العدد 01، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007.

سادسا: الملتقيات:

1. بديدة الأزهر، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، موقف الإعلام الفرنسي من اندلاع الثورة من خلال la de peche de constantine، سلسلة الملتقيات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005.

2. خامس سامية وآخرون، أيام خالدة في الجزائر-20 أوت 1955-1956، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

1. الطويل يوسف العاصي، "النظام السياسي الفرنسي من الثورة إلى الجمهورية الخامسة" ، متوفر على الرابط: https ://yaltawil-blogspot.com، 26-03-2024، 10:17.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
المقدمة	أ-ز
المدخل: أوضاع فرنسا والحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية	
المبحث الأول: سقوط فرنسا أمام ألمانيا	9
المبحث الثاني: نزول الحلفاء بالجزائر ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية	12
المبحث الثالث: أثر نهاية الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية	16
الفصل الأول: الجمهورية الفرنسية الرابعة وتطور الحركة الوطنية الجزائر 1946-1954	
المبحث الأول: قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة	25
1. الظروف الممهدة لقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة	25
2. تأسيسها	26
المبحث الثاني: إعادة تأسيس تيارات الحركة الوطنية ونشاطها	28
1. الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر	28
2. الحزب الشيوعي الجزائري	32
3. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	34
4. الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية	37
المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية والإدارية الفرنسية	40
1. قانون 20 سبتمبر 1947	40
2. المواقف المختلفة من القانون	42
المبحث الرابع: ظهور المنظمة الخاصة ونشاطها	43
الفصل الثاني: الجمهورية الفرنسية الرابعة والثورة الجزائرية 1954-1956	
المبحث الأول: التحضير للكفاح المسلح	50
1. اللجنة الثورية للوحدة والعمل	50
2. اجتماع 22 وإعلان الثورة المسلحة	52
المبحث الثاني: اندلاع الثورة وانتشارها	56
المبحث الثالث: المواقف الفرنسية والوطنية من الثورة الجزائرية	62
1. موقف الحكومة الفرنسية	62
2. موقف المستوطنين والمحافظة الفرنسية	65
3. موقف اتجاهات السياسية الجزائرية	66
الفصل الثالث: الجمهورية الفرنسية الرابعة وتطور أحداث الثورة الجزائرية 1956-1958	
المبحث الأول: انعقاد مؤتمر الصمام وموقف السلطات الاستعمارية	73

فهرس المحتويات

1. انعقاد مؤتمر الصومام	73
2. انعكاسات المؤتمر على الثورة التحريرية	79
3. موقف فرنسا من انعقاد المؤتمر	81
المبحث الثاني: سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة	83
المبحث الثالث: تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ونشاطها	87
الخاتمة	94
قائمة الملاحق	97
القائمة البيبليوغرافية	151
فهرس المحتويات	162

الملخص

الملخص:

عرفت القضية الجزائرية في ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1958 زيادة التوترات والصراعات بين الجزائريين الذين كانوا يطالبون بالاستقلال وبين الحكومة الفرنسية التي سعت إلى غرس فكرة الجزائر فرنسية، حيث شهدت هذه الفترة تصاعد حركات التحرر مما أدى إلى زيادة الصراعات بين القوات الفرنسية وجبهة التحرير الوطني، وهذا ما دفع السلطات الاستعمارية إلى انتهاج سياسة القمع والقوة للتصدي لهذه الحركات المستقلة وهو ما أدى إلى زيادة العنف والكفاح المسلح في الجزائر عام 1954 التي عرفت العديد من الانتصارات والتطورات على مختلف الأصعدة ما جعل الإدارة الاستعمارية تسعى لتفعيل سياستها واستراتيجيها كخيار ضروري لتطويق الثورة في مهدها لكنها عجزت عن فصل الشعب عن الثورة و القضاء عليها ، ليتوالى بعد ذلك ضعف الجمهورية الفرنسية الرابعة وسقوطها عام 1958.

الكلمات المفتاحية:

القضية الجزائرية- الجمهورية الفرنسية الرابعة- جبهة التحرير الوطني- الحكومة الفرنسية- ثورة التحرير.

Abstract:

The algerian issue under the fourth french republic from 1946 to 1958 saw exalating tensions and conflects between algerians emanding independence and the french government seeking to maintain algeria as part of france. This period witnessed rise in liberation movements, leading to increased conflicts between french forces and the national liberation front. The colonial uthorities responded with repression and force fueling violence and remed struggle in algeria. This ultimately lead to the outbreak of the algerian war of independence in 1954, wich saw many victories and developments on various fronts, prompting the colonial liministration activate its policies and strategies as a mecessary option to contain and eliminate the revolution (..)

How ever, it failed to separate th people from the revolution or to eliminate it. This was Followed by the weakening of the fourth french republic and its fall in 1958.

Key words:

The algerian lssue- The fourth french- national liberation- French government- liberation Revolution.